



جغرافية الرفاه الاجتماعي

منهج جديد في الجغرافيا البشرية

تأليف : د. م. سميث
تعريب : د. شاكر خصباك

٢٣

نوفمبر ١٩٨٠م
ذو الحجة ١٤٠٠هـ

نشرة دورية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

نشـرة دوريـة محكمة تعنى بالبحوث الجغرافيـة
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

المراسلات : الجمعية الجغرافية الكويتية - ص ب ١٧٠٥١ - الخالدية - الكويت

المقدمة والبحث مترجمان عن كتاب

Fundamental of Human Geography edited by John Blunden, peter.

Haggett, Christopher Hamnett and Philip Sarre.

Published by Harver & Row,

The open University press, 1978.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن أغلب النـــاس يتصورون الجغرافيا موضوعاً يعنى بدرجة رئيسية بالكشف والمسح ووصف المظاهر الطبيعية والبشرية ، وكذلك باعداد الخرائط ووصف مختلف جهات العالم والواقع أن لهذه النشاطات تاريخاً طويــــلاً ومشرفاً ، ويمكن أن نتتبع الجانب العلمي لهذه النشاطات المتمثل في جمــــع المعلومات وفي الوصف منذ عهد اليونانيين القدماء على الأقل ، والذين كانت تدفعهم حاجة عملية ملحة لمعرفة الموارد المتوفرة والملكية الأرضية والملاحــة . أما حب الاستطلاع للتعرف على الاماكن الغريبة والشعــوب والحيــوانات والنباتات فيمكن تلمّسها في عهود أكثر قدماً ، وربما ظهرت حكايات الرحالة منذ أن عرف الإنسان اللغة ، ان أمثال هذه النشاطات ما تزال مستمرة حتــى اليوم ، لكنها لم تعد حكراً على الجغرافيين ، ففي الوقت الحاضر تتولى الحكومات ومنظمات عديدة أخرى بصورة روتينية جمع المعلومات وهضمها ، كما تقوم الطائرات والأقمار الصناعية بتسجيل المعلومات المطلوبة ، ومن الممكن أن يشاهد الناس الأماكن القصية في الأفلام وعلى شاشة التلفزيون . وقد تبــدو « الجغرافية » للشخص غير المختص في عهدنا فرعاً من المعرفة لا ضرورة له .

وعلى أية حال فإن الاهتمام بدراسة ناحية من النواحي أو التخلي عنهــا يؤدى إلى ظهور مشاكل جديدة ، كما هو الشأن في الاختصاصات الأكاديميــة الأخرى . فالجغرافيون البشريون في النصف الثاني من القرن العشرين لم يعودوا يؤمنون بأن هدفهم الرئيسي وصف التغيّرات والعمليات التي تحدث في المظهر الطبيعي للأرض physical. landscape بل فهـــم وتفسير توزيع الظواهر على النحو القائم ، وقد تبنوا أثناء محاولتهم تحقيق هذا الهدف عدداً

متنوعاً من المناهج والمفاهيم وطرق البحث ، وقد طوروا البعض منها من دراساتهم التقليدية واستمدوا البعض الآخر منها من الاختصاصات العلمية الأخرى ذات الصلة بالمواضيع الجغرافية ، ولقد اهتم الجغرافيون البشريون بصورة متنامية بربط دراساتهم بالعلوم الاجتماعية الأخرى . وهناك تشابك عظيم بين اهتمامات الدراسات الجغرافية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعلوم السياسية ، هذا بالرغم من أن الجغرافيين البشريين ما يزالون يؤكدون على وصف وتفسير توزيع Patterns التي يخلقها البشر والابنية والنشاطات على سطح الأرض . ومع أن تفسير هذه الأنماط المكانية هدف مشترك بين الجميع ، إلا أن هناك تنوعاً عظيماً في آرائهم حول أي من تلك الأنماط ينبغي أن تستحوذ على الاهتمام الأعظم ، وما هي الاساليب التي ينبغي اتباعها في التفسير ، وكيف يمكن أن يحكم المرء بأن تلك التفسيرات مقنعة حقاً . كذلك فإن هناك طرقاً ممكنة كثيرة لتنظيم المعرفة الجغرافية .

وهناك أربعة مناهج يمكن تمييزها في دراسات الجغرافية البشرية هي : المدرسة البيئية Ecological أو مدرسة الإنسان والبيئة Man - Environment ومدرسة التحليل المكاني spatial analysis ومدرسة التحليل السلوكي Behavioural analysis والمدرسة الراديكالية Radical أو البنيوية Structural .

فالمدرسة الأولى « المدرسة البيئية » تختص بالتفسيرات التي تقود إليها المناهج الوصفية والاقليمية ، وهي المدرسة التقليدية . والمدرستان الثانية والثالثة (أي السلوكية والبنيوية) متشابكتان عملياً ، وان لم يكونا كذلك بالضرورة في المبدأ . أما المدرسة الرابعة فهي أحدث المدارس جميعاً لذلك فإن أمر تحديدها ما يزال أكثر صعوبة من تحديد ماهيات المدارس السابقة . ومع أن المدارس الأربع المذكورة ظهرت متعاقبة من الناحية الزمنية ، إلا أن كلاً منها قد ظل يتطور بصورة مستمرة . لذا فهي ما تزال جميعاً فعالة . وسنحاول أن نصف باختصار الملامح الرئيسية لكل منها .

أولا : المدرسة البيئية (مدرسة الانسان والبيئة)

يمكن أن تمتد هذه المدرسة فتشمل الجغرافية البشرية بكليتها ، وهي ولا شك تتضمن الفكرة القائلة بأن الأفراد والجماعات يمتون إلى بيئاتهم من خلال تحسسهم بها أو معرفتهم لها . ويمكن أن نتتبع هذه الفكرة في الكتابات الجغرافية السابقة لعدة قرون خلت والتي كانت تظهر بصورة مباشرة وغير مباشرة في كثير من الأوصاف والتفسيرات الجغرافية ، ويعتقد أتباع هذه المدرسة بأن مجموع الأشياء الطبيعية والبشرية التي تضمها منطقة معينة مترابطة مع بعضها بصورة حميمة وهي متفاعلة مع بعضها البعض الآخر . ولقد برزت من هذا الاعتقاد نظريتان كان لهما أثراً بعيداً في جغرافي القرن الماضي ، وهما « نظرية الاقليم » و « النظرية الحتمية » أو « البيئية » .

والواقع أن الوصف الاقليمي كان من أبرز نشاطات الجغرافيين في العهود السابقة . ولقد ساد الاعتقاد يومذاك بأن الأقاليم تتطور من خلال تبنّي السكان لأساليب معينة في الحياة تناسب الأحوال البيئية . لذلك قسم سطح الأرض إلى شبكة من الأقاليم ، كل منها تتميز بمظهر طبيعي متفرد . ولقد جرى نقاش واسع حول طبيعة تفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية وما نجم عن هذا التفاعل من مظاهر طبيعية اقليمية Regional landscapes وطرق متميزة للحياة وكان من جملة ثمار ذلك النقاش نظرية « الحتم البيئي » Environmental determinism وتنادى هذه النظرية بأن الخصائص البشرية لمنطقة من المناطق (مثل المحاصيل الزراعية وطرق الحياة بل وحتى السمات الطبيعية والخلقية للبشر) هي من صنع العوامل الطبيعية ، ولا سيما المناخ والتضاريس والتربة .

إن هذا الرأى الذي لم يكن سوى تبسيط مفرط لنظرية (السبب والنتيجة) Cause and effect ، قد ضعف شأنه بدرجة كبيرة بسبب ما وجده الجغرافيون من أن مناطق متشابهة طبيعياً قد طورت من قبل سكانها

بصورة متباينة ، في حين أكد فريق آخر من الجغرافيين بأن هناك تفاعل كبير بين المناطق المختلفة وليس ضمنها فقط ، ولا ريب أن فكرة التفاعل الحميم للظواهر الطبيعية في منطقة ما هي فكرة صائبة ، ولذلك فقد أعيد احياؤها في لباس جديد وبمصطلح جديد هو (الأنظمة البيئية البشرية) Human ecosystems . ويستخدم مصطلح الـ (ecosystems) في الجغرافية البشرية اليوم كمصطلح ذي مفهوم عام ، وكطريقة لتحليل المناطق الخاصة . وعلى أية حال فإن طريقة الـ (ecosystems) تستخدم عموماً لفهم النسيج المعقد الناتج عن التفاعل بين الإنسان وبيئته الطبيعية . ان هذا التفاعل المتزايد والذي ينتج عن نمو سكان العالم ، والتكنولوجيا المتطورة ، وارتفاع مستوى المعيشة ، يتوضح فيما يتركه التلوث من آثار في البيئة البشرية ، وكذلك في الاستثمار المتصاعد لكل من موارد البيئة الدائمة والمستهلكة إن هذا المنهج يدعو الجغرافي إلى التفكير في إطار العمليات العامة المترابطة وليس على ضوء النماذج المكانية . وهكذا فإن أبرز الخصائص لطريقة (ecosystems) هي في كونها تتطلب من الجغرافيين ألاّ يدرسوا التفاعل ضمن المنطقة فحسب ، بل أن يدرسوا التفاعلات عبر حدود البيئات المختلفة .

ثانيًا : مدرسة التحليل المكاني : Spatial analysis

إن مدرسة التحليل المكاني ترى بأن تواجد الظاهرات ضمن منطقة معينة ما هو سوى مظهر واحد لعلاقة عامة بين الأنماط المكانية وعمليات التفاعل ، ولا سيما ما يختص بالمواصلات والنقل . فكما أن هناك تفاعل بين الأماكن المتجاورة ، فكذلك هناك تفاعل كبير أيضاً بين الأماكن البعيدة على إمتداد الشبكات المتخصصة للنقل والمواصلات ، حيث يكون لتلك الأماكن نشاطات مكملة (مثل حركة بترول الشرق الأوسط الذي يسد احتياجات أوروبا للطاقة) . وهكذا أصبح تحليل وتفسير العلاقات المعقدة ، بين

الأنماط المكانية وحركة السكان والبضائع والمعلومات احدى مشاغل الجغرافيين البشريين الرئيسية في الستينات .

لقد إهتم هؤلاء إلجغرافيون إهتماماً رئيسياً بالكمال الاقتصادي ، في الدول الرأسمالية المتطورة على الأقل ، اهتموا باستعمالات الأرض الزراعية والصناعية ، وبمواقع الصناعات ، وبمراكز التوزيع التي تقررها جميعاً الدوافع الاقتصادية . وهكذا يبدو أن تفسير الأنماط القائمة مرجعة إلى الاعتبارات الاقتصادية .

لقد كتبت كتابات غزيرة في نظرية الجغرافية الاقتصادية ، غير أن تلك الكتابات لم تفلح في الغالب في تفسير الأنماط الموجودة واقعياً . ولقد حفز هذا الفشل على نمو مدرستين فكريتين جديدتين سنذكرهما في السطور التالية .

ثالثاً : مدرسة التحليل السلوكي : **Behavioural Analysis**

إن إحدى الطرق الواضحة في إدراك التناقض بين الأنماط الواقعية وتلك المحسوبة إقتصادياً هي من خلال السلوك البشري . ومثال ذلك أن النشاطات البشرية ، لا تأخذ مواقعها عن طريق ايحاء القوى الاقتصادية المطلقة ، ولكن بالقرارات البشرية . فالصناعيون هم الذين يقررون أين يقيمون مصنعاً جديداً ، كما يقرر الفلاحون أي محصول سوف يزرعون في كل حقل ، وهكذا بالرغم من أن الأهداف الاقتصادية توضع في الحسبان فإن القليل جداً من صانعي القرارات قادرين على اختيار الهدف الاقتصادي الأمثل .

كذلك فإن ثمة دوافع أخرى تساهم في صنع القرارات . وهذا الأمر يتمثل على نحو الخصوص في سلوك الناس الاعتياديين ومثال ذلك ، فإن الناس يأخذون بنظر الاعتبار عند التخطيط لرحلات التسويق أو عند اختيار منطقة ،

السكنى طبيعة البيئة الاجتماعية والطبيعية وحشداً آخر من العوامل ، فضلاً عن العوامل الاقتصادية . لذلك بدا من المهم لكثير من الجغرافيين ضرورة البحث عن العوامل التي أخذت بنظر الاعتبار عملياً ،وكيف إتخــــذت القرارات فعلياً . ولقد وجد بأن الناس يتأثرون بطبيعة إدراكهم للواقع ، وان هـــذا الإدراك قد يتنافى والبيئة الفعلية . ان هذه الأبحاث قد وضعت الجغــرافيين السلوكيين في تماس مع علماء النفس ، كما انها أدت كذلك إلى تمييز مشاكل البحث عن حلولهـــا .

رابعـاً : المدرسة الراديكالية - البنيوية Structural / Radical

إن هذا الاتجاه الأكثر حداثة من بقية الاتجاهات السابقة قد نشأ نتيجــة للاعتقاد بأن المدارس السابقة قد فشلت في تفسير مشاكل اجتماعية هـــامة مثل الفقر والتفاوت الاجتماعي ، وفشلت أيضاً في اظهار الاهتمام الكــافي بأولئك الذين يقاسون من تلك المشاكل . إن آراء اتباع هذه المدرسة والتـي ما تزال في طور التبلور ، تزعم أن التفسيرات الاقتصادية لمدرسة التحليـل المكاني ، والتعليلات الفردية للمدرسة السلوكية ، هي مضللة لأنها تتغاضى عن ذكر بعض العوامل الأساسية التي تؤثر في المجتمع ، وخصوصاً النظام المالي ومؤسساته والبناء الطبقي . وهي تعتقد أن تلك العوامل التي يعبر عنها أحياناً بـ (لوازم الرأسمالية) هي المسؤولة عن طريقة استخدام الموارد وعن توزيع التكاليف والفوائد بين الأفراد والمجموعات ، وهي المخططة للأنظمة والهياكل التي يمكن إقامتها .

إن التعليلات التي يقدمها زعماء هذه المدرسة تدل على أن الكثير مـــن المشكلات التي إهتم بها الجغرافيون البشريون ، مثـــل التدهور الحضري أو عدم التوازن الاقليمي ، لا يمكن إزالتها إلاّ عن طريق تغيير البناء الاجتماعي تغييراً جذرياً . ان الكثير من تفكير اتباع هذه المدرسة ، وليس كله ، قد تأثر

بالماركسية وان كان النص على الثورة لديهم هي مسألة نظرية أكثر من كونها ممارسة اجتماعية واقعية .

إن تأكيد هذه المدرسة على التغيير الجذري يظهر بأن الكثيرين من الجغرافيين البشريين لا يقتصر عملهم على وصف وتفسير الأنماط والعمليات التي يلاحظونها على سطح الأرض ، بل يمتد إلى نقد ومحاولة تغييرها . وعلى أية حال فإن هدف التغيير لا يقتصر على إتباع هذه المدرسة فحسب . فالجغرافيون البيئيون يهتمون أيضاً بضرورة تقليل الضرر لأنظمة البيئات الطبيعية ecosystems ، وجغرافيو الموارد يهتمون بضرورة التوزيع بصورة صحيحة لتكاليف استثمار الموارد الطبيعية ، وجغرافيو التحليل المكاني يحاولون إظهار أنماط من النشاطات الاقتصادية أكثر معقولية ، كما يحاول الجغرافيون السلوكيون أن يقللوا من الضغوط غير الضرورية ، على البشر ، وأن يحسنوا امكانياتهم في إصدار قرارات فعالة . وهكذا يبدو أن التباين بين المدارس الفكرية ، المختلفة لا يقتصر على الأهداف وطرق التغيير فحسب ، بل يشتمل كذلك على طبيعة الأهداف التي تدعو لها كل مدرسة والأساليب التي تستخدمها لإحداث ذلك التغيير .

إن هذا الاستعراض السريع للمدارس الأربعة يميل إلى التأكيد على خصائصها المميزة ، غير أن هناك أيضاً المعتقدات العامة المشتركة بينها . ولعل أكثر الأمور أهمية هو كون النقاش العقلاني الطريق الأمثل لإظهار قيمة كل منها .

الجغرافيا البشرية
منهج الرفاه الاجتماعي *

لقد أتى حين من الدهر كان فيه المرج والأيكة والمجرى والأرض ، وكل
مشهد عـــام
يبدو لـــــى
مكسواً بنور سماوي .
ان مجد وعذوبة الحلم
لم تعد الآن كما كانت في الأيام الخوالى
وحيثما تلفت
في الليل أو النهـــار
فإن الأشياء التي كنت أراها لم يعد
بوسعي أن أراهـــــا .

(عن : ويليام ووردسورث William Wordsworth «خصوصيات الخلود» Intimations of immortality مـــن مجمـــــوعة « ذكـــريات الطفولة المبكـــــرة » — عام ١٨٠٧ .)

لقد أتى على الجغرافيين حين من الدهر كانوا يقبلون فيه العالم عـــــلى علاته . ولعلهم لم يكونوا بالضرورة يرون اليد الآلهية وراء جميع التنظيمات المكانية التي يقوم بها البشر ، الا انهم كانوا ميالين على الأقل إلى الاعتقـــــاد

---

* مستل من كتاب (Human Geography; a welfare approach)
تأليف D. M. smith وقام بنشره Edward Arnold — لندن ١٩٧٧.
وقد استمد البحث من الصفحات التالية : ص ١ — ١٦ . و ص ٢٤١ — ٢٦٧ ، و ص ٣٣٥ — ٣٤٣ .

بفكرة آدم سميث Adam smith عن (اليــد الخفية) للســوق ، التي تقود الشؤون البشرية نحو نوع من الخير العمومي .

إن حالة العالم الحديث هي مسألة ذات أهمية قصوى ، ولا سيما بالنسبة للجغرافي الذي يفهم نوعاً ما كلا من الضعف البشري وهشاشة بيئة الإنسان الأرضيـــــة .

ولقد إزداد إصرار الجغرافيين البشريين والمختصين بالعلوم الاجتماعية على عدم ترك مصائر البشر بأيدي السياسيين والمخططين ، أو بين الأيدي الخفية وهم يفتشون لهم الآن عن دور فعال في تطوير الرفاهية البشرية .

الثورة في الجغرافيا البشرية

إن مشكلة تعريف وتحديد الجغرافية البشرية قد خلت في بعض الأحيان باللجوء إلى البديهة القائلة بأن (الجغرافية) هي ما يكتبه (الجغرافي) وبما أن من المتفق عليه بأن الجغرافية البشرية تتميز في الحقيقة بخصائص أكاديميـــة قليلة ، فإن تحديد مواضيعها عن طريق منهج البحث يصبح هو الأمر الهـــام . وبينما تكون إصطلاحات من أمثال (دراسة التنظيم المكاني) و (التبايـــن المكاني) و (التحليل المكاني) و (السلوك المكاني) قادرة على اجتــــذاب الاهتمامات العامة للأكاديميين الذين يطلقون على أنفسهم اسم (الجغرافيين البشريين) ، فإن تلك المصطلحات هي ليست الشاغل الوحيد للمعنيين بالموضوع وبظهــور (العــلم الاقليمي) Regional science فـــي الستينـــات من هذا القرن ، وبنمو الاهتمام بـ (المكان) من قبل الاقتصاديين والمختصين بالعلوم الاجتماعية الأخرى ممن يعنون بالتحليل الحضري والاقليمي ، فلــم يتبق سوى القليل مما يستطيـــع الجغرافي البشري أن يدعي بأنه ميدانه الخاص .

إذن ، لماذا يوجد حقل للبحث يطلق عليه اسم (الجغرافية البشرية) ؟ لماذا نساعد على ادامة موضوع هو اعتباطي نوعاً ما ومتهافت لدراسة الوجـــــود

البشري ؟ ! لعل الأمر الوحيد الذي يبرر ذلك ويقف في صفنا هو أن الجغرافي ما زال لديه وجهة نظر خاصة . قد نكون فقدنا احتكارنا في دراسة (حكمة المكان) ، أو مقدرتنا على فهم كيفية تنظيم الحياة البشرية على وجه الأرض ، لكننا سنظل الأكاديميين الوحيدين الذين يأتي لديهم في المقام الأول (المكان) space و (الموقع) location .

وما يزال بإمكان الجغرافية أن تقدم رأياً شاملاً واجمالياً عن العلاقات المكانية في الشؤون البشرية، متجاوزة التقسيم التقليدي للظواهر إلى (اقتصادية) و (اجتماعية) و (سياسية) والخ . والواقع أن الاختصاص الأكاديمي الآخر الوحيد الذي بوسعه أن يتبنى هذا الادعاء بحق هو (العلم الاقليمي) Regional science ، كما تمثل في نظرية إزارد Izard العامة الطموحة (عام ١٩٦٩) .

ولكن حتى في هذا المجال فإن الجغرافية البشرية ما يميزها عن غيرها وبينما يتميز (العلم الاقليمي) بمنهجه الاقتصادى النظري التجريدي ، فإن (الجغرافية البشرية) هي موضوع تجريبي أساساً ، وهي تضرب في جذورها في أعماق واقعية التجربة . وقد تكون النظرة المكانية التجريبية . هي موضوع الجغرافي الرئيسي ، غير أن الجغرافية البشرية كما يمارسها الجغرافيون البشريون عملياً معرضة لتغيرات دائمة . فلقد شهد العقدان الماضيان على نحو الخصوص تغيرات هامة في مواد موضوعها وفي منهجها وفي فلسفتها (جيزولم Chisholm — ١٩٧٥) .

ولقد كان أثر هذه التغييرات من الحدة بحيث وصفت بكونها ثورات . ولقد كانت الجغرافية البشرية حتى أواسط الخمسينات أقرب إلى الآداب منها إلى العلوم . وكانت الحقائق تثبت في الغالب بصورة عرضية في الحقل المعنى ، وليس عن طريق القياسات الدقيقة . والواقع أن العلاقات العرضية قد ثبتت بواسطة الأحكام الحدسية وليس عن طريق اختبار النظريات العرفية . وكانت

التوليفـــات synthesis الاقليميـــة العظيمة ، التي عمـــل الجغرافيـــون على إصطناعها أقرب إلى الأعمال الأدبية المتميزة عن بقاع معينة منها إلى نظريات يمكن أن تستنبط منها التعميمات . ولعل النظرية الوحيدة التي تستند إليهـــا أنماط الموقع والتي يمكن الركون إليها هي نظريـــــة (الحتميـــة البيئيـــة) Environmentalism ومـــا اتصل بهـــا من نظريات مثـــــل (الامكانيـــة) possibilism ، ومـــا تزال بقايا هـــــذه النظرية متواجـــدة في بعض كتب الجغرافية ، الاقليمية المنهجية . أما الجغرافية التطبيقية فقـــد انحصرت فـــي ارتباطات مهمة بتخطيط المدن وبمسح الموارد الطبيعية والمحافظة عليها .

وبطبيعة الحال لا يمكن القول بأن جميع الجغرافية البشرية لهذه المرحـــلة كانت عديمة القيمة ، صحيح أن البناء المهلهل لنظرية (السبب والنتيجـــة) Cause and effect لا سيمـــا حينما تكون تحت سيطـــــرة (الحتمية) قـــد أدى إلى التوصل إلى نتائج خاطئة ، غير أن الكثيرين من الجغرافيين البشريين ممن عاشوا في النصف الأول من هذا القرن قد جمعوا بين المهارات العاليـــة في العمل الميداني والإحساس بواقعية العلاقات بين الإنسان والأرض التي ربما مكنتهم من الاقتراب من الحياة الحقيقية أكثر من العديـــد من الجغرافيـــين المحدثين ذوي المناهج المتطورة .

صحيح أن الكتابات الأقليمية القديمة يمكن اعتبارها بحق (شواهـــــد القبور للجغرافية ، الأوروبية) (غولد Gould ص ٢٥٧ سنة ١٩٧٣) ، لكنها على الأقل شواهد لمقابر أكثر زينة من بعض الأبحاث المعتمدة على العقل الالكتروني (الكومبيوتر). ومع ذلك فإن الجغرافية البشرية ظلت لغاية منتصف الخمسينات عازفة إلى حد كبير عن اتباع الأساليب العلمية التي تستخدمها حقول المعرفة الأخرى مثل علم الاقتصاد وعلم الاجتماع .

ثم جاءت الـ (الثورة الكمية) . ولقد تحولت جهود قلة من الرواد الذين بدوا تجارب استخدام الاحصاء في الجغرافية (مثل ماكارثي Mac-Carthy

سنة ١٩٥٦) إلى منهج جديد رائج في القياس وفي بناء المترابطات التجريبية . ولقد ساعد على ذلك سهوله استخدام الحاسبات الالكترونيـــة (الكومبيوترز) التي مكنت الجغرافيين من أن يتعاملوا مع حجم أضخم من الحقائق الرقمية . وقد ظهر الكتاب الأول حول الأساليب الاحصائية والجعرافيين (غريغوري Gregory (عام ١٩٦٣ ، ثم أعقبته كتب أخرى لـ) كـــول Cole وكينـــج King سنة ١٩٦٨ . وييتس Yeats ١٩٦٨ . وكينج King سنـــة ١٩٦٩) . كذلك ظهرت الكتابات الأولى في الجغرافية الكمية (غاريسون Garrison وماربل Marble سنـــة ١٩٦٧ ، وبري Berry وماربل Marble سنـــة ١٩٦٨) . ثم أعقبتها كتب منهجية متنوعة في مستويات مختلفة (تدسويـــل Tidswell وباركر Barker سنة ١٩٧١ ، وتيكستون Theakstone وهاريسون Harrison سنة ١٩٧٠ ، وهاموند Hammond ومـــاكـــلاغ Mc-Cullagh سنة ١٩٧٤ ، ويتيس Yeats سنة ١٩٧٤ ، وسميث Smith سنة ١٩٧٥) . وفي خلال عشرة أعوام فقط غيرت الثورة الكمية بدرجة عظيمة طريقة البحث والاستقصاء في الجغرافية البشرية .

غير أن وصف الجغرافية (الجديدة) في الستينات بكونها (كميـــة) أو (إحصائية) هو إفراط في التبسيط ينبو عن جادة الصواب . فلقد ارتبـــط بميل الجغرافي إلى الاحصاء اكتشاف (النموذج) Model (شورلي Chorley وهاجيت Haggett سنة ١٩٦٧) . والواقع أن نظرية (النموذج) Modle مرتبطة بتطور (النظرية المكانيـــة) Spatial Theory ، ذلك أن النمـــاذج الرياضية هي على العموم نسخاً معينة أو عملية لبعض البناءات Structural النظرية . ان الاهتمام الجغرافي المعاصر بـ (النظرية) Theory يعـــود بالتحديد إلى بداية عهد ظهور الثورة الكمية .

ولقد ظهرت ثلاثة مؤلفات في النظرية الاقتصادية المكانية وهي لـ (لوخ Losch سنـــة ١٩٥٤ ، وغرينهات Greenhut سنة ١٩٥٦ ، وإزارد Isard

سنة ١٩٥٦) ، كما تبعها ظهور كتاب في (العلم الاقليمي) Regional science (إزارد Isard عام ١٩٥٦) . ولقد كونت هذه المؤلفات إضافة إلى كتاب كريستالـــر Christaller الكلاسيكي (عـــام ١٩٣٣) حـــول الأماكـــن المركزية ، أساساً لمنهج نظري جديد في الجغرافية الاقتصادية ولقد أثمر الاهتمام المتزايد بأسلوب وبفلسفة العلم كتاب هارفي Harvey المعنون (التفســـير في الجغرافيـــة Explanatio in Geography سنـــة ١٩٦٩) والـــذي نقل النقاش حول طبيعة وهدف الجغرافية (والـــذي تركز حولـــه كتـــاب هارتسهورن Hartshorn سنـــة ١٩٣٩ و ١٩٥٩) إلى إحتواء فكريـــــة جديدة .

وهكذا نرى بأن الجغرافية البشرية لمرحلة الستينات تميزت بدرجـــة كبيرة بنضجها المتنامي وبتنوعها وليس بمجرد كونها (جغرافية كمية) . ولقد تقدم المجرى الرئيسي للتحليل الكمي إلى إتساع عظيم بمعزل عن الجانـــب النظري ، وكان يستوحى نموه بدرجة رئيسية من الاقتصاد المكاني أكثر مـــن الاحصاء والرياضيات . ولا ريب أن تطور واختبار (النماذج) Models قد ألقي الضوء على كثـــير مـــن حقائق (الارتباط) Correlation ، غـــير أن الكثير من التحليل الكمي كان تجريبياً محضاً ، مع قليل من ا لاسترشاد أو الاضافة إلى (النظرية) . ولم تتمازج ، نظرية الموقع والأساليب الاحصائية مـــع بعضها إلا في حالة دراسة المستوطنات كما في نظرية (الأماكن المركزية) .

إن الكثير من نشاطات الثورة الكميّة قد خصص لتطوير تقنية البحث . ولكن ما أن حلت أواسط الستينات حتى كان إنشغال تلك الثورة بالاحصاء والنماذج والنظريات قد بدأ يفرز منهجاً موحداً للمحتوى الأساسي للموضوع وكان أول من حاول الجمع بين المناهج الكميّة والنظرية في الجغرافية هـــو بونج Bunge (عام ١٩٦٢) ثم هاجيت Haggett (عام ١٩٦٥) والذي قاد الموضوع بصورة أبعد نحو التحليل العددي لنماذج الموقع ضمن محيط

التنظيم المكاني البشري . ومن جملة الكتب المنهجية التي قامت بتطوير هذه المحاولة تلك المؤلفات التي كتبها موريل Morill (عام ١٩٧٠) ، وأبلر Abler وغولد Gould وآدمز Adams (عام ١٩٧١) وكوكس Cox (عام ١٩٧٢) ، في حين حاولت هاكيت (عام ١٩٧٢) وكولارز Kolars ونيستون Nystuen (عام ١٩٧٤) الاتيان بآراء أكثر شمولاً تدمج البيئة الطبيعية أيضاً . ان هذه المناهج العامة المبنية على أساس العمل الكمّي – بناء النماذج ، استخدام النموذج النظري في الحقول النظامية الثانوية مثل النقل والجغرافية السكانية ، والموقع الصناعي والجغرافية الحضرية – هي التي أخذت تسيطر على الكتب المنهجية التي ظهرت تباعاً منذ بداية السبعينات .

وفي أثناء الثورة الكميّة تركز الاهتمام في الجغرافية البشرية على المناهج methods أكثر من تركزه على مادة الموضوع subject . وكانت المواضيع التي تلقت إهتماماً خاصاً مثل إنتشار الابتكارات innovation والايكولوجيا الاجتماعية للمدن ، والاقليمية المتعددة التنوع ، تدين بشعبيتها بدرجة كبيرة إلى توفر التقنيات المناسبة أو برامج (الكومبيوتر) ، فضلاً عما تحمله المواضيع نفسها من أهمية جوهرية . ولقد استغلت الجغرافية البشرية التطبيقية في التخطيط الاقليمي والتطوير الحضري في كثير من الأحيان لتطبيق بعض الأساليب التقنية المفضلة ، والتي قد تكون غير صالحة بتاتاً لاستخدامها في دراسة المشكلة المعنية . والواقع أن رواد الحركة الكميّة لم يكونوا عموماً من بين المشاركين البارزين في حركة الاهتمام في قضايا الجماهير التي إنبعثت خلال النصف الثاني من الستينات .

أما الثورة الثانية في الجغرافية البشرية ، والتي أعقبت الثورة الأولى ، فقد تميزت بكونها راديكالية ، (تحررية) (سميث Smith ، سنة ١٩٧١) ، وبصورة أوضح مهمة (بالقضايا الاجتماعية) (برنيس Prince سنة ١٩٧١) .

والواقع أن الثورة الكميّة لم تكن قد حازت قبول عدد كبير من الرعيل

الأول من الجغرافيين في أوروبا وأمريكا ، غير أن الجيل الجديد من الجغرافيين الأمريكان بدأ في نهاية الستينات يشاركهم أيضاً عدم رضاهم . وكانت أساليب الدراسة الآلية المحضة في الجغرافية الجديدة جزءاً من شعور عام لدى هؤلاء الجغرافيين الشباب بأن الجغرافيا باتتعاجـــزة عن الاستجابة للقضايا الاجتماعية الرئيسية المعاصرة ومن أهم المواضع التـــي باتت مثار الاهتمام لدى الجيـــل الجديد من الجغرافيين هي التلوث ، والفقر ، والجوع ، والتمييز العنصري ، والتمايز الاجتماعي أو إنتفاء العدالة ، واستغلال المناطق المستعمرة من قبـــــل الحكومات ورجال الأعمال في الدول المستعمرة .

ومع أن الثورة الراديكالية في الجغرافية كاتجاه متميز قد حدثت في نهاية الستينات ، فإن الأبحاث عن القضايا الاجتماعية كانت تتجمع في الواقــع بصورة مطردة منـــذ بدء الستينات . وقد إجتذبت مشاكل الأقاليم الاقتصادية المعوزة الاهتمام في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مبكراً ، وأن بعض الأساليب التقنية الجديدة للتصنيف الاقليمي المتعدد التباين قد وجدت تطبيقاتها فــــي قياس (الصحـــة الاقتصاديـــة) Economic health ، متبعة خطى تومسون Thomson (عـــام ١٩٦٢) ، وأخذت دراســـة (الصحـــة الطبيعيـــة) Phisical health في شكل (الجغـــرافيـــة الطبيّـــة) Medical Geography تستقطب الاهتمام . (ستامب Stamp سنة ١٩٦٤ هوى Howe سنة ١٩٧٢ ماجلاشن Mc-Glashen سنـــة ١٩٧٢) . واستمرت الأبحاث الأساسية عـــن التطور الاقتصادي تشغل الجغرافيين الذين يعملون في المناطق النامية مـــــن أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيـــة (ديكنسون Dickinson وكـــلارك Clark سنة ١٩٧٢) . ومن المحاولات الأخرى التي جرت لتوسيع أفق إهتمامات الجغرافي البشري هو الاقتراح باستخدام « موشـــر » indicator لمستـــوى المعيشة في التحديد الاقليمي (لويس سنـــة ١٩٦٨) ومحاولات غولد Gould (عام ١٩٦٩) في إقران المكان المفضل بمؤشر للرفاه الاجتماعي Welfare indicator .

ومنذ بداية السبيعينات أخذت الكتابات عن المشاكل الاجتماعية وعما يمكن أن نسميّه بـ (قضايا الرفاه الاجتماعي) بالتوسع السريع . وكان (الفقر) موضوع بحثين نشرا في مجلة (أنتيبود) Antipode ، وهي مجلة راديكالية جديدة (بقلم بيت Peet عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٢) ، كما كان موضوعاً لأول كتاب في سلسلة (مشاكل) Problems في الجغرافية (موريل Morill وهلنبرغ Wohlenberg سنة ١٩٧١) . وتبع ذلك كتاب (الحي الأسود) Black ghetto (روس Rose سنة ١٩٧١) ،وجغرافية الجريمة Geography of crime (هاريس Harris سنة ١٩٧٤) ، والعناية بالصحة Health care (شانون Shannon ودوفر Dover سنة ١٩٧٤) . وقد نشرت أول مجموعة من الأبحاث حول جغرافية المشاكل الاجتماعية عام ١٩٧٢ (البوم Albaum) . وتنادي بعض الجغرافيين إلى ضرورة قيام (جغرفية الرفاه الاجتماعي) Well-being Geograhpy of social (سميث Smith ، عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ونوكس Knox عام ١٩٧٥) . وقد اقترح جيزولم Chisholm (عام ١٩٧١) موضوع (اقتصاديات الرفاه) Welfare Economics كبديل لموضوع (الاقتصاد التفصيلي) التقليدي Micro-economics كنقطة إنطلاق (لنظرية الموقع Location Theory) وكان الجغرافيون قد بدأوا يرتادون بحذر إمكانية جعل (الرفاه الاجتماعي) Social Welfare كنقطة مركزية في الجغرافية البشرية (سميث Smith عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤) . وكان هارفي Harvey (عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣) قد وجه الانتباه إلى مسألة العدل الاجتماعي في المحيط المكاني Spatial Context . والواقع أن تنامي الاهتمام بأمور الرفاه الاجتماعي لم يكن وليد الصدفة . فالجغرافيون البشريون ، شأنهم شأن بقية الأكاديميين ، أبناء زمنهم وهم يتجاوبون مع المناخ الثقافي والاجتماعي والسياسي الذي يسود المجتمع الذين يعيشون فيه . فكما كان عهد الثورة الكميّة في الولايات المتحدة هو عهد إنشغال المجتمع بالتقدم التكنولوجي (كما يتمثل

بارتياد الفضاء) وعلاج الشؤون الإنسانية بالأسلوب الإداري العقلاني ، كذلك شأن فترة أواخر الستينات التي أثمرت الحركة المعنية حيث كانت فترة للحركات الراديكالية بين الشباب (والبعض منهم لم يكونوا شباباً تماماً) . وقد أثارتها خيبة الأمل في حرب فيتنام ، وتبلّدالحكومة الواضح تجاه مظاهر الجور الاجتماعي . ان الجغرافية الراديكالية هي جغرافية سنوات (أزمات التلوث) و (الأزمات في المدن) . وهي كذلك جغرافية نهاية عهد ما بعد الحرب ذى الارتفاع المستمر لمستوى المعيشة والذي أصبحت فيه قضايا « التوزيع » من الأمور الملحة الجديدة. ان الحركة الراديكالية ، شأنها شأن الثورة الكميّة قد اتخذت عدداً من الأشكال المختلفة . وان مسألة ماذا يمكن أن يكون وثيق الصلة بالجغرافي قد نوقشت بصورة مطولة في سلسلة من الأبحاث حول (المكان) Space (مثلاً جيزولم Chisholm سنة ١٩٧١ وأيلر Ayles سنة ١٩٧١ ، وبرى Berry سنة ١٩٧٢ ، وديكنسون وكلارك سنة ١٩٧٢ ، وبلوورز Blowers سنة ١٩٧٢ ، وسميث سنة ١٩٧٤) . وقد وقع الانقسام المحتوم في الرأي بين الليبراليين والراديكاليين . فالليبراليون يعملون على التغيير التدريجي ضمن (النظام) ، في حين أن الراديكاليين يعتقدون بأنه ليس أدنى من الاشتراكية الثورية يمكن أن تخلق مجتمعاً عادلاً من الدولة الرأسمالية الحديثة الممعنة في بربريتها . ولقد استطاع بعض الليبراليين أن يبلغوا مراكز نفوذ قوية في صنع السياسة وفي الاستشارات ، وساهموا في الأبحاث التي تتبناها الحكومة أما الراديكالية فانهم يحاولون إعادة بناء الجغرافية لتواجه مطالب نوع جديد من المجتمع .

وإذا ما تطلب من الجغرافية البشرية أن تكون وثيقة الصلة بمطالب المجتمع ، مهما كان شكله ، فلابد لها أن تركز مباشرة على نوع المشاكل التي يواجهها الناس في حياتهم اليومية .

إن الثورة الكميّة والآراء التي أعقبتها قد أثمرت نوعاً من الصرامة

الفكرية الذي يتطلبة التحليل الحازم للسياسة العامة . فجاءت الثورة الراديكالية ووجهت الانتباه من جديد إلى المشاكل الإنسانية الحقيقية . ولكي تجمع الخيوط المتنوعة لعقدين من سني التطور في الجغرافية البشرية كعلم اجتماعي لازم حقاً لهذا اليوم وهذا العصر ، ان ذلك يتطلب (مضمـــوناً) theme موحـــداً . وإن مفهوم (الرفاه الاجتماعي) social welfare يمدنا بمثل هـــذا المضمون .

مضمون الرفاه الاجتماعي

يمكن القول أن (اقتصاديات الـــرفاه الاجتماعي) welfare Economics هو حقل البحث الوحيد الذي تلقت فيه موضيع الرفاه إهتماماً جدياً . ولوضع مصطلح إفتتاحي لموضوعنا « الـــرفاه » welfare فإن « الجغـــــــرافية » geography أو « الجغـــــرافي » Geographical يمكـــن أن تكـــــون بدائل لـ (اقتصاديات الرفاه الاجتماعي) . وكما أسار هندرسون Henderson وكواندت Quandt(عام ١٩٥٨) (ص ٢٠١) :

(إن هدف جغرافية الرفاه الاجتماعي هو تقييم « المرغوبية الاجتماعية » Social desirability في حـــالات جغـــرافية خيـــاريـــة) أو كما عبّـــر ميشان Mishan (عام ١٩٦٤) (ص ٥ — ٦) . (ان جغـــرافيـــة الـــرفاه الاجتماعي النظرية هي إذن ذلك الفرع من الدراسة الذي يحاول أن يصوغ مقترحات يمكننا بواسطتها أن نصنف على مقياس أفضل أو أســـــوأ حالات جغرافية خيارية مفتوحة أمام المجتمع) .

أو كما قال ناث Nath (عام ١٩٧٣) (ص ١١) :

(إن جغرافية ، الرفاه الاجتماعي هو ذلك الفرع من الجغرافية الـــذي* يدرس التأثيرات الممكنة للسياسات الجغرافية المتنوعة الخاصة برفاه المجتمع) .

إن هذه البيانات يمكن أن تقترح فرعاً نظامياً جديداً للجغرافية البشريـــة

يعالج (الرفاه الاجتماعي) شأن « الجغرافية الاقتصادية » التي تعالج الظواهر الاقتصادية و « الجغرافية الاجتماعية » التي تعالج الظواهر الاجتماعية وهكذا . وعلى أية حال فإن حال الوضع الذي سيطور هنا سيؤدى إلى سيطرة قضايا الرفاه الاجتماعي على الجغرافيا الاجتماعية برمتها ، وسيحدد « مضمون » theme الرفاه الاجتماعي بناء على ذلك نوعاً من الجغرافية البشرية .

إن « الحالة » الجغرافية ، أو « الوضع » الجغرافي بالمعنى المستخدم أعلاه قد يخص أي مظهر من مظاهر التنظيم المكاني للوجود البشري . فقد يخص الموقع المكاني للموارد والدخل ، أو أي مصدر من مصادر الرفاه البشري . وقد يخص التواجد المكاني للفقراء أو أي مشكلة اجتماعية أخرى . وقد تستخدم هذه المصطلحات أيضاً لوصف أنماط المواقع الصناعية ، توزيع السكان ، وموقع وسائل الخدمة الاجتماعية ، وشبكة المواصلات ، وأنماط حركة البشر والبضائع ، وفي الحقيقة أي تنظيم مكاني له أثر على نوعية الحياة Patterns كحالة جغرافية متغيرة. ومن وراء ذلك كله بالطبع نوع المجتمع type of society البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أثمرت الأنماط .

ولكن إذا أصبحت جميع الأنماط الجغرافية خاضعة للتغير على ضوء الرفاه الاجتماعي ، فإن ذلك قد يؤدى إلى شيء من الارتباك . ذلك لأن بعض الأنماط ستكون أكثر أهمية بكثير من أنماط أخرى في فرص الحياة البشرية المتباينة مكانياً .

إن ضرورة تركيز الجغرافية البشرية في حقل « الرفاه الاجتماعي » على الأمور التي تهم الإنسان حقيقة أمر يتطلب معرفة محددة للاهتمامات الاساسية للموضوع . وان إدراك ذلك يتأتى من تطبيق تعريفين مشهورين جداً في العلوم الاجتماعية الأخرى ، لا سيما في علمي السياسة والاقتصاد . فقد عرف لاسول Laswell (عام ١٩٥٨) العلوم السياسية بأنها (دراسة من يحصل على ماذا ، ومتى وكيف) أما ساموليلسون Samwelson (عام ١٩٧٣)

فقد رأى بأن دراسة « الاقتصاد » تختص بـ (ماذا ، وكيف ، ولمن) . ويمكننا بدورنا أن نعرف الجغرافية البشرية بأنها (دراسة من يحصل على ماذا ، وأين ، وكيف) . (سميث سنة ١٩٧٤) ، وهـــذا هو ما يعنيه » مضمون » الرفاه الاجتماعي في محيط مـــــكاني .

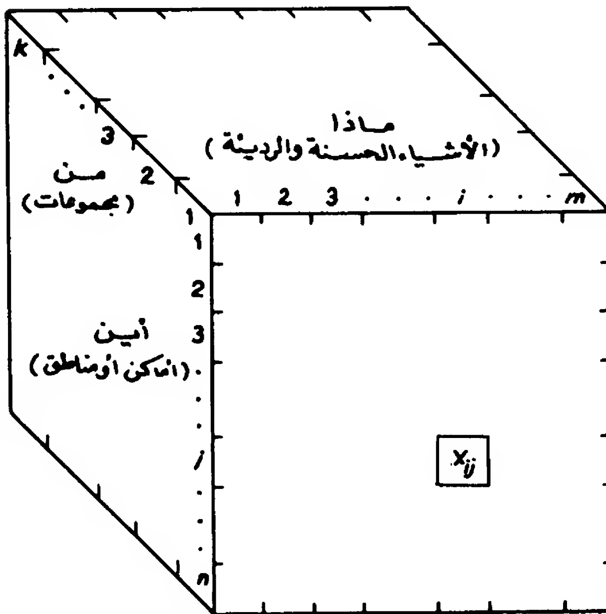
إن تعريف الجغرافية البشرية بأنها (العلم الذي يدرس من يحصل على ماذا وأين وكيف) يمدنا بإطار أساسي لإعادة بناء هذا الحقل بشكل يسهل تحليـــل جميع الأنماط البشرية الجغرافية على أسس ترتبط بفرص الحياة البشرية . ان التعريف المذكور أعلاه للجغرافية البشرية يركز إهتماماً مباشراً على المســائل الأساسية في مادة الموضوع فكل من كلمة (من) و(ماذا) و (أين) و(كيف) تعرض طاقمها الخاص من المشاكل . فالتساؤل عن (من) يتطلـــب منا أن نأخذ بنظر الاعتبار الطرق المناسبة التي بواسطتها يمكن أن يجمع aggregate سكان أية منطقة تحت البحث ، على أساس من الصفات العامة مثل الطبقـــة الاجتماعية والطبقة الاقتصادية والعرق وغير ذلك (على إفتراض أن دراسة التجربة الحياتية لأي فرد غير عملية) .

والتساؤل عن « ماذا » يتطلب الاستقصاء عما يمد البشر بالرضا والسعادة أو بنوعية عالية (أو واطئة) من الحياة بما في ذلك (الأمور السيئة) و (الأمور الجيدة) على حد سواء . أما التساؤل عن (أين) فيثير السؤال الجغرافي الأساسي لأكثر الأقسام الثانوية من موضوع البحث حساسية – وهي مشكلة مهمـــة على نحو الخصوص في بحث الرفاة الاجتماعي ، ذلك أن التوزيع (للدخـــــل مثلاً) غير العادل بدرجة كبيرة في أحد مستويات التجمع الأرضي قد يبدو عادلاً في تجمع آراضي آخر . أما السؤال (كيف) فيتطلب تميز وفهـــــم البنية والعملية أو التقنيات العرضية ، التي تفعل فعلها داخل المجتمع مؤديـــة إلى نمط خاص لمن يحصل على ماذا وأين .

إن أسئلة (من) و (ماذا) و (أين) تحدد أبعاد تفسير معين لنسيج المعلومات الجغرافية أو جداول المعلومات التي أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة (برى Berry سنة ١٩٦٤ ، وشورلي Chorley ، وهاكيت Haggett سنة ١٩٦٧ ، وييتس Yeats سنة ١٩٧٤) . وفي الشكل التالي ذي الثلاثة أبعاد والذي يشبه الصندوق (أنظر الشكل رقم ١) .

شكل رقم (١) نسيج المعلومات الجغرافية

« للرفاه الاجتماعي »



شكل رقم (١) – نسيج المعلومات الجغرافية
« للرفاه الاجتماعي »

(أنظر الشكل رقم ١) يشتمل كل مربع صغير إحتمالياً على حقيقة أو ملاحظة في كل عدد (مثل xij) . ويوضح المحور الأفقي الصفات المميزة المختلفة (m, ... j ...., 2, 1) التي يستمد منها البشر رضاهم أو عدم رضاهم، أما المحور الرأسي فيوضح الأقسام الثانوية المكانية (أي الشعوب والأقاليم ، الجوار) أو المواقع (m ...., j ...., 2, 1) التي تتطلب الملاحظة . أما المحور الثالث فيسمح بتفرق السكان إلى مجموعات مترابطة (k ...., 2, 1) . ويشتمل كل محور على مشكلة هامة من مشاكل التصنيف . إن إدخال أرقام حساسة ودقيقة في النسيج Matrix هي مشكلة القياس . وان شكل معطيات نسيج الرفاه المكاني هذا إنبثق من هدف البحث والمحيط العريض الذي تستقر فيه .

وفي هذه النقطة يتطلب الأمر بعض التوضيحات لمعنى مصطلح (الرفاه الاجتماعي) Welfare ، وذلك أن الاختلافات في الاستعمالات الجارية يؤدى إلى بعض الارتباك (سميث Smith سنة ١٩٧٥) .

إن مصطلح « الرفاه الاجتماعي » Welfare يستخدم أحياناً ليدل على شكل من أشكال رواتب Payments الضمان الاجتماعي ، كما يستخدم إصطلاح آخر بنفس المعنى وهو « a social welfare » ليدل على مجموعة إجراءات السياسة الاجتماعية . ولم يتبين هنا أي من هذين المعنيين . وقد يميز في بعض الأحيان بين (الرفاه الاقتصادي) Economic welfare و (الرفاه العام) أو (الرفاه الاجتماعي) general or social welfare ويقصد بالنوع الأول عادة ما يحصل عليه الناس من استهلاك البضائع والخدمات التي تشترى بالمال أو تتوفر كجزء من الخدمة العامة ، بينما يقصد بالثاني جميع الأشياء التي تعتبر هامة للوجود البشري . ان المعنى الواسع هو الذي تبنيناه هنا . ان مفهومنا المكاني « للرفاه » يشتمل على كل شيء يميز حالة مجتمع آخر . انه يشتمل على جميع « الاشياء » التي تستمد منها الرضا البشري (ان كانت

إيجابية أم سلبية) ، وكذلك الطريقة التي تتوزع بها ضمن المجتمع . ولم ننظر إلى « الرفاه » welfare كحالة يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة ، كالطقس مثلاً ، ولكن يمكننا أن نحكم أن كانت قد نمت أم تناقصت بتغير المجتمع من وقت لآخر أو مكان لآخر ، إذا ما وضعت افتراضات مناسبة أو اتبعت قواعد معينة .

إن استخدام مصطلح « الرفاه » في محيط جغرافي يثير صعوبات معينة . فكثيراً ما يستخدم المصطلح ليعنى المستوى المحلي أو الاقليمي لشيء يتعلق بمستوى المعيشة ، أي أن « الرفاه » يصبح حالة مكانية متغيرة وعلى أية حال فإن التوزيع الجغرافي (للأشياء) التي يستمد منها الناس رضاهم هي بحد ذاتها جزءاً من الرفاه — حالة المجتمع ككل . ولذلك فحينما تصبح المصلحة محددة في توزيع بعض تجمعات البضائع بالمعنى الواسع ، فإنه يفضل استعمال مصطلح بديل لمصطلح « الرفاه » مثل مصطلح « مجمل الانتاج » Gross product أو « الدخل الفعلي » A ctual income .

وفي أماكن مختلفة من هذا البحث استخدمت تعابير مثل « رفاه » well-being ، و « مستوى المعيشة » level of living ، بل وحتى «نوعية الحياة » Quality of life ، لوصف حالة السكان في تباينها بين مجموعة من الأقاليم . وليس من المهم ماذا تسمى هذه الظاهرة بالضبط ، فشأنها شأن المعاني السامية المجردة مثل تحقيق السعادة ، تستمد معناها من الظروف التي تؤدي إلى خلق تلك الحالة كما يراها الناس ، وليس من الاسم نفسه ، ان من المهم عدم استعمال « الرفاه » welfare بهذا المعنى على أية حال ، ذلك أن « الرفاه » لا يهم ماذا ، What فحسب ، بل أيضاً من who يحصل عليه ، و « أين » where .

أبعاد الجغرافيا البشرية كموضوع لتحليل الرفاه المكاني

إن مضمون theme الرفاه يساعد على إيضاح أربع مهمات سبق

أن حددت مجال الجغرافية البشرية لبعض الوقت ، وهي الوصف description والتفسير explanation ، والتقييم evaluation ، والعـــــلاج prescription ويمكن إضافة مهمة خامسة وهي التنفيذ implementation

فأمـــا « الـــوصف » description فيتضمن أولاً وآخـــراً التمييـــــز التجريبي للمستويات الاقليمية للرفاه البشري ، أو أي شيء نسميه بـ (الحالة البشرية) . إن هذه مهمة رئيسية وعاجلة ، من مهمات الاستقصاء الجغرافي والتي لم تجر حولها من البحوث إلا القليل . فرسم خرائط إقليمية لمستويات الدخل في بريطانيا مثلاً لم يحدث إلا موْخراً ، كما أن التباين المكاني في كثير من الحالات المؤدية إلى الرفاه البشري لم يتلق سوى عناية ضئيلة لغاية صدور كتاب كوتس Coats وراوسترون Rawstronoa (عام ١٩٧١) .

إن الأنماط الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والتي يألفها الجغرافيون عادة أكثر من غيرها تعود إلى مستويات ثانوية الأهمية — وهي مواضيع تستحق الاهتمام ، لكنها مناسبة لمضمون الرفاه فقط بمقدار ما تساعد في التفاضل بين فرص الحياة البشرية جغرافياً . والواقع أن معظم الأبحاث الوصفية حـــــول التباين المكاني في الرفاه البشري قد جرت في الولايات المتحـــدة (سميـــث Smith ، سنـــة ١٩٧٣) . ولكن بدأت مؤخـــراً ابحـــاث جديدة في أماكن أخرى ، مثل كتاب نوكس Knox (عام ١٩٧٤ و ١٩٧٥) في بريطانيا .

أمـــا « التفســـير explanation فيغطـــى حقـــل الـ (كيف) how في تحديدنا السابق . وهو يتضمن تمييز روابط (السبب والنتيجة) cause and effect بين النشاطات المتنوعة التي تجري في المجتمع ، والتي توْدى في النهاية إلى أن تقرر (من) who يحصل على (ماذا) what و (أين) where . وهنـــا يكـــون تحليل نوع مـــن الأنماط الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية التي ذكرت أعلاه مناسب منطقياً في بناء « الرفاه » ومثال ذلك أن موقع الصناعة قد يعتبر متغيـــــراً مســـتقلاً variable عـــن (السبب) cause في نمـــوذج

model توضيحي مــع تباين مكاني في الرفاه البشــري human well - being وهو يعرف بالمتغير (المستقل النتيجة ، effect) . إن الأنماط المكانيـــة للمقدرة الإنتاجية ، الخاصة ، ولوسائل الخدمات العامة ، وللانفاق على البرامج الاجتماعية ، ولحركة البشر في ذهابهم إلى العمل ، هذه الأمور جميعها يمكن النظر إليها بنفس الطريقة . ونحن بحاجة إلى معرفة أوسع عن أصل هذه الأنماط الفردية إذا أردنا حقاً أن نفهم كيف نساهم في الرفاه البشري كحالة مكانيــة متغيرة . وكما كان الشأن في الجغرافية البشرية لبعض الوقت ، فإن (التفسير) explanation . يأخــذنا وراء الأنمــاط المكانية ويدخلنا في علوم اجتماعية أخرى . وينبغي أن يأخذنا ، مباشرة إلى قلــب المجتمع . اما « التقييــم » evaluation فيتضمن اتخــاذ أحكام حــول مــرغوبية حالات جغرافيـــة خيارية وبنيات المجتمعات المنبعثة منها . ان القول بأن نمطاً معيناً من أنمــــاط الرفاه البشري مفضل على آخر هو القول بأن مستوى عالياً من الرفاه مرتبط به . ان أمثال هذه الأحكام ينبغي أن تصدر بالاستناد إلى المساواة وإلى كفاءة المعايير التي يألفها الجغرافي أكثر من غيرها . ويمكن عن طريق القواعد المناسبة أن يحكم الجغرافي لصالح أي نمط من أنماط التوزيع المكاني للانتاج أو التوزيع ضــد معايير تتصل بالعدالة الاجتماعية ، أو فيما إذا كان المقيمون في الاقاليم المعنية يحصلون على استحقاقهم العادل في ضوء القيم المجتمعة السائدة .

إن جميع الأنماط الجغرافية يمكن أن يحكم عليها بما يتعلق في مساهمتها بالرفاه البشري ، مع وظيفتها الهادفة إلى تحقيق الدرجة القصوى مــن الرفاه الاجتماعي التي تعوض عن المعايير الاكثر تقليدية لتحقيق الربح الأقصى وتقليل التكاليف إلى الحد الادنى ، أو الاقتصاد في تغطية المسافات . ان صعوبة إصدار مثل هذه الأحكام ، ان لم تكن واضحة وضوحاً مباشراً ، ستكتشف أثناء هذه الدراسة ولكن مهما كان ذلك مثبطاً للهمة فلا بد من إصدار الاحكام عــــن الخيارات المختلفة وبحذق كبير ، إذا ما أريد تحسين الرفاه العام . وكما قال أحد الكتاب عن الرفاه الاجتماعي : (لكي نحقق الأفضل لا بد أن يكون

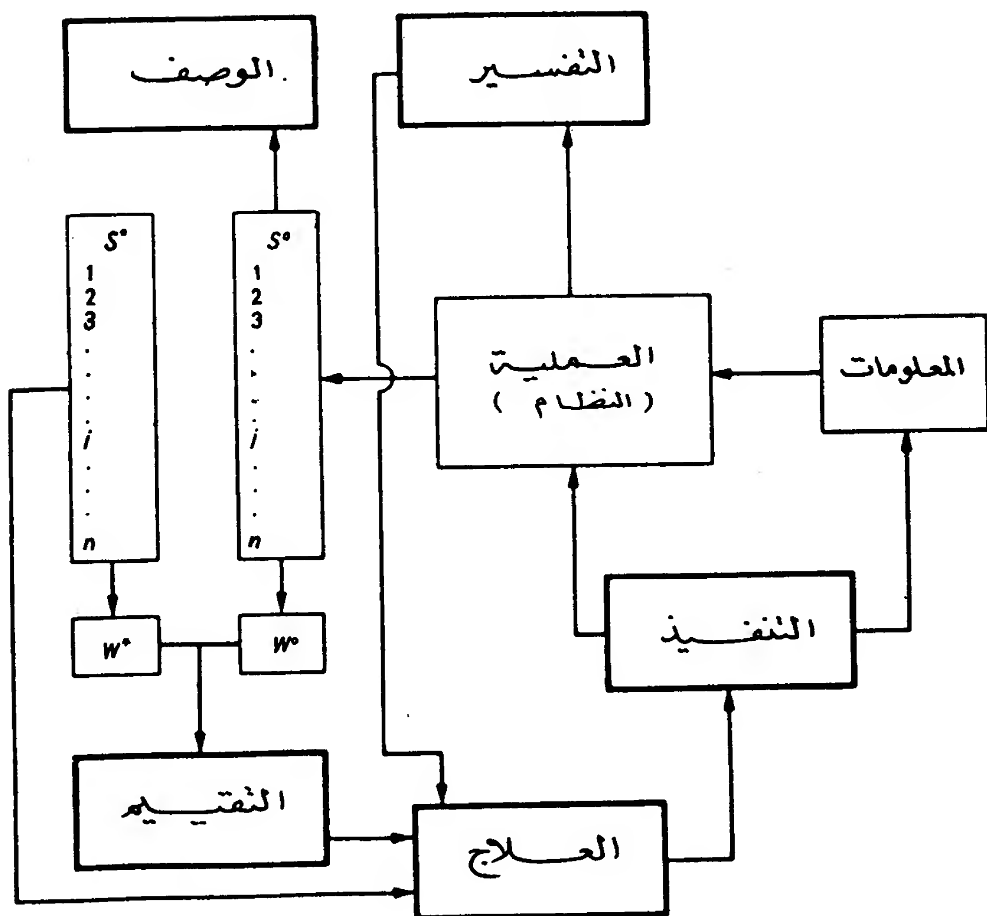
لدينا طريقة لتمييز الحسن من الرديء) (ريفلين Rivlin سنة ١٩٧١ ، ص ١٤٤) .

أما « العلاج » prescriptio فيتطلب تحديد حالات جغرافية خيارية وبنيات ، مجتمعية خيارية مخطط لصنعها . وهذه هي عملية تخطيط التنظيم المكاني للنشاط البشري ، أي إعادة التنظيم المكاني . ان « العلاج » يتضمن الجواب على السؤال الأخلاقي : (« من » who ينبغي أن يحصل على « ماذا » what . و « أين » where) .

أما « التنفيذ » implementation فهو العملية النهائية التي تتضمن استبدال حالة أصبحت غير مرغوب فيها بحالة أخرى أفضل منها . انها تتعلق بالسؤال « كيف » how حينما يتقرر « من » who الذي يجب على « ماذا » what . و « أين » where . ان مسألة الدور الذي ينبغي أن يتبناه الجغرافي بوصفه جغرافياً في تغيير العالم هي مسألة مثيرة للجدل . وكل ما يمكن قوله هنا ان كل ما يفعله الباحث الاكاديمي عملياً له تأثير احتمالي على المجتمع وأعضائه ، وأن خط الحدود بين « التحليل » و « التأكيد » هو في الغالب اعتباطي . وحتى لو لم تفعل شيئاً فإنك قد لا تكون حيادياً ، إذا كنت مؤيداً للوضع الراهن .

إن مجال الجغرافيا البشرية كما أوجز هنا يمكن أن يلخص في شكل بياني بسيط (أنظر الشكل رقم ٢) .

شكل رقم (٢) مجال الجغرافيـــة البشرية التطبيقيـــة على أساس مضمون الرفـــاه الاجتماعـــي



شكل رقم (٢) – مجال الجغـــرافية البشريـــة التطبيقية على أساس مضمـــون الرفاه الاجتمـــاعي

ويمكن أن ينظر إلى المستويات الاقليمية للرفاه بكونها ممثلة بمجموعة من المــراتب يمثلهــا المؤشر Sj (الــرفاه المــرصد) ، J = 1, 2, ..., n . تنبثق هــذه كمردودات outputs لمجموعة من العمليات محولة موارد معينة أو معلومات inputs إلى أشياء تعزز مــن الرفاه البشري . ان المجــال الاقتصادي ومجالات النشاطات البشرية الأخرى مثل التعليم والعناية الصحية هي مــن محتويات صنــدوق العملية operation box وإن فهم كيفية عمــل هذا النظام يمثل المرحلة التفسيرية ، في البحث . ومن الناحية العملية هنــــاك تحــديد لـ « من » who ينبغي أن يحصل على « مــاذا » what و « أين » where والحالة المرغوب فيها يمثلهــا المؤشــر Sj * ، ويمكن أن تقيم الحالة المرصودة بالرجوع إليه . ان بلــوغ الأهداف التي يتضمنها (* Sj) يمكن أن تحقق بأساليب تهدف إلى تحسين كفاءة العملية وإلى تحقيق العدالة التوزيعية وإلى تغيير المردودات أو الطريقة التي يعمل بها النظام ، بواسطة معلومات مستقاة من « التقييم » (المعلومات التي يزود بها الكومبيوتر) ، وهذه هي مرحلة « التنفيذ » ان تقييم التوزيع المكاني الذي يمثله (* s) كشيء أفضل من (So) تعنى بأن مستوى الرفاه الذي يرتبط بالمؤشر الأول (* W) هو أعلى من المؤشر التالي (Wo) .

إن تطوير المؤشرات الاقليمية الاجتماعية يتبوأ مركزاً مرموقاً في جغرافية الرفاه الاجتماعي ، ولا سيما في مرحلة « الوصف » ويمكن القول أنه من بين المناقشات العديدة للنماذج المختلفة للمؤشرات (أنظــر سميث Smith سنــة ١٩٧٣ ، الفصل السادس) ، يعتبر « النموذج » الذي قدمه كولير Culyer ولافرس Lavers وويليامز Williams (عــام ١٩٧٢) أكثرهــا نفعــاً بالنسبة لنا . ويقترح أولئك الباحثون ثلاثة أنواع من المؤشرات ترتبط بصورة متعاقبــة بالنتاجات Outputs والاحتياجات needs ، وبامكانيات تنمية النتاجات لمواجهة الاحتياجات . وفي محيط جغرافي فإن مقابيس النتاج (So) تثبت المستوى الاقليمي الفعلي للرفاه ، أو المستويات الاقليمية إذا تطلب الأمر

أكثر من مؤشر واحد (مثل العمود في الشكل رقم ٢) . إن مقاييس الحاجة تميز الاختلافات المحلية بين (So) (S *) وهي حالة تسبقها وضع المستويات المرغوبة أو التي يراد بلوغها . أما المقياس الثالث فيرتبط بفاعلية الطرق الخيارية لمواجهة الاحتياجات . ويمكن أن تتخذ شكل وظائف الانتاج الاجتماعي ، أو نسب تكاليف العون Cost-benefit ، والتي قد تتنوع حسب المواقع .

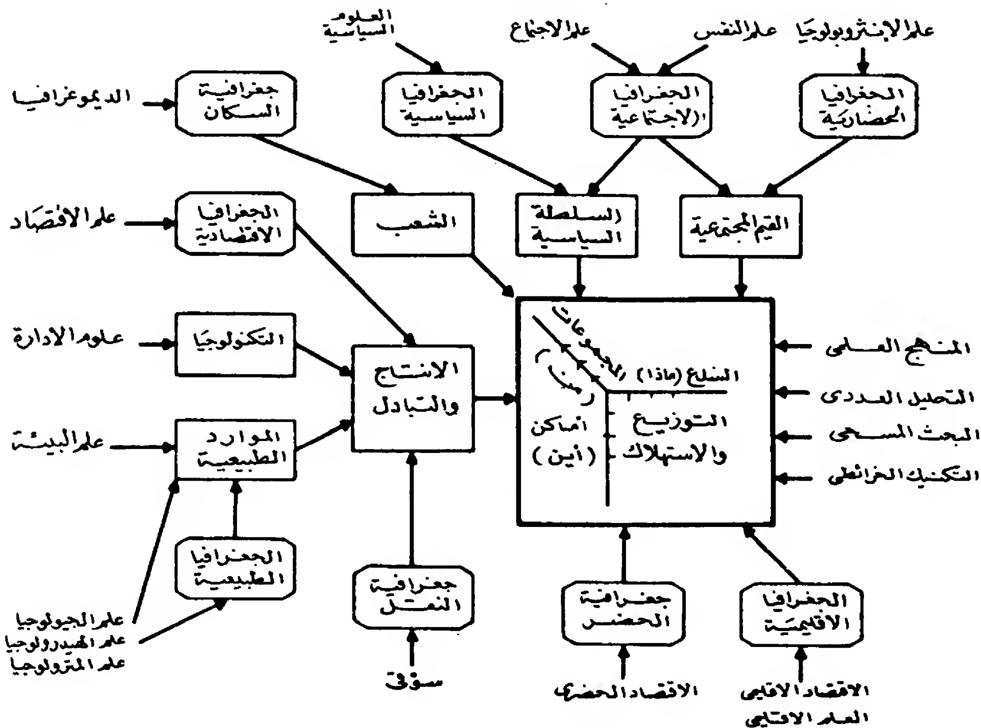
إن أمثال هذه المؤشرات تمدنا بقوالب البناء التي يمكن أن تقام عليها السياسة الاجتماعية المكانية بصورة أكثر فعالية لتطمين الاحتياجات البشرية . وليس من المتوقع بالطبع أن يتمتع كل فرد بـ (الوجود) في مثل هذا المجتمع الذي يدار بعناية . وعلى كل حال فإن هذه الصورة هي أقرب إلى حلم المثالي منها الى عرض لاهداف بحث يمكن تحقيقه . ان الرفاه البشري مهما كان هو في الوقت الحاضر غير خاضع للقياس ، بطريقة مقبولة عموماً ، وربما ظل أمره كذلك دائماً . ان النظام الذي يؤدى إلى خلقه لا يمكن أن يحدد بالضبط ، أو حتى بصورة تقريبية في المستقبل القريب ، وعلى أية حال فهو في حالة تغير مستمرة . وان تدخل الرأي العام نادراً ما يكون منطقياً ومعقولاً على الشكل الذي ناقشناه أعلاه ، ان لم يكن لسبب فلوجود الخلافات حول (الأسبقيات) . وعلى أية حال فليس هناك من ضرر أن نحتفظ في أذهاننا بصورة مثالية لكي تذكرنا بعدم كفاية محاوتنا ، كما تذكرنا أيضاً بما ينبغي لنا أن نطمح إليه من التقدم ، ولعلها تكون أيضاً تحذيراً لنا بما يمكن منطقياً أن يقودنا إليه (التقدم) في السياسة المعنية للعلوم الاجتماعية .

الرفاه البشري كبؤرة علمية

لقد كانت (النظرية الاقليمية) تعتبر في الغالب النقطة المركزية في الجغرافية حتى جعلت الثورة الكميّة الجغرافية الاقليمية عتيقة الطراز . ان فروع الجغرافية النظامية المتنوعة ، والتي تدعمها العلوم المرتبطة بها ، كانت تصور

أحياناً في أشكال بيانية باعتبار أن محتوياتها تصب في « القلب المـــــركزي » للموضوع الذي تمثله الجغرافية الاقليمية . وفي منهج الرفاة الاجتماعي يمـكن أن يستبدل هذا الرأي بالرأي الذي يعتبر (الرفاه البشري) هو (القلـب المركزي) للدراسة الجغرافية . وفي (الشكل رقم ٣) .

شكل رقم (٣) الجغرافيا والعلوم المتصلة بها ــ مركزة على دراسة الرفـــاه البشـــري



شكل رقم (٣)
الجغرافيـــا والعلوم المتصلة بهـــا ــ مركزة عـلى دراسة
الرفـــاه البشرى

تمثل النقطة المركزية بنسيج (من who يحصل على ماذا What وأيـــن where) الذي سبق أن وضـــح في (الشكل رقم ١) ، ومن هنا تبـــدأ

الجغرافية البشرية – أي بتوزيع واستهلاك الأشياء التي يعتمد عليها الرفاه البشري وكل حقل من الحقول الثانوية للجغرافية البشرية تقوم عملياً بالمساعدة في وصف وتفسير محتويات هذا النسيج . وكل منها يختص بمتغيرات معينة تساهم في توزيع موارد الرفاه بين المجموعات السكانية المختلفة . ومثال ذلك ، فإن الجغرافية الاقتصادية تعالج التعبير المكاني للتقنيات الاقتصادية والتي توزع الموارد بين النهايات الخيارية في الأماكن الخيارية . والجغرافية ، السياسية ترتبط بالسلطة في المكان على اعتبار أن المجموعات المختلفة تسكن مناطق مختلفة وتمارس مطالب متباينة على ما يُنتج . أما الجغرافية الاجتماعية والحضارية فتساعد على تفسير أساس القيم value basis في تنوع أساليب الحياة جغرافيا والتي تفضلها مجموعة بشرية ، كما توضح معايير الرفاه البشري أو الحياة الطيبة . وهكذا وفي الجانب الأقصى من الشكل توجد العلوم النظامية التي تدعم حقول الجغرافيا البشرية الثانوية بمدها بمعظم النواحي النظرية التي نطبقها في أبعاد المكان . وبالإضافة إلى العلوم الاجتماعية المختلفة ، فإن الشكل البياني المذكور يصور ما يمكن تسميته بالعلوم الإدارية ، التي تساهم في طرق البحث العلمي ، ونظريات الادارة ، والعلوم السوقية وغيرها ، لغرض تحليل عدد أكبر من المظاهر التقنية للتنظيمات المكانية . أما الجغرافية ، الطبيعية فتتبوأ مكانها من خلال مقدرتها على مساعدتنا في فهم دور الموارد الطبيعية والضوابط البيئية . ولا يمكن القول بالطبع أن جميع الارتباطات الممكنة مع الاختصاصات العلمية قد بينت في الشكل البياني رقم ٣ ، والذي ما هو سوى صورة لما يمكن أن تعنيه (بؤرة) الرفاه .

وقد حذفت إضافات الجغرافية إلى بقية الحقول العلمية . وتظهر جغرافية المدن والجغرافية الاقليمية ، في الزاوية السفلى على الجهة اليمنى من الشكل البياني . ان مضمون الرفاه لا يهدف مطلقاً أن يكشف أهمية الجغرافية الاقليمية بل يهدف في الحقيقة إلى القاء ضوء جديد عليها . ذلك أن الجغرافية الاقليمية تصبح بهذا المفهوم مختصة بتحليل (من who يحصل على ماذا what وأين

where) في محيــط إقليمي معين . وإن دورها التقليدي في التركيب ينعش من جديد بينما تجدد مادة الموضوع اساسية أو معايير التباين المكاني بالرجوع إلى معطيات نسيج الرفاه . وهكذا تصبح الجغرافية الاقليمية حية جداً ، هذا مع العلم أن معظم الكتب الدراسية الحالية التي كتبت في هذا الباب ليس لها ولن يكون لها سوى صله طفيفة بمنهج الرفاه .

أما الجغرافية الحضرية فهي في الحقيقة عبارة عن جغرافية اقليمية بمقياس حضرى وتحدد معطيات نسيج الرفاه معايير تصنيف المدن أو التباين الداخلي التي هي أشد صلة بالحالة البشرية . وكما هو الحال في الجغرافية الاقليمية التي تتلقى حالياً دعم مناهج العلم الاقليمي ، فكذلك تستقيد جغرافية الحضر من الاقتصاد الحضري وعلم الاجتماع الحضري ومن فروع أخرى من المعرفــة التي إنبعثت في السنوات الأخيرة لتيسر دراسة المدن وتكوين سياسة التخطيط الحضري .

وبمقدار مساهمتها في الحقول الثانوية للجغرافية البشرية ، فإن كل فرع من العلوم التي مثلت في الشكل البياني (رقم ٣) سيكون له نظريته الخاصــة عن المشكلة الرئيسية لنوعية (الحياة البشرية والتي أقحمت في الجغــرافية ن البشرية عن طريق حقولها الثانوية . فهناك (النظريــة البيئيــة) التي غرست جذورها عميقاً في العلوم الطبيعية والبيولوجية والتي تختص بالتوازن والتناغم بين الإنسان والطبيعة كما تدرس في مشكلة التلوث مثلاً . أما النظرة الاقتصادية فتدرس الكفاءة في توزيع الموارد وكذلك العدالة في التوزيع وتختص الديموغرافية بعدد وخصائص الناس ، كما قد تؤكد على تنامي التلوث والضغط على الموارد الشحيحة. وأكدت العلوم السياسية على الصراع ، وعلى تنظيمات المؤسسات الحكومية وعلى ممارسة السلطة . وتمدنا نظرة علم الاجتماع بمرشد عن التجمعات البشرية groupings human (مثــل الطبقة ، والصفات العــرقية ethnicity والعنصر race) وعن القيم المجتمعية . ويخاطب علم النفس الاحتياجات البشرية الأساسية ، والتجارب السلوكي الفردي ، في حين أن النظرة الحضارية

المدعمة بالانثروبولوجيا تلقى الضوء على طرق خيارية في الحياة في أماكن مختلفة.

أما المنهج التاريخي فموزع في كل من وجهات النظر المذكورة . فضلاً عن النظرات المتنوعة فإن نماذج مختلفة للبحث يتمثل هنا ، من ولع الاقتصادي بالنظريات التجريدية والنماذج ، الرياضية ، إلى تأكيد العالم السايكولوجي على المرشد المباشر للتجربة الإنسانية من خلال البحث المسمى والملاحظة الشخصية التي يؤيدها بعض الانثروبولوجيون .

وبالحكمة المؤتلفة لهذه النظريات العلمية المتنوعة ، فضلاً عن أفكار الفلاسفة فإن من الطبيعي أن نسأل أية إضافة خاصة يمكن أن تتوقع من الجغرافي . إن ذلك يعيد مناقشتنا المتكاملة إلى التساؤل عن تعريف موضوعنا في بداية هذا الفصل . إن ادعاءنا بأننا التركيبيين synthesizers العظام ، أي بمعنى جمع معارف العلوم الأخرى كان من التعاريف المفضلة في الجغرافية منذ وقت غير بعيد . ولقد كان ثمة إشارات خلال مناقشات الموضوع بأن الجغرافية لها المقدرة على أن تقدم وجهة نظر تركيبية عريضة متجاوزة التفصيلات الثانوية للظواهر غير أن الجغرافيين اليوم أكثر حذراً في إطلاق مثل هذه الادعاءات . ان على الجغرافي أن يعتمد على النظرة المكانية لبجد له موضعاً في (علوم الرفاه) . ان الاضافة الأساسية للجغرافي تكمن في الادراك بأن الموقع في المكان space هو ذو أهمية كبيرة بالنسبة لفرص الفرد في الحياة ، فالناس المختلفين يشغلون اقاليم مختلفة وان الاقاليم المختلفة تجتذب أو تطرد موارد مختلفة للرفاه البشري أو البؤس البشري . وان في اعطاء الأولوية لمثل هذه الملاحظة وما يرتبط بها من رفاه تكمن الإضافة المتميزة للجغرافية .

المناهج الوضعية والمعيارية

إن مجال الجغرافية البشرية الذي يدور حول (مضمون الرفاه) يتضمن كلاً من العناصر الوضعية والمعيارية . والواقع أن الاختلافات بين الاثنين هام .

وقد لخص ذلك الفرق أحد البحاثة في اقتصاديات السياسة الاجتماعية (كولير Culyer سنة ١٩٧٣ ، ص ٣) على النحو التالي :

(في المنهج الأول (المعياري) فإن الأحكام القيمية الخاصة بما يمكن أن يعمل في المجتمع ترسم بناء على الافتراضات الاخلاقية الأساسية لطرق معينة مزكاة للعمل . أما في المنهج الثاني (الوضعي) فهو حر من القيم value - free في افتراضاته التحليلية ، وان الاقتصاد الوضعي يهدف أن يكون تنبؤياً كلياً لحوادث إجتماعية مرصودة .

إن الاقتصاد الوضعي يتطلب على أية حال إحكاماً قيمية تخص المنهج الذي ينبغي تبنيه . مثلاً ، حكم قيمي حول ماذا تتضمن تفنيد نظرية أحد الأشخاص أو حكم قيمي حول ما هي النظرية (الجيدة) ، ان هذه الأحكام القيمة تعود إلى مستوى مختلف من المقالة discourse عن تلك التي تتطلبها تزكية سياسية عامة . ان باستطاعتها فقط أن تشير إلى النتائج المرصودة لهذه أو لتلك السياسة) .

إن هذا الإلتزام قد أصبح نوعاً باهتاً في ثورة الإلتزام الجغرافية ، كما في الاقتصاد أيضاً . فمن الجانب الوضعي positive قد لا يكون جزءاً عاماً من النظرية محايداً تماماً من الناحية الفكرية كما قد تدل الفقرة التي استشهدنا بها.

فالكثير من النظرية الوضعية المفترضة في الاقتصاد تعكس وجهة نظر خاصة في الحياة ، مؤكدة على سبيل المثال على المناقشة الشخصية والملكية الفردية للموارد التي يقوم عليها النظام الرأسمالي . وقد أصبح الجغرافيون حساسين لامكانية تبنى أحكام قيمية مؤكدة ، (بوتيمر Buttimer سنة ١٩٧٤) ، وإن أولئك الذين يهتمون بالتفتيش عنها سيجدون بلا شك بعض النزعات الأيديولوجية في هذا الكتاب . ان الاعتماد على الاقتصاد الكلاسيكي الجديد كنقطة إنطلاق نحو نظرية (الرفاه المكاني) تجعل الأمر لا مندوحة منه تقريباً ،

وإن اتخذنا جانب الحيطة فيما يمكن أن نستقيده من ذلك العلم . ولا يمكن الحكم فيما إذا كانت النتيجة ، ستكون (جيده) إلا في ضوء ما سوف تقودنا إليه النظرية — بالضوء الذي ستلقيه وعلى واقعية الحياة ، وفيما ستقدمه من تحسينات. (هارفي Harvey سنة ١٩٧٢) . وقد يقدر آخرون الملابسات الناجمة عن التطبيقات الخاصة للنظرية ، مثلاً في التوزيع المكاني للموارد ، لانجاز أهداف توزيعية معينة .

ولقد اعتقد الاقتصاديون منذ زمن طويل بأنه لا توجد إلتزامات للقيام بأي شيء غير العمل الايجابي وان ذلك يؤكد القيمة الحكمية الذائعة ، في تأييد الحيادية ، الأخلاقية أو السياسية في الحياة الاكاديمية . ان الخط الذي يرسم أحياناً بين المشكلة الوضعية (أو العلمية) في (اقتصاد الرفاه ، والمشكلة المعيارية في الرفاه الاجتماعي هو لازم هنا ،) فالأول يهتم بكمية القناعات satisfactions وبالكفاءة التي تضمن بها الاحتياجات موقتاً . أما الثاني فيهتم بنوعية الاحتياجات وبمسألة مدى نجاح الفرد في أن يعيش الحياة الطيبة . ولا داعي لأن نمضى من الأول إلى الثاني ما لم نرغب في أن نفعل ذلك (منيت Mynit سنة ١٩٤٨ ، ص ٢١٥) . وقد قررنا أن نفعل ذلك ، وأن الكثير من هذا الكتاب يهتم بالمشكلة المعيارية normative لنوعية الحياة البشرية كحالة متغيرة مكانية .

وللعودة إلى الوظائف الخمسة المتعاقبة التي تحدد مجال الجغرافيا البشرية فإن « الوصف » و « التفسير » يعتبران عادة نشاطات (وضعية) بالمفهوم الذي تضمنته الفقرة المقتبسة أعلاه . ويأتي الانتقال إلى عمل معياري واضح مع « التقييم » ، ذلك لأن أي محاولة لإعلان تنظيمات arrangements مكانية خيارية للأشياء كـ (أفضل) أو (أسوأ) تتضمن قيماً حكمية . ان (العلاج) prescription هو كذلك نشاط (معياري) ، ذلك أنه يتطلب تزكية حاله معينة أو طريقاً للعمل وأي بيان لما ينبغي أن يفعل هو وضع قيمي ، وأن شرعيته تعتمد على مسلمات معنوية أو أخلاقية وليس على محققات تجريبية .

وفي مسائل التوزيع تصبح مشاكل التحليل المعيارية صعبة على نحو الخصوص . وبما أن الجغرافية البشرية تهتم إهتماماً كبيراً بالتوزيع في المكان space أي بين مجموعات من الناس تميزهم مناطق سكني معينة ، فإن من الصعب أن ، نتصور جغرافية بشرية وضعية كلياً . وحتى لو كانت وضعية تماماً وتفسيرية ، فإن إختيارها للظاهرة المفحوصة هي قيمة حكمية مقدماً ، إذ لا بد من استخدام نوع من المعايير ذات أهمية أو صلة بعملية ، الاختيار . وفي (التقييم) و (التفسير) فإن من السهولة أن نتجاهل الحقيقة بأن تأييد مثل هذه السياسات كالتجديد الحضري ، أو تحسين أنظمة المواصلات ، يتضمن أحكاماً توزيعية مهمة ، ذلك أن بعض الناس في بعض المواضيع سيربحون أو يخسرون أكثر من آخرين نتيجة ذلك . أن (من) who يجب أن يحصل على (ماذا) what و (أين) where هو سؤال معياري ، وهو خاضع لتحليل وضعي حينما تتوضح الافتراضات الخلقية فحسب — وهذه قد يحكمها نوع type المجتمع الذي نعيش فيه. أن الطبيعة المعيارية للكثير من منهج الرفاه في الجغرافية البشرية لا يمدنا بشهادة كفهم الأحكام القيمية على أية حال . فكلما ارتطمت قيم أكثر بالنشاطات المذهبية كلما احتجنا إلى التزام أكثر . ولذلك فإن من وظائفنا الرئيسية تطوير بنيات ثقافية لتقود تقييم التنظيمات المكانية الخيارية للشؤون البشرية بطريقة تجعل أي محتوى قيمي اعتباطي في تزكياته ذا قيمة ضئيلة ، أو أن أي مقترح ينبغي أن ينبع منطقياً من أهداف محددة . ان الغرض هنا هو التأكيد بأن الأحكام بين الحالات الجغرافية الخيارية ينبغي أن تكون قائمة على أساس التحليل العقلاني . وبينما يكون من الخطل أن نصرف النظر عن الشعور الحدسي لاحتياجات أحد الأشخاص كقاعدة للعمل لتحسين أوضاع مجموعة من البشر ، فإن النيات الطيبة وحدها غير كافية . ان عمل الجغرافي البشري ، شأنه شأن عمل أي عالم آخر ، يتركز في توفير وسائل يمكن بواسطتها أن نسخر القوة الكامنة للذكاء البشري لحل المشاكل .

أمثلة تطبيقية

التفاوت الاجتماعي والصراع
(حالة جنوب افريقيا)

ان أفريقيا الجنوبية تمثل من أوجه كثيرة الأقطار النامية في العالم . وان مراكزها المتطورة حضارياً محاطة بظهير ريفي واسع يسود فيه اقتصاد ذاتي يمثل الثنائية المكانية الموروثة من الفترة الاستعمارية .

إن هذا التطور غير المتوازن يتمثل على نحو الخصوص في جمهورية جنوب أفريقيا . وبينما شهد الربع الأخير من هذا القرن نوال جميع الشعوب الأفريقية تقريباً استقلالها من السيطرة البيضاء ، لم يحصل السكان السود في جنوب أفريقيا إلا على إمكانية محدودة في (التطور المنفصل) Seperate development بزعامة الحكومة القومية Nationalist التي تطبق سياسة التمييز العنصري .. Oparthaid : ومهما حكم على هذه الحكومة من وجهة النظر الخلقية فإن تخطيطها الهائل للسيطرة العنصرية المستمرة يمثل تمريناً جزئياً في التخطيط المكاني ، متجاهلة تجاهلاً كلياً اتجاهات رياح التغيير في بقية انحاء القارة الأفريقية .

إن جنوب أفريقيا تمدنا بمثال جيد لارتياد المناهج المختلفة في تحليل عدم التكافؤ الاجتماعي الملخصة في الأقسام النظرية من هذا الكتاب ، وسوف نتقدم في بحثنا خطوة خطوة من استعراض حقائق (التطور المنفصل) وعدم التكافؤ في الحيز العنصري .... Race – space ، مارين بتحليل عادل من نظرة تقليدية ، ثم نستمر إلى نقد جوهري للبناء المجتمعي وللاقتصاد المكاني Space – economy .

وبهذا الطريق ويمكن أن يتسنى لنا بعض الفهم للأبعاد المختلفة للصراع في

جنوب أفريقيا حول الثروة والسلطة وسوف نتعلم كذلك شيئاً عن السلطة وعن حدود التفسيرات الخيارية .

التطور المنفصل

يبلغ عدد سكان جمهورية جنوب أفريقيا (٢٥) مليون نسمة (حزيران ١٩٧٤) . ويشتمل هذا العدد على حوالي ١٧,٨ مليون نسمة من الأفريقيين (أي حوالي ٧١٪) وحوالي ٢,٣ مليون نسمة من الملونين من دماء مختلطة ، و٠,٧ مليون نسمة من الآسيويين (ويؤلف الهنود الجزء الرئيسي منهم) وحوالي ٤,٢ مليون نسمة من البيض . ويمكن أن يقسم البيض إلى ذوى الأصل الانجليزي والافريكان .. Africaners المنحدرين من المستوطنين الهولانديين . وأن معظم مؤيدي الحزب القومي الحاكم Nationalest party هم من الافريكان ، في حين أن أضخم مجموعة معارضة (الحزب المتحد Party United) مرتبطة بشكل أو بآخر بالانجليز . ويكون البيض ١٦,٧٪ من مجموع السكان . وهكذا فإن هناك (٦) أشخاص سود مقابل كل رجل أبيض« * » .

إن جمهورية جنوب أفريقيا هي أكثر جمهوريات جنوب أفريقيا إزدحاماً بالسكان كذلك فإنها الأغنى بين الجمهوريات الأخري بالنسبة لكل من مجموع الدخل أو متوسط الدخل ، كما يوضحه الجدول رقم (١) . ولجمهورية جنوب أفريقيا روابط اقتصادية قوية مع معظم جيرانها وخاصة مع مجموعة B L S (بوتسوانا Butswana) وليسوثو .. Lisotho وسوازيلاند .... Swaziland التي إنضمت إلى عملة موحدة وإلى نظام

* ان المصطلحات العرقية في جنوب أفريقيا قد تغيرت مؤاخراً فقد استبدلت التسمية الرسمية الحكومية للبانتو .... Bantu (أى الزنوج) بمصطلح (السود) (.. Black) وهكذا فإن عدد متناميا من الهنود والملونين ينظرون إلى انفسهم على اعتبار انهم (سود) ويرفضون ملابسات التسمية المهنية (غير بيض) وفي هذا البحث نطلق على الهنود الافريقيين والملونين انهم (سود) .

كمركي واحد مع جمهورية افريقيا الجنوبية منذ عام ١٩٦٩ . ومن العناصر المهمة في الروابط الاقتصادية بين هذه الجمهوريات هو سيل العمال المهاجرين ، وخصوصاً إلى مناجم الذهب في ويتو وترزراند Witwaterseand (ويلسون .. Wilson سنة ١٩٧٤ ، بورد .. Board سنة ١٩٧٦) . وفي عام ١٩٧٣ وظف حوالي (٣٥٠) ألف عامل أفريقي أجنبي ، بما فيهم (١١٠) آلاف عامل من موزمبيق ، و (٧٦) ألف عامل من لسوتو (هوريل Horell سنة ١٩٧٥ ، ص ٢٨٥) .

وتكون المعادن بصورة تقليدية القاعدة لثروة جنوب أفريقيا . وتنتج الجمهورية ثلاثة أرباع ذهب العالم .

كذلك تمتلك مناجم للماس والفحم الحجري واحتياطي رئيسي في معادن أخرى – بما فيها ٧٥٪ من كروم العالم ، و ٥٠٪ من بلاتين ، وحوالي ٤٠٪ من مغنيسه . (ميدوس .. Meadows سنة ١٩٧٢ ، ص ٥٨ – ٥٩) . وللجمهورية في الوقت الحاضر نشاط صناعي هام ، يساهم بحوالي ثلث مجمل الدخل القومي (G.N.P.) بالمقارنة مع أقل من ٢٠٪ من الانتاج الاولي .... Primary وان قوتها الاقتصادية ووضعها الجغرافي يعطى الجمهورية أهمية استراتيجية خاصة .

ولقد كان التمييز العنصري وسيطرة البيض على السود إحدى خصائص مجتمع جنوب أفريقيا منذ القرن الثامن عشر . ولقد إنبثقت سياسة التمييز العنصري الحالية منذ سيطر اتباع الحزب القومي Nationalists على الحكم عام ١٩٤٨ ، وجعلوا منها سياسة أساسية لارساء دعائم التمييز العنصري المخطط والتنظيم المكاني . وحينما واجه (القوميون) .... Nationalists مشكلة إدارة السيطرة البيضاء لاقتصاد يعتمد على الأيدي العاملة السوداء ، عمدوا إلى خلق بعدين مختلفين للحيز الجغرافي .

الجـــــدول رقـــم (١)

السكان والدخل في جنوب أفريقيا وفي الدول المجاورة لعـــام ١٩٧٢

القطـــــــــر	السكان (نسمة)	مجمل الدخل القومي المجموع (بالملايين)	معدل الدخل الفردي (بالدولار الامريكي)
جنـــوب أفريقيـــا	٢٣ر٦٥٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٥٠	٨٥٠
موزمبيـــــــق	٧ر٩٩٢ر٠٠٠	٢ر٤٠٠	٣٠٠
روديســـــيا	٥ر٦٩٠ر٠٠٠	١ر٩٢٠	٣٤٠
أنجـــــولا	٥ر٦٤٤ر٠٠٠	٢ر٢١٠	٣٩٠
مـــــالاوي	٤ر٧١١ر٠٠٠	٤٦٠	١٠٠
زامبيـــــــا	٤ر٥١٥ر٠٠٠	١ر٧٣٠	٣٨٠
ليســـــوثـــو	٩٥٩ر٠٠٠	٨٠	٩٠
بوتســـــوانـــا	٦٢٩ر٠٠٠	١٥٠	٢٤٠
ســـــوزيلانـــد	٤٤٦ر٠٠٠	١٢٠	٢٨٠

المصدر : اطلس البنك الدولي – ١٩٧٤ . تضم أرقام جنوب افريقيا ، ناميبيـــا أيضاً (جنوب غرب أفريقيـــا) .

١ – حيز اقتصادي موحد عرقياً تيسر فيه حركة العمال السود في اقتصاد البيض .

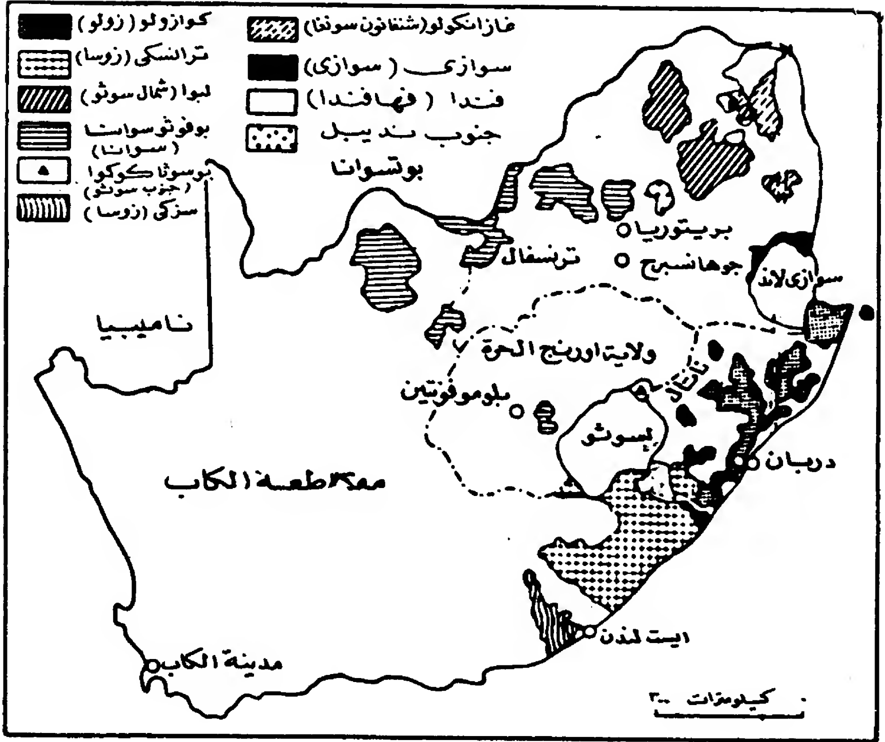
٢ – حيز اقتصادي وسياسي مبنى على التمييز العنصري يثبط فيه اختلاط العناصر ويمنع فيه السود من ممارسة السلطة السياسية حيثما تهدد سيطرة البيض .

إن تعايش هذين الحيزين كوحدات منفصلة بخلق صعوبات بالطبع . وتتمثل أعظم تلك الصعوبات في المدن الصناعية حيث يتطلب سير الاقتصاد مستوطنين سود لتوفير العمال ، بينما تتطلب ادامة السيطرة السياسية البيضاء حرمان السود من حقوقهم وهكذا فإن ما سمي بـ (المستوطنات) .... Homelands أو (بانتوسانس) .... Bantusans التي اقامتها الحكومة في المناطق الريفية ، حيث طلب من جميع الافريقيين (بما فيهم أولئك الافريقيين المقيمين في المدن بصورة دائمة) أن يمارسوا حقوقهم السياسية ضمن تلك المستوطنات .

ويقيم الهنود والملونون في المدن شأنهم شأن الافريقيين في مناطق معينة .... Group Areas معزولة بصورة كاملة . وهكذا فإن الهنود والملونين الذين ليس لهم (مستوطنات) قد امتحنوا إلى أبعد الحدود براعة الحكومة في حشرهم في الحيز القومي الاجتماعي – السياسي . بالرغم من أنهم يعيشون في نفس الحيز الاقتصادي الموحد شأن البيض والأفريقيين .

إن المناطق التي عينت باعتبارها (مسنوطنات أفريقية African Homelands موضحة في الشكل رقم (٤) والواقع أن طبيعتها المفتتة واضحة منذ النظرة الأولى . ولقد اعترف رسمياً بتسع مجموعات رئيسية من المستوطنات الأفريقية. وفي جميع حالاتها ، عدا حالتين جزءت المناطق التي خصصت لها إلى عدد من الواحدات المكانية المنعزلة . وقد يبدو في الخارطة أساس منطقي لتلك التجزئة حيث تكون الاراضي الأفريقية هلال متصلاً تقريباً مع سوازيلاند وليسوثو –

شكل رقم (٤)
خارطة تمثل اقتراحات الاندمـــاج لمستوطنات جنوب افريقيـــا
كما صدرت في مـــارس سنة ١٩٧٥ . .



المصدر : اعتمدت هذه الخارطة على خارطة اعدت في المعهد الافريقي في بريتوريـــا .

وبوتوسوانا) وهي موضوعة بصورة استراتيجيـــة في علاقة مع العقدة الصناعية الرئيسية لوتووترزراند .... Witwatersrand المـــركزة في جوهـــانســبرنج والعاصمة الإدارية بريتوريا Pretoria الـــواقعة إلى الشمـــال ، فبينما تشهد (المستوطنات) مجموعات عرقية حقيقية بين الأقوام الأفريقية فإن من الواضح ان عددهم وتنظيمهم الجغرافي جزء من استراتيجية سياسية التمييز العنصري المرتكزة على (فرق تسد) .

إن الجدول (رقم ٢) يمثل (المستوطنات) ومساحاتها وسكانها . وان السكان الفعليين كأجزاء من مجموع المجموعة العرقية المعنية توضح عـــدد المستوطنين الافريقيين في الأماكن الأخرى وخصوصاً في المدن . ويمكن القول أن أقل بقليل من نصف جميع الافريقيين يعيشون في المدن . وبالرغم مـــن المحاولات لاجتذاب الصناعات إليها أو إلى ما يسمى بـ (مناطق الحـــدود) .. Boander Areas في الأقـــليم (الأبيض) المجـــاور (بـــل Bell سنـــة ١٩٧٣ و ١٩٧٥) ، فإن (المستوطنات) عاجزة عن سد حتى حاجة سكانها الحاليين إلا في حـــدود المستوى البدائي للحياة . أمـــا الفكرة القائلـــة بأن تلك المستوطنات) يمكنها أيضاً أن تهيىء موطناً لحوالي ثمانية ملايين تقريبـــاً من (المغتربين) الذين يعيشون في الوقت الحاضر في المناطق (البيضاء) كمـــا تهيىء موطناً أيضاً للزيادة الطبيعة التي يتوقع أن تؤدى إلى مضاعفة الســـكان الأفريقيين في نهاية هذا القرن ، فهي فكرة غير واقعية بتاتاً ، بالرغم من الامال التي عبر عنها بعض المتطرفين من مؤيدي سياسة التمييز العنصري . وتشمل (المستوطنات) فعلياً على أقل من ١٤٪ من مناطق جنوب أفريقيا المستوية ، في حين يؤلف سكانها الأفريقيين ثلثي مجموع سكان الجمهورية .

إن نمط الحيز – العنصـــري .. Race - Space في سياسة التمييـــز ، العنصري على مستوى المدن الكبرى تمثله أحسن تمثيل مدينة بريتوريا . ويوضح الشكل رقم (٥) مناطقها السكنية المفصولة للسكان الهنود والملونين ، وكذلك للافريقيين والبيض . ويمكن أن نلاحظ أنماطاً مشابهة في منطقة (وتووترزراند) الكبرى وفي دربان وفي كيب تاون (مدينة الكاب) وفي كل مـــدينة كبيرة وصغيرة في الجمهورية في واقع الأمر (فير .Fair سنة ١٩٧١ ، ص٣٤٢–٧).

إن الصناعة والمساحة المفتوحة تستخدمان غالباً كمناطق عنصرية حاجزة لكي تمنع التفاعل وامتزاج الدماء . وحينما تحـــدد (مناطق المجموعـــة .... Group Areas) فليس مـــن الضـــروري أن تتطابق مـــع جغـــرافيـــة

الجدول رقم (٢)
مستوطنات جنوب أفريقيا

المستوطنات	المساحة سنة ١٩٧٣ (١٠٠٠ هكتار)	عدد القطع Blocbos المقترحة عام ١٩٧٥	المجموعات العرقية للسكان عام ١٩٧٠ الحقيقيين (بالآلاف)	النسبة إلى المجموع ٪
ترانسكي	٣٫٨٥٤	٢	١٫٦٤٥	٥٥
سيزسي	٩٢٧	٣	٥١٢	٥٦
كوازولو	٣٫١٣٩	١٠	٢٫٠٦٢	٥١
باسوثوكواكوا	٤٨	١	٢٤	٢
بوفوثاسوانا	٣٫٨٢٠	٦	٥٩٧	٣٦
ليبوا	٢٫١٤٤	٦	٩٠٠	٥٦
فندا	٦٣٩	٢	٢٤٢	٦٧
غازانكولو	٦٧٦	٤	٢٣١	٣٦
سوازي	٢٠٩	١	٨١	١٧

المصدر : ماسادورب Masadorp (سنة ١٩٧٦ ، الجدول رقم ١) ، لاحظ ان ذلك لا يشمل المستوطنات المعلنة مؤخراً التدبل الجنوبية South Nadable

العناصر Races الموجودة ، وان عدداً ضخماً مـــن السود قد أمروا بترك مناطق سكنية أعلنت بكونها (بيضاء) .

· ان إحدى مميزات خارطة بريتوريا التي تربطالحيز العنصري المحلى والوطني هـــوالقسم المتعلق بمستوطنـــة بوفوتو اشانا .... Bophuthatswana Homeland الذي يظهر في الركن الشمالي الغربي من المدينة ، وفي المكان ما يمكن أن نسمية فعلياً حدّاً دولياً ، ويقع على مبعده عشرة أميال من مدينة رئيسية يحكمهـــا البيض ، وبذلك تضفى الصفة القانونية (في أعين الحكومة) على عملية سلب المستوطنين الحقوق التي يكسبونها من إقامتهم في المدينة ، كما هو الحـــال في غارانكـــو Ga - Ronkuwa ومـــا بوبين .... Mabopons اللتين هما في الحقيقة عبارة عن ضواحي سكنية ، لكثير من عمال بريتوريا الافريقيين . ويوجد وضع مشابـــه في دربان حيث تتصل منطقة كوازولو .. Kwazulu بحدود المدينة . أما (وتووترزراند) فلا تقع في مكان مفضل بالنسبة إلى احتياطي العمـــــل الأفريقي وان المركز السياسي لمستوطنيها الافريقيين البالغين حوالي المليون الذين هم مواطنون غرباء يمتون لمستوطنة بعيدة حسب نظرية التمييز العنصري ، وهو تناقض رئيسي في خطة الحكومة . ان اقتصاد وتووترزراند قد دفـــع بصورة متنامية إلى التطلع إلى العمال المهاجرين الذين يعيشون في الفنادق الخاصة بالرجال بينما تظل الحياة العائلية والحقوق السياسية قاصرة على المستوطنة (فير .. Fair وشميدت .. Chmidt ، سنة ١٩٧٤ ، ص ١٥٨) . ومن بين الاقتراحات الأكثر طموحاً للتغلب على مشكلة العمل في وتووترزراند النقل السريع لعدد كبير من المسافرين اليوميين الأفريقيين لمسافات طويلة ، وهو مؤشر للصعوبة المتنامية في فصل الحيز الاقتصادي والسياسي الأسود .

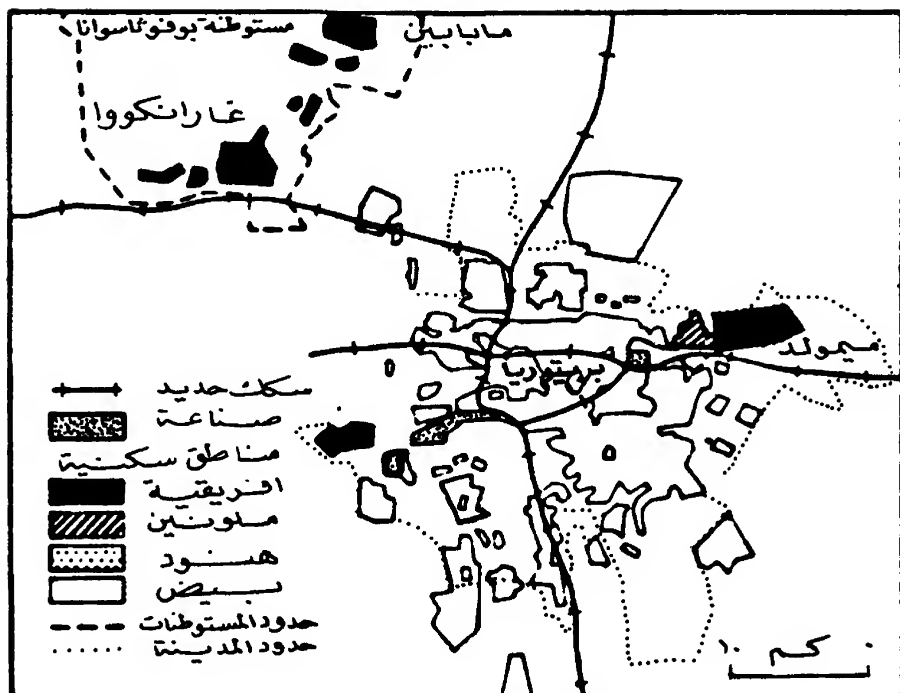
إن كل مجموعة عرقية سوف تسيطر نظرياً آخر الأمر على شؤونها الخاصة ومؤسساتها ضمن حيزها العرقي الخاص أو منطقتها المعينة .. Group Area أو شعبها ، ولن تخضع مجموعة معينة مجموعة أخرى أو تهدد بمجموعـــات

أخرى ، وبهذا المفهوم ستسود المساواة العرقية ، وليس من غير المألوف أن ينكر المتحدثون باسم الحكومة وجود التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ، على أساس أن لكل مجموعة من المجموعات نفس الحقوق ضمن مناطقهم الخاصة . والواقع أن رئيس الوزراء فـــورســـتر .Forester قد صرح مرة قائلاً : (إذا ما استيقظت يوماً ووجدت نفسي رجلاً أسود ، فإن الفرق الرئيسي الوحيد الذي سيواجهني هو فرق جغرافي) (جوهانسبرج ستار – ٣ أبريل سنة١٩٧٣) وبالرغم من أن مثل هذا التصريح عرضة لشكوك عظيمة ، فإنه ينبغي القـــول بأن الكثير من (الافريكان) المسؤولين عن تخطيط وتنفيذ سياسة التمييز العنصري يعتقدون باخلاص أن ذلك في مصلحة الأفريقيين الذين يشعرون نحوهم بمسؤولية أبوية . وتأمـــل الحكومة بأن يؤدي منح الاستقلال (للمستوطنات) الشرعية والاعتراف الخارجي بهذه التقسيمات المكانية لجنوب أفريقيا إضافة إلـــى الديبلوماسية والقوة العسكرية إلى إثارة رياح التغيير .

إن هذه المقدمة الموجزة عن سياسة التمييز العنصري ستهيىء المسرح للتحليل التالي . ويمكن الحصول على معلومات أوفي من مجموعات متنوعة مـــن الأبحاث نشرت في السنوات الأخيرة (مثـــل آدم .. Adam سنة ١٩٧١ ، ورودي .. Rhoodie سنـــة ١٩٧٢ ، وباريت .. Barrett سنـــة ١٩٧٤ ، وليجـــوم . Legum سنـــة ١٩٧٤ وتومسون Thomson وبتلـــر Butler سنة ١٩٧٥) . وكذلك دراسة عن المظاهر المكانية (سميث Smith سنة ١٩٧٦).

إن الأوضـــاع Posititons المـــؤيدة -Pro والمخالفة -Con التقليديـــة قد صورت جيداً من قبل هيردن .. Heerden (عام ١٩٦٠) . وباتـــــن . Patten (عام ١٩٦٣) على التعاقب ، في حين أن الآراء التي تعتبر عـــادة (متوازنة) قد عرضت من قبل نيدري .. Nidria (عام ١٩٦٨) وكاهـــن .Kahn (عام ١٩٧٠) .

شكل رقم (٥)
الاحيـــاز الوقيــة لمنطقــة بريتــــوريا



المصدر : خارطة استثمار الأرض للترانسفال الجنـــوبي سنة ١٩٧٣ ، وحدة البحث الحضرى والاقليمـــــي ، جامعة وتووترزرانـــــد .

التفاوت في الحيز العرقي

إن إنتاج الثروة في جنوب أفريقيا متمركز بصورة شديدة . وتشتمل منطقة وتووترزراند على القمة الرئيسية في سطح الناتج الاجمالي للبلاد (G.D.P.) مع مدن أخرى تحتل مركزاً ثانوياً . ما مدى إنعكاس ذلك على الرفاه العام ؟ لقـــد جرت محاولة لتمييز مستوى (رفاه) على صعيد البلاد من قبل بورد .... Board ودافيز Davis وفير Fair (١٩٧٠) ، مستخدمين معطيات عن مناطق متعـــددة .

ومن تحليل لخمسة عشر متغيراً أساسياً استنبطوا مؤشراً عاماً يعكس إلى حد كبير الدخل Income ومتوسط الدخل الفردي Per capita ونوعية Quality السكان على أساس خصائص التعليم Education والعمر Age والعمل Employment وقد بلغ معامل الارتباط (R) ٠,٨٤ بالنسبة لمعدل الدخل الفردي Per capita personat income و ٠,٧٧ بالنسبة لدخل الفرد من إجمالي الناتج القومي G. D.P. Per capita و ٠,٨٤ بالنسبة لنسبة السكان من ذوي التعليم من مرتبة (٨) فما فوق .

إن هذا المستوى Surface قد رسم في شكل رقم (٦) .

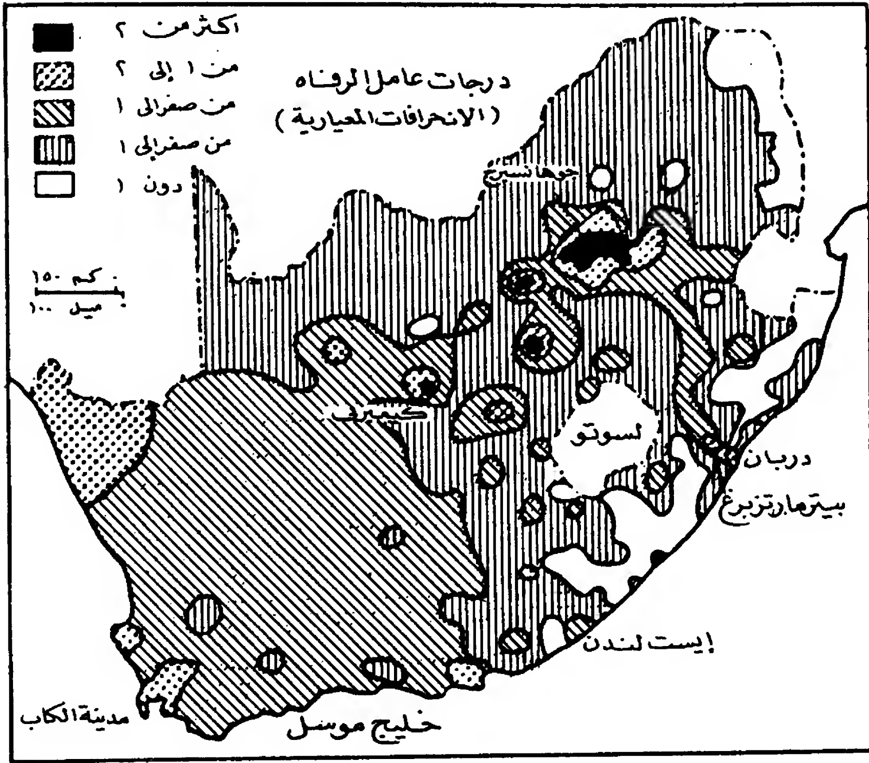
وقد قرنت المستويات العالية بصورة مبدئية مع المراكز الرئيسية للنمو الاقتصادي ولا سيما مع وتووترزراند . أما أشد المناطق انخفاضاً (أي ذات إنحراف معياري واحد تحت المعدل) فتتطابق بصورة كبيرة مع سيزكي Ciski وتانسكي Tanski وزولولاند .... Zululand . أما متوسط إجمالي الناتج القومي الذي استخرج بالنسبة للفرد Per Head في هذه المناطق الواطئة فكان حوالي (٢٠) راند Rand * عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠ ، بالمقارنة مع (٣٠٠) راند تقريباً مع القطر ككل ، في حين أنه ارتفع في المناطق المركزية الرئيسية للترنسفال الجنوبية كيب تاون ودربان وبورت اليزابيث إلى معدل بلغ (٥٦٧) راند (فير Fair سنة ١٩٦٥ ، ص ٦١) . ومن المحتمل أن تكون التباينات السائدة في الوقت الحاضر هي بنفس النسب المذكورة أعلاه . ومن الواضح أن المقاطع والأقسام ضمن السطح في الشكل رقم (٧) تصور المدن وكأنها قمم تفصلها أحواض عميقة .

إن الانطباع العام إذن الذي يتكون لدى المرء هو مستويات عالية للرفاه في مراكز المدن الكبرى الرئيسية ومستويات أقل على امتداد الممرات الواقعة بينها

---

* الراند Rand الواحد يساوي حوالي ٤٠ بنس من الباون الاسترليني أو ٠,٨ من الدولار الاميركي (آب ١٩٧٦) .

شكل رقم (٦)
خارطـة توزيـــع (الرفـاه) في جنوب افريقيـــا



(منحدرة إلى أوديـــة اقتصادية في محيط الدائرة الخارجيـــة) (فير Fair سنة ١٩٧٢) . إن مستوى الحياة المنخفض في محيـــط الدائرة Periphery الريفية التي يسكنها الافريقيون أمر معروف ، غير أن التركيب العرقي في مثل هذا المقياس الجغرافي العريض ليس بمؤشر فعال للرفاه .

ويعتقد فـــير Fair أنه في مستوى الأماكن العنية يمكن أن تكون خصائص ديموغرافية معينة تتعلق بالسكان السود مؤشرات أفضل للرفاه . ومثال ذلك أن نسبة الذكور السود اللذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ ــ ٤٩ سنة من مجموع الذكور السود تمثل معامل ارتباط مقداره ٠,٧٠ مع متغير الدخل . ان ذلك

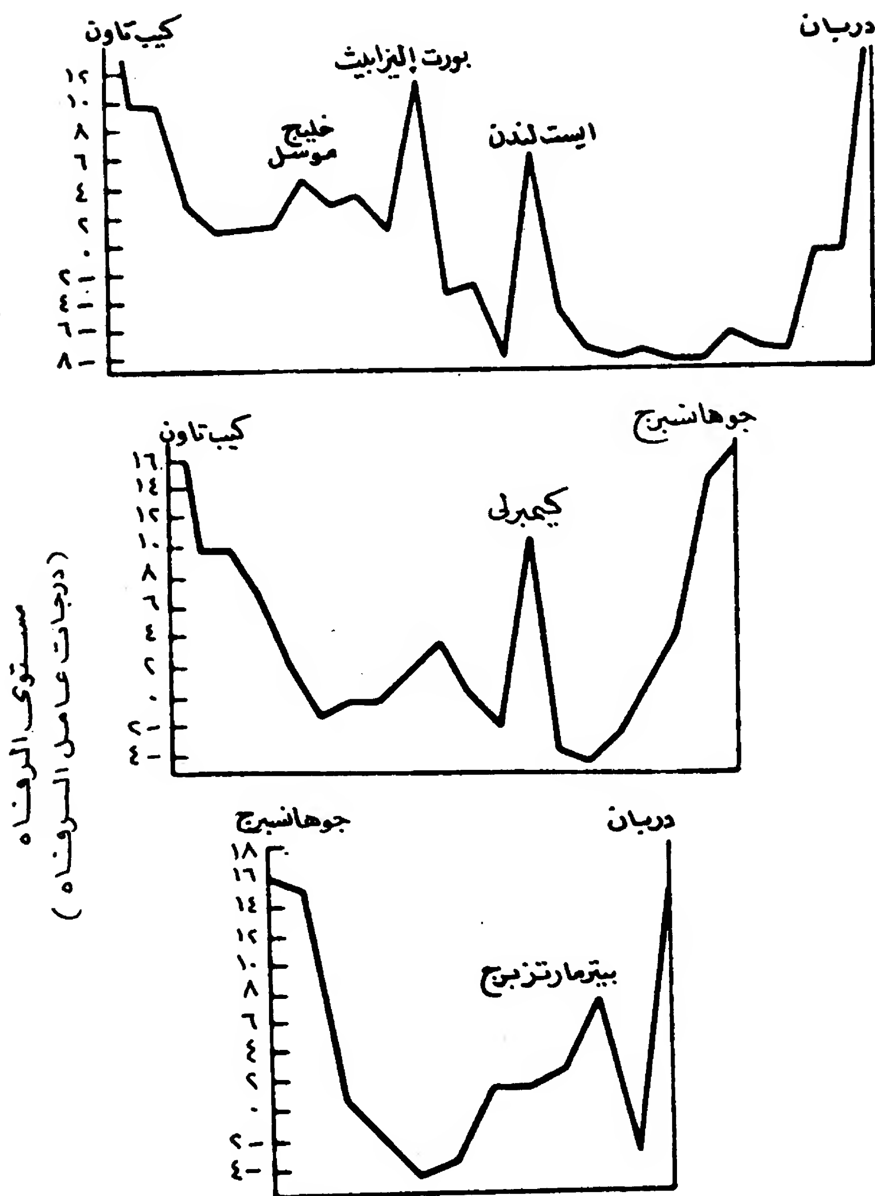
يعكس تركز الرجال الأفريقيين في مراكز المدن الكبرى ومناطق المناجم ، وفي مناطق زراعية معينة أكثر إزدهاراً ، حيث يكون مستوى الدخل ومستويات الحياة العامة مرتفعة نوعاً .

وعلى أية حال فإن وجود أعداد ضخمة من السود فوق القمم على المستوى القومي لا يعني بالضرورة أنهم يتمتعون بمستويات معيشة عالية . ان غياب الاحصاءات الدقيقة تجعل من المستحيل التوصيل إلى معرفة أمثال تلك المستويات في المناطق الحضرية ، غير أن من المعقول أن نستنتج أنها لو وجدت لصورت الأفريقيين والملونين وهنود المناطق الخاصة .. Group Areas كأودية ذات رفاهية واطئة بقمم ثانوية محلية تتطابق مع الضواحي الصغيرة للسكان الاغنياء . أن أوطأ المستويات وأعظمها تجانساً هي في المناطق الأفريقية ، حيث يعيش الناس في أحوال متماثلة كلياً .

وفي المناطق السوداء الأكثر فقراً يمكن تمييز علامات كثيرة للحرمان الاجتماعي ومثال ذلك ما يذكره دنكان Duncan (عام ١٩٧٠) من أن ثلثي عوائل الافريقيين في جوهانسبرج يعيشون في فقر ، ومع فرص تعليمية واطئة ، ومعدل عال لجرائم العنف ، ورحلات عمل يومية طويلة وشاقة ، وخدمات صحية قاصرة ، وإمكانات محدودة للتسلية والاستجمام ، واستهلاك مرتفع للكحول ، وملكية منخفضة للأدوات والأثاث المنزلي ، وإصابات عالية بالقلق والتوتر وعدم الاتزان . . . . . الخ .

وفي معيار الانتماء الاجتماعي ، وهو أمر هام بالنسبة للكرامة الشخصية ، فإن الافريقيين وبقية المناطق السوداء تمتلك مستوى منخفض جداً حقاً ، وذلك نظراً لاستثنائهم من كثير من مظاهر المجتمع الذي يسيطر عليه البيض ، وبسبب كونهم يبلغون مستوى الصفر في المشاركة الانتخابية الفعالة . ان وجود مناطق خاصة (Group Areas) بحد ذاتها كقيود على حرية اختيار الإقامة

شكل رقم (٧)
مقاطـــع من مستويات الرفـــاه في جنوب افريقيـــا



المصدر : فير Faire ، سنة ١٩٧٢ ، ص ١٠ - ١١ .

والوطن ، تقلل من فرص الحياة ، قياساً إلى الدرجة التي تفرض فيها القيود والتي هي أعظم بكثير بالنسبة للسود مما هي للبيض .

وفي غياب المعلومات الكافية عن الوحدات الاقليمية الفردية ، فإن من الممكن استخدام المعلومات عن المجموعات العرقية الرئيسية للاستدلال على مدى التباينات المكانية في الرفاه. وبما أن مبدأ التطور المنفصل Seperate development يتطلب بأن يسكن الناس مناطق متجانسة عرقياً . فإن الاختلافات العرقية تصبح ضرورية جغرافياً على نطاق البلاد وعلى نطاق المدن . ولذلك فإن معطيات أية مجموعة عرقية .يمكن أن تؤخذ لتدل على تلك الأقاليم (غير المتصلة) التي تسكنها تلك المجموعة – أي حيزها العرقي المخصص .

إن (خط الفقر) الذي تحدده المعلومات التي تقيس الدخل المناسب للضرورات الأساسية للحياة يجعل من الممكن إعطاء بعض التقديرات لنسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر . ويبدو أن تلك النسبة هي حوالي ٢ بالمائة للسكان البيض ، ونصف الملونين ، وربما خمس الهنود الناتاليين (وأقل من ذلك في الأماكن الأخرى حيث يكون معظم الهنود تجار) ، وفيما بين الثلث إلى الثلثين أو حتى أربعة أخماس الأفريقيين الحضر . مع جميع أولئك الذين يعيشون في مناطق ريفية (واتس Watts ، سنة ١٩٧١ ، ص ٤٣ ، هورنر Horner سنة ١٩٧٢ ، ص ٨ ، هورل Horrell ، ١٩٧٣ ، ص ٣٢١–٤١) . وهناك تباينات جغرافية ضمن مناطق المجموعة العرقية بالطبع ، غير أن الفرق الرئيسي يقوم بين البيض والمجموعات العرقية الثلاثة الأخرى .

إن مستويات الأجر في أقسام الاقتصاد الرئيسية قد أدرجت حسب الجنس في الجدول رقم ٣ ، وان المركز المتفوق للبيض في كل الحالات واضح جداً ، فهم يكسبون عموماً أجوراً تبلغ مرتين أو ثلاث مرات بقدر الملونين أو الهنود ، وخمسة مرات بقدر الأفريقيين . ويبلغ التمييز أقصاه في الزراعة ، حيث يتسلم العمال الأفريقيين نقوداً قليلة جداً . ويمكن القول أن الأجر المثالي السنوي للعمال

الزراعيين النظاميين قد بلغ عام ١٩٧١ – ١٩٧٢ حوالي (٢٧٠) راند Rand بما فيه النقود والأجر العيني (هورل Horrel سنة ١٩٧٥ ، ص ٢٧٨) . وبما أن الجدول المذكور يغطي أكثر من نصف سكان البلاد العاملين ، فإن المعلومات يمكن أن تؤخذ على أنها ممثلة بصورة عامة لتباينات الدخل العامة في الأحياز العرقية . ان الارقام في الحقيقة هي إنعكاس للأحوال الريفية أكثر منها لأحوال المدن ، حيث أنه في حالة الزراعة الأفريقية ، يمكن القول بأن الأجور النقدية تصل عملياً إلى حد الصفر . ان الفلاحين والتجار البيض يحتلون قمماً شخصية على سطح الرفاه الريفي ، كما يفعل غالباً الرؤساء القبليين الأفريقيين الأغنياء أيضاً .

ويمكن أن نعالج حالات أخرى عن طريق المقارنات المماثلة : فوفيات الأطفال مثلاً (عام ١٩٧١) تبلغ (٢٠ر٩) بالألف بين السكان البيض ، و (٣٥٦) بالألف بين الهنود ، و (١٢٢ر١) بالألف بين الملونين (هورل .. Horrell ، سنة ١٩٧٦ ، ص ٣٩) ، وأما بالنسبة للأفريقيين فيبدو أن الرقم المعقول هو (١٤٠) بالألف (هورل .. Horrell سنة ١٩٧٣ ، ص ٦٤) .

أما توقعات الحياة .. Life expectation عند الولادة فتعطى الرجل الأبيض ١٦ سنة أكثر من الملون و (٥) سنوات أكثر من الهندي ، ولا توجد أرقام بالنسبة للأفريقيين (هورل .. Horrel سنة ١٩٧٦ ، ص ٣٩) . أما بالنسبة للتقاعد فيصل المبلغ الشهري الأقصى للبيض ٦٤ راند ، وللهنود والملونين ٣٤ راند ، بينما يبلغ ١٥ راند بالنسبة للأفريقيين (هورل Horrel سنة ١٩٧٦ ، ص ٢٧٧) . أما نفقات الدخل الفردي Per capita Income على التعليم عام ١٩٧٣ – ١٩٧٤ فقد بلغت أكثر من (٥٠٠) راند بالنسبة للبيض ، (١٤١) راند للهنود و (١١٠) راند للملونين وأقل من (٢٩) راند للأفريقيين في المناطق (البيضاء) (هورل سنة ١٩٧٦ ، ص ٢١٤) . أما

الجـــدول رقم (٣)

متوسط الأجـــور الشهرية بالرانـــد Rand في جنوب أفريقيا كما تمثله أقسام الاقتصـــاد الرئيسية والمجمـــوعات العرقيـــة

القســم (العمــل)	الأفريقيون	الملونون	الهنــود	البيض	بيض ـ أفريقيون
الصناعـــة (٠٠٠ر٣٢٧ر١)	١٠٢	١٢٧	١٤١	٤٨٩	٨ر٤ : ١
الزراعـــة (٠٠٠ر٨٣٠)	١١	٢١	٣٣	١٥٤	١٤ : ١
التعـــدين (٠٠٠ر٧٣٧)	٤٩	١٣٠	١٧٩	٥٣٤	٩ر١٠ : ١
البنـــاء (٠٠٠ر٤٢٠)	١٠٠	١٨٦	٢٤٠	٤٨٥	٨ر٤ : ١
البيـع بالتجزئة (٠٠٠ر٣٠٢)	٦٤	٩٢	١٢٩	٢١٨	٤ر٤ : ١
الحكومة المركزيـــة (٠٠٠ر٢٦٧)	٨٨	٢١٢	٣٢٧	٤٢٨	٩ر٤ : ١
الإدارة الاقليميـــة (٠٠٠ر٢١٧)	٧٣	١١٦	١٦٥	٤١٤	٧ر٥ : ١
السلطات المحليـــة (٠٠٠ر٢٠٥)	٧٦	١٣٧	١٣٧	٤٤٥	٩ر٥ : ١
تجـــارة الجملة (٠٠٠ر١٨٥)	٧٢	١١٨	١٥٦	٣٨٩	٤ر٥ : ١

المصدر : هورل Horrell (١٩٧٦ ، ص ١٧٦ – ١٩٩) . أما المعلومات الزراعيـــة نقد استقيت من الاحصاء الزراعي رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٨ – ١٩٦٩) ، مصلحـــة الإحصـــاء .R.S.A.

ملاحظات: ان ارقام عام ١٩٦٩ هي للعمال الزراعين النظاميين بما فيهم الذين يدفع لهم نقـــوداً وعينـــات .

** الأرقـــام لعـــام ١٩٧٤ .

– ان اجور الافريقين لا تأخذ بنظر الاعتبار قيمة الطعام وبقية المكاسب النوعيـــة والتي قد تضاعف الاجـــر الحقيقي .

التسجيل في صفوف المدرسة الثانوية فيبلغ حوالي ٣٣٪ لجميع الأطفال البيض في المدرسة ، و ٢٤٪ للهنود و ١١٪ للملونين و ٤٪ للأفريقيين (رانـــــدال Randall سنة ١٩٧١ ، ص ٣٢) . وحوالي ١٪ فقط من الأطفال البيض الذين يتجاوزون ١٥ سنة محرومين من المدرسة ، بالمقارنة مع ١٧٪ من الهنود ، و ٢٤٪ من الملونين ، و ٥٢٪ من الأفريقيين (هورل سنة ١٩٧٥ ، ص ٣٤٠) إن هذه الفروق مع فروق أخرى في نوعيـــة المسكن ، والمشاركة في الانتخابات ونوعية البيئة ، والضمان الصحي ، وإلى آخره ، كلها تتخذ دلالات مكانيـــة بمقتضى القاعدة العنصرية للموضع السكني .

إن عدم التكافوء في التوزيع حسب العرق قد لخص في الجدول (رقم ٤) . ففي الجدول المذكور قورنت نسب من مجموع السكان مع نسب من الدخـــل القومي المستلمة ، وقد وجد أن معامل الارتباط (جيني) . Gini مرتفـــع جداً ــ حيث يتجاوز نصف مقياس (الصفر ــ ١٠٠) . ويبدو من هـــــذه المعلومات أنه لم يحدث أي تغيير ملموس في توزيع الأجناس منذ (الثلاثينات من هذا القرن . وربما أصبحت في الحقيقة أكثر تفاوتاً بقليـــل منـــذ منتصف الخمسينات .

كذلك نحصل على نفس الانطباع من المعلومات المختلفة قليلاً المستقاة من الدخل الفردي حسب ما أورده نيل Nel (عام ١٩٧٤) ، والتي تكشف عن قيم حسب معامل إرتباط (جيني) مقدارها (٩ر٤٩) لعام ١٩٥٠ ــ ١٩٦٠ ، و (١ ر٥٠) لعام ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ ، و (٧ر٥٠) لعام ١٩٧٠ . وهكـــذا يبدو أنه كان هناك تدهور في الرفاه حسب معيار لورنرز .. Lorenz .

لقد أدرجت أحداث الأرقام في الشكل البياني (رقم ٨) . ومن الواضح أن مجموعات الأفريقيين الملونين والهنود تشكل (المحرومين) بينما لا يشكل (الصفوة) elite الذين يسيطرون عـــلى أكثرية الدخل القومي الاجزاء من البيض . ان الشكل البياني المذكور يوضح بصورة فعالة جوهر التفاوت العرقي في جنوب أفريقيـــا.

الجـــدول رقـم (٤)

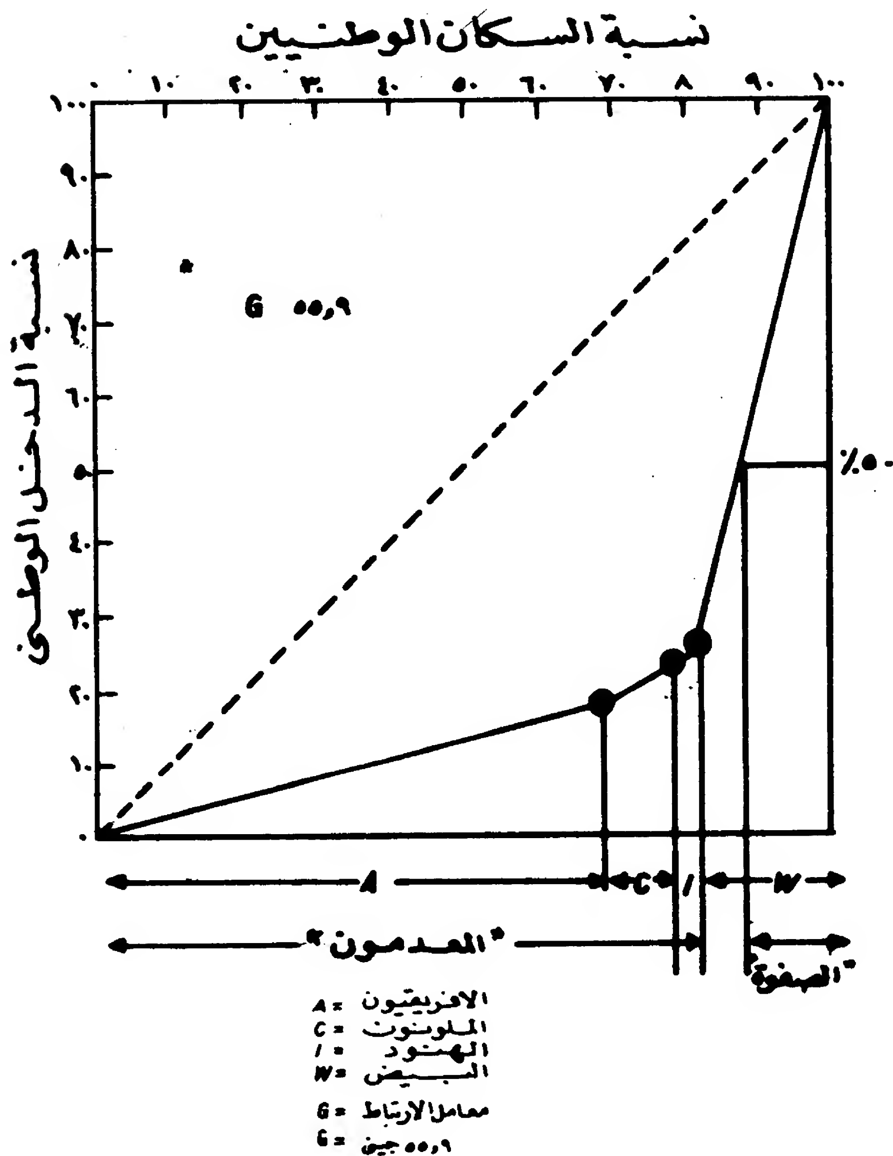
النسبة المئــوية لتوزيــع السكان P والدخــل Y
حسب المجموعات العرقيـــة في جنوب أفريقيا لعـام ١٩٣٦ – ١٩٧١

معامل التفاوت جينـــي Iequality Coefficient G	البيـض Y	البيـض P	الهنـود Y	الهنـود P	الملونون Y	الملونون P	الافريقيون Y	الافريقيون P	
٥٣ر٦	٧٤ر٥	٢٠ر٩	١ر٧	٢ر٣	١ر٤	٨ر٠	١٩ر٧	٦٨ر٨	١٩٣٦
٥٣ر١	٧٣ر٨	٢٠ر٧	١ر٩	٢ر٥	٤ر٢	٨ر٢	٢٠ر١	٦٨ر٥	٤٦ – ١٩٤٧
٥٢ر٦	٧٢ر٥	١٩ر٩	٢ر٠	٢ر٩	٤ر٨	٩ر١	٢٠ر٦	٦٨ر٠	٥٦ – ١٩٥٧
٥٥ر٢	٧٣ر٤	١٨ر٢	٢ر٤	٢ر٩	٥ر٤	٩ر٥	١٨ر٨	٦٩ر٤	١٩٦٧
٥٥ر٩	٧٣ر٦	١٧ر١	٢ر١	٢ر٩	٥ر٢	٩ر٤	١٩ر١ أ	٧٠ر٠	٧٠ – ١٩٧١

المصدر : رانـــدال Randall عام ١٩٧٢ – الملحق – الجدول رقم (٣) .

ملاحظة : ان معامل ارتباط جينـــي يقع فيما بين مقيـاس صفر – ١٠٠ .

شكل رقم (٨)
منحنى لورنــز Lorenz موضحاً التفاوت في توزيـــــع
الدخـــل بين المجموعـــات العرقية في جنوب افريقيـــا



مصدر المعلومات : الجدول رقم (٤) .

إن مما لا يقبل الجدل هو وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل الحقيقي بين الاحياز العرقية في جنوب أفريقيا . ولكن هل هذه الحقيقة هي جائرة أو غير عادلة بالضرورة ؟ ! ان بعض التمايز بين البيض والسود أن يبرر على أساس معايير معينة مثل المساهمة في تقدم المجتمع ، والجدارة الشخصية ، والحاجة فضلاً عن المصالح التي يتطلبها البقاء Survival ، أو الكفاءة أي إرشاد يمكن أن تمدنا به نظرية الرفاه الاجتماعي في إصدار حكم عادل على الحالة المكانية لمجتمع جنوب أفريقيا .

إذا نظرنا إلى الأمور من زاوية الإنتاج أولاً فإن مستوى المرفهين في أي إقليم سيميل إلى عكس مزايا العوامل المحلية والكفاءة المتوفرة . ومن المعلـــوم أن المناطق الريفية التي يسكنها الأفريقيون تنعدم فيها المعادن وموارد الثروة الأخرى كما أن نوعية البعض من أراضيها منخفضة . أما في المناطق المدنية فإن الجانب الإنتاجي الرئيسي الذي يقوم السود بإضافته يتمثل في العمل ، وهو عمل غير ماهر أو نصف ماهر ، وبالتالي فهو يكافأ مكافأة ضئيلة ، وهكذا فإن الافريقيين والملونين ، وبدرجة أقل الهنود ، في حاجة إلى قاعدة مالية أهلية لقيام المشاريع المحليـــــة .

أما ما يتعلق بدرجة التطور فإن كفاءة الزراعة في المناطق الافريقية تقيدها الحاجة إلى التقنية الحديثة .

أما كفاءتهم كعمال صناعيين فإن أولئك الذين يسحبون منهن من المناطق (القبلية) إلى الاقتصاد الحضري هم في الأساس غير كفوئين . وفضلاً عن ذلك كله فإن إنتاجية الكثير من الهنود والعمال الملونين وكـــــذلك العمـــال الأفريقيين تعاني أيضاً من الحاجة إلى الحوافز — فالأجور منخفضة والفـــرص محدودة للتدريب على العمل أو — التقدم . كذلك فإن فعالية بعض الخدمات

العامة كالصحة والتعليم في المناطق السوداء هي منخفضة أيضاً . وهكذا فإن هناك أسباباً عديدة وراء كون إمكانات الإنتاج في كل من المناطق الحضريـة والريفية التي يسكنها السود (ولا سيما الافريقيون) محدودة ، إذا ما قورنت بالمناطق البيضاء التي يتوفر لها رأس المال بصورة حسنة ، وكـذلك العمال الماهرين والخدمات الحديثة .

إذا كانت الطاقة التي يمد بها السود الانتاج القومي صغير نسبياً ، كما يتوقع مما ذكرناه اعلاه ، فإن التفاوت القائم حالياً بينهم وبين البيض في هذا الميدان يمكن إذن تبريره إذا ما أصبح المعيار الرئيسي هو مقدار مساهمة السكان في تقدم المجتمع . وهكذا فإن السود قد يحصلون على ما يتناسب وما يعطونه ، ضمن نظام يمنح المكافآت حسب الإنتاج . ان أولئك الذين يزعمون بأن مثل هذا التدبير هو أمر عادل يعبرون في الحقيقة عن وضع اخلاقي معمول به في المجتمع الرأسمالي غير أن رفاه السود في جنوب أفريقيا هو في الحقيقة دون الوضع الذي يمكن أن يتحقق حتى في اقتصاد حر طبيعي ، وذلك نتيجة لقوانين متحيزة ، وتفرقة في العمل ، وتباين في الأجور ، والانفاق غير المتساوي على التعليم ، وإلى أخره . ان (إنتاجية) العمل ، أو ما يسمى بالقيمة المضافة بالمعنى التقليدي الكلاسيكي الحديث ، هو في الحقيقة مفهوم لا معنى له في الاقتصاد الرأسمالي إذا لم يكن العمل حراً في اختيار ثمنه في السوق عن طريق المساومات الجماعية . ان توفر العمال السود الرخيصي الثمن في جنوب أفريقيا بصورة دائمة يؤدى إلى احتفاظ أجورهم بانخفاضها نسبياً في نظـام تنافسي ، وان الاستعداد الذي أبدته الصناعة بمنح الزيادات لعمالها الافريقيين منذ عام ١٩٧٣ في وجه الاضرابات تنم على أن أجورهم هي أقل بدرجة كبيرة مما يمكن أن تكون عليه في سوق حقيقي . ويمكن أن يخلق نفس الانطباع بما يتحقق عملياً من مردود عال نسبياً للاستثمار في الصناعة في جنوب أفريقيا (بتيشوفـل Biesheuvel ، سنة ١٩٧٢ ، ص ١٥ — ١٦) ، والذي يعكس التكاليف المنخفضة للعمل . وفي الحقيقة فإن ما يبدو إضافة منخفضة للسود إلى اقتصـاد

البلاد ، بالمقارنة إلى ما يضيفه العمال البيض والرأسمال (الأبيض) هو صورة زائفة خلقتها الطريقة التي ينظم بها الاقتصاد والمجتمع وهو أمر سنعـــود إلى دراسته في مكان آخر من هذا البحث .

وحتى لو قبلنا بـ (الانتاجية) كمعيار عادل لتوزيع الدخل على أبنـــــاء المجتمع ، فإن استخدام مستويات (الانتاجية) القائمة في سوق محدد للعمل هو موضع تساؤل بلا شك . وحينما يطبق ذلك على أمور غير الأجور ، فإنه يؤدى إلى تكثيف الوضع غير العادل للسود . ومن الأمثلة على ذلك القول بأن التعليم الافريقي ينبغى أن يمول بدرجة كبيرة من موارد السكان الافريقيين . وهناك مبدأ سيء السمعة مماثل لهذا ينعكس في اقتراح عام ١٩٧٢ الذي قدمه (الحـــزب المتحد United party للاصـــلاح السياسي ، والذي يتضمن اقتراح جمعية فدرالية ينتخب اعضاؤها بواسطة (صيغة تعكس الاضافة النسبية إلى الانتاج لكل مجتمع Community أو وحدة اجتماعية في البلاد مقاسة في ضوء الانتاج الوطـــني الاجمالي) (السير دي فالير غـــراف Sir De Valliers Graaff مقتبسة من هوريل Horrell سنة ١٩٧٣ ، ص ٩) وطالما كان التعليم والقوة السياسية عاملين مساعدين في التـــأثير على ما يحصل عليه مجتمع معين أو مجموعة معينة ، فإن مثل هذه التنظيمات تديم الوضع الراهن ، وذلك أمر غـــير عادل حتى بالمفهوم الكلاسيكي الحديث للاضافة Contribution إلى الانتاج الوطني ، لأن الوصول إليها يتم في ظروف اقتصادية غير سليمـــة بصورة متعمدة .

إن كبح أقسام من المجتمع يعتبر عموماً أمراً غير صحيح . ويعبر فرانكينا Frankina (عام ١٩٦٢ ، ص ١٤) عن هذا الأمر على النحو التالي :

(إن المجتمع غير عادل إذا ما عمد بأفعاله وقوانينه بلا ضرورة إلى افقار حياة أعضائه مادياً وجمالياً ، أو بحجزهم في مستوى أدنى كما يمكن أن يبلغه بعض أفراده على الأقل بجهودهم الخاصة) . وإذا كان لنا أن نقول بأن هذا

الحكم ينطبق على حالة جنوب أفريقيا ، فإن ذلك يتوقف على عبارة (بلا ضرورة) وعن طريق قيم وأفضليات البيض (الصفوة الراضية) الذين يدبرون البلاد فإن هذا التفاوت الاجتماعي يبدو ضرورياً ، وذلك لادامة النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تعتمد عليه مكانتهم وامنهم وثرائهم . وما دام الاهتمام الأولى لمعظم السود هو في البقاء أحياء ، بمعنى زراعة محاصيل غذائية تكفي للمعيشة ، والحصول على اجر يسد الرمق ، أو تجنب الاساءة إلى القوانين التي تحكم الاقامة في المدن ، فإن الأسئلة التجريدية المتعلقة بالمساواة وبالحقوق السياسية وبمقبولية تفوق البيض تبدو غير مهمة لهم ومثال ذلك ما ذكره بعض الكتاب بأنه ربما لا يوجد حق أكيد (بما في ذلك حق التصويت) في أي مكان في العالم أكثر من أحقية الافريقي للاقامة في المدن في جنوب أفريقيا (هوريل Horrell سنة ١٩٧٣ ، ص ١٦٢) فإذا ما اكتسبت مثل هذه الحقوق وعززت في الأمد الطويل بحق التملك ، فضلاً عن دخول فوق مستوى الفقر ، فقد يكون من المتوقع أن تتجه طموحات السود إلى وجهات أخرى أكثر تهديداً لسيادة البيض وهذا مالا يرتضونه ولكن إذا استطاع الافريقيون أن يقيموا حياة مرضية في « مستوطناتهم » الريفية (التقليدية) فانهم لن يكونوا مضطرين أن يحملوا عملهم إلى المدينة . فالهجرة هي ثمرة التباين المكاني للفرص .

وهكذا فإن عدم المساواة في الحيز العنصري يجب أن ينظر إليها كجزء لا يتجزأ من سياسة (التطوير المنفصل) . إن الجهاز المعقد للسيطرة العنصرية قد وصف بصورة مفصلة في موضع آخر . (مثلاً : ادم Adam عام ١٩٧١ وراندال Randall سنة ١٩٧٢) ولا داعي للتكرار . غير أن ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن تحقيق سياسة (التطوير المنفصل) تتضمن إعادة توزيع رئيسي للرفاه أو للدخل الحقيقي ، ذلك لأن التكاليف تغتصب عادة بصورة غير متكافئة من السود . ان أمر تعزيز المستوطنات Homelands يتطلب إعادة توطين مئات الألوف من الأفريقيين ، ولكن عدداً قليلاً فقط من البيض . وان مشروع الحكومة للكوازولو . . Kwazulu لعام ١٩٧٢ مثلاً يستلزم نقل (٣٤٣) ألف

زولو من مناطق أفريقية (مزالة) ، ولكن لن يضطر إلى الهجرة سوى (٦) آلاف شخص من البيض فقط (بست Best ويونج .Yaung سنة ١٩٧٢ ، ص ٦٩) ، وقد ينخفض الرقم إلى (٢٠٦) آلاف زولو في الاقتراح المعـــدل لشهر أبريل عام ١٩٧٣) كما حسبه بست Best ويونج .Young) وفيمـــا بين ابريل ١٩٦٨ وحزيران ١٩٧١ تم ترحيل حوالي (٢٠٩) آلاف أفريقي بناء على برنامج إعادة توطنين المستوطنات (رانديلي ميل Rand Daily Mail ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٣) . إن هدف (قانون مناطق الجماعة) ... Group Areas لخلق الحيز ــ العنصري Roce - Space المتجـــانس في المـــدن يتطلـــب (لغاية عام ١٩٧٤) إعادة توطين (٧٥) ألف ملون و (٤٠٫٧٠٠) آسيوي و (١٦٧٠) شخص من البيض فقـــط (هوريل Horrell سنة ١٩٧٦ ، ص ٧٩) . ان عدد الافريقيين الذين انتقلوا ضمن المناطق الحضرية قد يربو على المليون شخص . ويدل الإحصاء الذي قـــام به غير Fair وشافر Shaffer (عام ١٩٦٤) للسكان المرحلين للفترة بين ١٩٥٤ ــ ١٩٦٠ في المدن الرئيسية ، بأن الأفريقيين قد قاسوا أكثر بكثير من المجموعات الأخرى ، وفي معظـــم الحالات فإن نوعية السكن والبيئة الطبيعية قد حسّنت بإعادة التوطين في أحياء مدينة مبنية حديثاً ، وإن كانت مشاريع إعادة التوطين الريفي أقل في ملاءمتها (دزمونـــد .... Desmond سنة ١٩٧١) . ولكن ينبغي أن نضع مقابـــل ذلك تدمير حياة المجتمع بما في ذلك أبعاد الملونين من المنطقة السادسة District Six وطرد الهنود من بيوتهم في داخل المدينة في دربان Durban .

ولقد تحمل السود كلياً تقريباً بقية الأعباء التي ترتبت على التطور المنفصل بما في ذلك رحلات العمل اليومية الطويلة من الضواحي الواقعة على أطراف المدن ، والحاجة إلى أسباب الراحة للسود العاملين في المناطق (البيضاء) ونقل الأعمال التي أدت إلى التأثير على الكثير من التجار الهنود الذين أبعدوا عـــن مبانيهم الأصلية بواسطة (قانون مناطق الجماعة) .. Group Areas Act .

وتتخذ أهمية خاصة آثار نظام العمل المهاجر . فهذا النوع من العمل ضار

بالرفاه البشري في كل من المدن حيث يعيش العمال حياة غير طبيعية في فنادق العزاب ، (والمستوطنات) الريفية ، حيث تعيش العوائل المحرومة من آبائها (واحياناً المحرومة من أمهاتها) . ان تحطيم الحياة العائلية ، وخلق العوائق تجاه العلاقات الجنسية الطبيعية يؤثر على بعض أهم الحاجات الإنسانية الأساسية . وان استخدام العمل المهاجر هو في تنامٍ مستمر كوسيلة لمنع الأفريقيين من كسب حقوق الإقامة في المدن . ان هذا النظام خطير فيما يخلق من الضغوط الاجتماعية حتى من وجهة النظر الضيقة المتعلقة باستمرار بقاء السيطرة السياسية للبيض (ويلسون Wilson سنة ١٩٧٢ ، ص ٢٠٠) .

وحيال جميع هذه الخسائر التي مني بها السود ، لا بد لنا أن نشير إلى بعض المكاسب المحتملة من تطبيق سياسة (التطور المنفصل). فمهما كانت عيوبها ، فإن برنامجاً جدياً لتطور متساو ومنفصل جغرافياً والذي تحصل فيه كل مجموعة سكانية على إستقلال ذاتي سياسي في منطقتها الخاصة ، قد يكون مفصلاً على الحالة الحرة التي كانت سائدة في عهد ما قبل سياسة التمييز العنصري . إن السياسة الحالية يمكن أن ينظر إليها كسلسلة من الاصلاحات العامة ، حيث أصبح جمع الأجناس بحالة أفضل بالمعنى المطلق ، أي أن الرفاه العام قد تحسن إذا ما ضربنا صفحاً عن مسألة التوزيع العادل للدخل الحقيقي . ان سلطة الحكومة في القيام بتطوير منفصل قد مكنت من إنجاز تقدم نسبي في رفاه السود كان من الممكن ألا يتم في حالة استمرار شكل من السيطرة أكثر ذرائعية ومهتماً كلياً بالربح الاقتصادي القصير الأمد . ان إصدار حكم عام فيما إذا كان السود قد أصبحوا بالفعل أفضل حالاً أمر يزيد من تعقيده كونه يتطلب موازنة بين المكاسب المادية التي حصلوا عليها تجاه الخسائر غير الملموسة التي منو بها مثل الخسائر في الحقوق المدنية ، والاهانات التي يوجهها أنصار سياسة التمييز العنصري التافهين (من أمثال بعض مظاهر التمييز العنصري السخيفة ، كدورات المياه المنفصلة واستثناء السود من بعض المنتزهات ومن بعض الخدمات الأخرى) . وهناك بعض الحسنات في جنوب أفريقيا تذكر دائماً وهي غياب

التحدي العنيف بين العناصر ، وهو أمر استفاد منه بصورة واضحة الهنود البيض ، وفي أماكن أخرى من أفريقيا ومن المزايا الأخرى تقرير المصير الذي تهيأ بإنشاء (مناطق الجماعة .. Group Areas) والمستوطنات المتجانسة عنصرياً ، وفي هذه الحالة فإن المزية الأخيرة هي من نصيب الأفريقيين بصورة رئيسية، ذلك لأن الهنود والملونين لا أمل لهم في حكم يعد به مفهوم(المستوطنات) وليس لهم أيضاً أي مصدر من مصادر المشاركة السياسية الفعالة . ان مدى الصدق في تقرير المصير الذي يمكن أن يهيأ لأية منطقة من مناطق السود في جنوب أفريقيا ذاتياً من الناحية الاقتصادية ، ولكن حيث تكون السيطرة الفعالة على الثروة والسلطة بايدى البيض ، هي مسألة قد يقررها القانون غير أن (المستوطنات) الافريقية المستقلة سيكون لها دائماً الأفضلية الثانية بالنسبة للسيطرة ككل ، والتي تمنحهم إياها قوتهم العددية في نظام ديمقراطي على صعيد مجموع الشعب في بلد متعدد الأجناس . ويصاحب الانفصال الاقليمي المزايا المفترضة التي ينطوي عليها عدم تذويب العناصر ، والنقاء العنصري ، والمحافظة على الثقافة التقليدية وطرق الحياة ومن المستحيل علينا الحكم فيما إذا كان السود يعطون لهذه الأشياء قيمة عالية شأن البيض ، وعلى نحو الخصوص (الافريكان) ذلك أن السود لم تتح لهم الفرصة لكي يعبروا عن تفضيلهم (لوحدة الثقافة) مقابل الحرية السياسية .

وعلى المستوى المادي ، فقد خصصت مبالغ كبيرة من النقود لتطوير (المستوطنات) من خلال الحكومات المتعددة . ولقد تجاوزت الميزانية السنوية (٢٠٠) مليون راند Rand . أما النفقات الأخرى التي كثيراً ما تصور على أنها نقول الدخل Income transfer إلى السود فتشتمل على منح لتكاليف التطوير الصناعي في (المستوطنات) والمناطق الحدودية المجاورة لها ، وكذلك كاعانات لخدمات السكك الحديد الحضرية . ان المساعدات المالية (للمستوطنات) تبدو أحياناً كنوع من المساعدة الأجنبية من جنوب أفريقيا البيضاء إلى ولايات سوداء ستنال استقلالها في المستقبل ، وإذا كان الهدف

الأساسي من (التطوير المنفصل) هو تحقيق السيطرة البيضاء ، فإن هذه النفقات ينبغي أن ترى إذن كجزء من الثمرة الضروري لهذه العملية ، وليس كنقول دخل مجانية ، ذلك لأن البيض يشترون عملياً شيئاً يستحق على الأقل مقدار النفقات . انهم يقومون بالاستثمار في نظام قد صمم للاحتفاظ بالعمال السود بدون أصوات السود .

إن هذا التقييم المختصر (التطور المنفصل) يشير إلى أن أغلب المزايا تذهب إلى البيض وأن معظم المغارم من نصيب السود ، وهكذا يدفع السود للمحافظة على وضعهم المنطوي على الخسران . ان عدم المساواة الذي لاحظناه لا يمكن تبريره بمعيار الاضافة إلى المجتمع Societal Contribution حتى لو كانت صحيحة واقعياً ، لأننا لا يمكن أن نعرف ما هي المكافأة (العادلة) في الاقتصاد الحر بدون التمييز العنصري ، ولا يمكن تبريرها أيضاً بالحاجة ، ذلك أن أشد المناطق حاجة تحصل على الأقل على الصعيد الوطني أو ضمن المدن . وان المزية يمكن أن تبرر إذا كان تفرد احدى المجموعات العرقية بها هو أمر أكثر نفعاً مما لو شملت المجموعات الأخرى . وإذا ما اعتبر تفوق البيض أو بقاؤهم هم المعيار الأساسي ، فإن توزيع الاحياز العرقية القائمة يمكن أن تعتبر عادلة ، غير أن هذا يفترض بأن السياسة الحالية هي الوسيلة الفضلى لتحقيق تلك النهاية . ان أهمية بقاء البيض هي بطبيعة الحال قضية أخلاقية وليس شيئاً يمكن البرهنة عليه بالنقاش الواقعي . وانه لبعيد عن أن يكون واضحاً لنا بأن البقاء الطبيعي لجنوب أفريقيا البيضاء وحضارتها المتميزة الممثلة لحضارة غرب أوروبا تبرر أي تفاوت في المعاملة تجاه الاقوام الأخرى .

وهكذا يبدو بأن حياة السود قد ملأت بؤساً بلا ضرورة وبلا عدالة ولا شك أن من تحصيل الحاصل القول بأن تحسين الرفاه العام للسود يمكن أن يتم بإنفاق أعظم على التطوير الاقتصادي والتعليم والصحة وبقية الخدمات الاجتماعية ضمن الحيز العرقي الأسود القائم . ويمكن تمويل أمثال هذه الخدمات

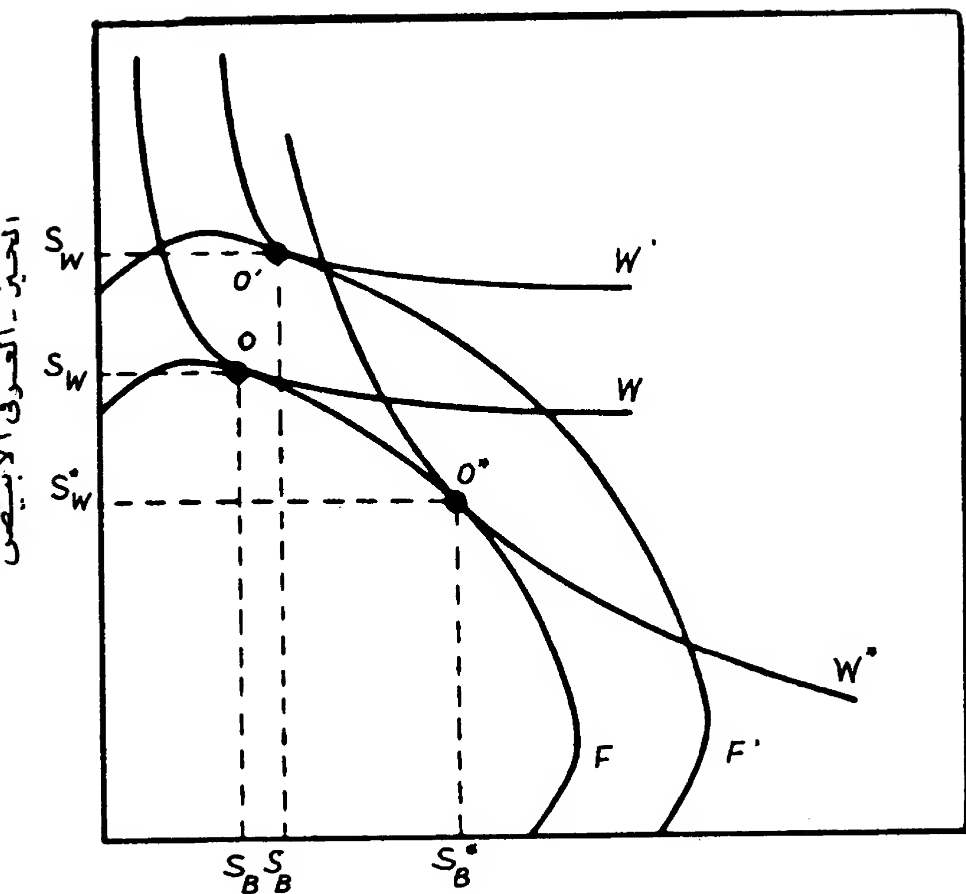
بزيادة الضرائب على البيض الأكثر ثراء . ان شيئاً من اعادة التوزيع للدخل قد يكون في صالح الجميع . ان رفاهية البيض (بما في ذلك بقائهم) قد تكون مناطة في الأمد البعيد بشكل معاملتهم لمجموعات السكان الأخرى، أكثر من كونها منوطة بامتلاك السيارات الفارهة وحمامات السباحة وساحات التنس وبقية المزايا السائدة في مجتمعهم الشخصي الغني . ان الدرجة العالية للاستقلال الذاتي للافراد والمجموعات ينبغي أن تكون جزءاً من واقعية الحياة في دولة جنوب أفريقيا شأنها في أي مكان آخر .

النمو والتطور والرفاه

كيف يمكن أن تتغير الأشياء إلى الأفضل في جنوب أفريقيا ؟ وكيف سيكون التطور إذا ما حدث التحسن في الرفاه ؟ إن افتراضاً عاماً من جانب كل من المراقبين الداخليين والخارجيين بأن مجتمعاً أكثر عدالة سوف ينبثق آلياً من عملية النمو الاقتصادي . فلنفحص هذا الوضع ضمن إطار نظرية الرفاه التقليدية .

إن الوضع القائم في جنوب أفريقيا يمكن أن يصور ببساطة كلية في شكل بياني يمثل حيز المنفعة Utility - Space ففي الشكل رقم (٩) فإن الرفاه Well - Being أو الدخولات الحقيقية (S) في الحيز العرقي الأبيض قد نقط مقابل ذلك الذي في الحيز العرقي الأسود وتظهر حدود الرفاه (F) الطرق التي يمكن أن يوزع بها الناتج الوطني National Product . . المتراكم . ان الحدود تنحدر نحو الأسفل في النهاية لتعكس الاستقلال الداخلي للمجموعات العرقية . وتحت مستوى معين – ربما مجرد الوجود – فإن السود (أو البيض) لا يمكنهم أن يضيفوا إلى الاقتصاد ، وهذا سيخفض رفاه البيض (أو السود) . وهكذا فإنه بالنسبة لتلك الاجزاء من الحدود التي تنحدر ايجابياً يصاحب النمو في رفاه احدى المجموعات نمواً في الأخرى ، في حين أنه بالنسبة

شكل رقم (٩)
تحليـــل حيـــز المنفعـــة
Utility - Space
للتوزيع بين البيض والســـود في جنوب افريقيـــا



لبقية الحدود تكون جميع الأوضاع أفضل للدخل ، لأن أي تقدم يتحقق لاحدى المجموعات سيكون على حساب الأخرى . ان مؤشر الرفاه القومي (SWF) يخلق خط الكونتور (W) للرفاه متضمناً اولويات Preferences الصفوة البيضاء الحاكمة التي تكون في صالح الحيز العرقي الأبيض . ان التوزيع الفعلي لدخل البيض (SW) ودخل السود (SB) يتمثل في (O) على افتراض أن المجتمع يقع على الحدود . وفضلاً عن الحقيقة بأن ذلك يسجل لا مساواة اساسية فإن موضع (O) في الشكل البياني هو اعتباطي .وقد يكون أقرب إلى المحور العمودي ، على الجانب المنحدر إيجابياً من الحدود فيما إذا كان نمو الرفـاه للسود (مثل الاجور) سيؤدى إلى تنمية الانتاج بصورة كافية بحيث يرفـع أيضاً رفاه البيض ، أى أن التوزيع القائم قد لا يكـون الأفضل للـدخل . ان إعادة توزيع المكافأت التي تحفّز نمواً في إنتاجية العمال السود قد تكون في صالح الجميع . إذا كان التوزيع المتفاوت الحالي هو غير عادل ، فكيف يمكننا تضييق الفجوة أو إزالتها ؟ فمن ناحية الإنتاج يمكننا تنمية الناتج الكلي المتوفر للتوزيع بطرق تنفع السود بصورة عامة . ومن الأمثلة على ذلك تحسين الزراعة الأفريقية . ومن الأمور النافعة أيضاً القيام باستثمار إضافي في الخدماتالاجتماعية فباركر Barker (سنة ١٩٧١ ص ١٤) يذكر مثلاً بأن وفيات الأطفال في المناطق الريفية الافريقية ، يمكن أن تخفض من (٣٥٠) بالألف إلى حـوالي (٧٠) بالألف بجهد قليل نسبياً وقد لا يكون هناك طريقة أرخص لانقاذ حياة في جنوب أفريقيا من الاستثمار في حقل العناية الطبية في (المستوطنات) الريفية وعلى أية حال فإن أى توزيع للثروة في مصلحة الحيز – العرقي الأسود يثير السؤال فيما إذا كان الناخبون البيض سيعيقون ذلك .

إن النمو الاقتصادي المستمر وتوسع حدود الرفاه بدون إعادة توزيـع ، قد حسن الوضع المطلق للسود من خلال النمو في الأرباح ذلك أن عمليـة التصنيع والتحديث قد ضمت عدداً أكبر من السود إلى أعمال شبه ماهـرة وماهرة ، ولكن هل سيقرب ذلك المجتمع بالضرورة من تقسيم عادل للثروة

القومية والتي يصبح العرق فيها غير ذي أهمية كميعار توزيعي ؟ ! إذا كـــان التاريخ يصلح مرشداً لنا ، فإن الجواب سيكون لا ، ذلك أن عدم المساواه في دخل الأجناس المتنوعة قد ظل كما هو منذ الثلاثينات من هذا القرن بالرغم من تقدم التصنيع في جنوب أفريقيا (أنظر الجدول رقم ٤) ، ان نسبة أجور البيض إلى أجور السود كانت عام ١٩٦٠ — ١٩٦١ كما كانت بالضبط تقريباً في عام ١٩١٥ — ١٩١٦ ، أي أنها كانت ٧١ر٤ بالمقارنة مع ٨٤ر٤ (برنح Berghe سنة ١٩٦٧ ، ص ٣٠٥) وخلال الستينات من هذا القرن كان نمو الدخـــل الفردي في الأجور الحقيقية أقل بدرجة عظيمة بالنسبة للسود مما هـــو للبيض (بيشوفل Biesheuvel سنة ١٩٧٢ ، ص ٧) ، وان كان السود قد أصبحوا أفضل حالاً في الفترة الأخيرة . وفي الشكل ٩ وضحَ النمو الاقتصادى بتوسع حدود الرفاه نحو (F) ، وبالتوزيع الذي يحكمه نفس مؤشر الرفاه القومي (SWF) خلال نفس (كونتور) الرفاه (والذي هو الآن W) فإن مستوى الدخل في كلتى الحيّزين — العرقيين يتحسن بصورة مطلقة ، غير أن حصتهما النسبية تبقى كما هي وقد تكون هذه هي الحالة بالضبط في الواقع تحسن مستمر في الدخـــل ، ولكن بدون مكسب في الرفاه بمعيار لورنزو Lorenzo . وفي الحقيقة فإن النمو الاقتصادي الذي يتضمن أعمالاً صناعية أكثر للسود ضمن البناء الاقتصادي القائم قد يساعد فقط للمحافظة على الوضع الحالي ، أي سيطرة نخبة من الرأسماليين البيض على مجـــموع الشعب . وكما لاحظ دافيدســـون Davidson (عام ١٩٧٥ ، ص ١٨) (ليس هنـــاك مراقب محايد اليـــوم يهتم بالتأكيد على أن نمو اقتصاد البيض في جنوب افريقيا مساوٍ لتطور البلاد ككـــل) .

وهكذا يكون من غـــير المعقول الاعتماد على عملية التطـــور الاقتصادي كوسيلة للتقليل من عدم المساواة في الحيز — العرقي القائم بصورة فعالة . وبالمثل فإن من السذاجة الاعتقاد بأن النمو الاقتصادى (هو القاهر السحري للتمييز العنصرى) (ادام Adam ، سنة ١٩٧١ ، ص ١٥٣) . وما دام مثل هـــذا

التمييز موجوداً ، فلا بد من أن نتوقع مزيداً من الفروق الأساسية في الرفـــاه بين الاحياز العرقيـــــة .

وفي نظرية الرفاه التقليدية (الكلاسيكية الجديدة) فإن تعيير التوزيـــــع لناتج معين أو للدخل القومي يتطلب تغيير مؤشر الرفاه القومي (SWF) ففي (الشكل ٩) لو كان (الكونتور) (* W) في موضع (كونتور) الرفاه (W) لتحقق وضعاً من التوزيع المتساوي (* SB * SW) . ان المساواة الكاملـــــة قد لا تكون مرغوبة ، كما أنها غير عملية غير أن المساواة في الحيز ــ العــرقي في جنوب أفريقيا تتطلب حركة أساسية في هذا الاتجاه . ان مثل هذه الاستراتيجية تؤدى إلى تغيير الاتجاهات Attitudes والقيم Values التي تقف وراء الوضع التوزيعي الحالي في المجتمع (ادم Adam سنة ١٩٧١ ، شلمير Schlemmir سنة ١٩٧١) . كيف يمكن أن يتحقق ذلك ؟ ان الطريقة الواضحة لانجاز ذلك تتم بالسماح لجميع سكان جنوب أفريقيا لأن يمارسوا ذاتيتهم . وهذا يتطلب قيام حق دستوري عام يضمن للجميع كلمتهم . وإذا أعطى لكل قول Say نفس الوزن ، فإن ذلك يتطلب بناءاً سياسياً يضمن لكل رجل أو إمرأة صوتاً واحداً ، وليس نوعاً من الاتحاد يتم فيه عن طريق الوزن المتباين للاحيـــــاز العرقية استمرار السيطرة البيضاء . وبما أن الحق الدستوري العام على أساس قومي سيمنح السكان الحاليين المحروميين قوة سياسية ، فإن انتقالاً دراماتيكياً في مؤشر الرفاه القومي (SWF) في صالح الأفريقيين يمكـــن أن يتوقـــــع وفي لغة الرفاه العام فإن ذلك قد يكون استراتيجية ذات مغامرة خطيرة ، إذ لا يمكن أن يعرف من سيزنـــج كقـــائدة (البثلزى) Buthelezi (الوزير الأول للكوازولو Kwazulu) أم أمـــــين Amin ومن المحتمل أن يحرك الأول المجتمع على حدود رفاهة ، في حين أن الثاني يمكن أن يتراجع داخـــل تلك الحدود فيجعل بذلك كل شخص أشد سوءاً . ولكن مهما كانت الأخطار المحتملة ، فإن التمييز الذي يرتضيه مجموع الشعب قد يكون أكثر قبولاً من الناحية الأخلاقية من ذلك الذي يقرره صفوة صغيرة .

وهكذا فإن لصيغة الرفاه التقليدية بعض الضوء الذي تسلطه على مشاكل جنوب أفريقيا ، وهي تؤكد على نحو الخصوص أهمية المواقف والقيم بالنسبة لمـــن يمتلكون السلطة الفعالة وهؤلاء بـــدورهم يعكسون نظرتهم إلى مصالحهم ضمن محيط حضاري متميز تتصارع فيه مصالح المجموعة لدرجة يصبح فيها الاجماع العام على الأهداف المجتمعية (بما فيها العدالة التوزيعية) أمر لا يمكن تصوره غير أن وجهات النظر النظرية التي نوقشت في هذا الجزء من البحـــث تفشل في استكشاف القاعدة الأساسية للسلطة والصراع في جنوب أفريقيا والتي تقلل من شأن النمو الاقتصادي كعلاج عام . ان التأكيد على تغيير المواقف والقيم للمجموعة المسيطرة كما عبر عنه في مؤشر الرفاه القومي (SWF) هو مـــــن نوع التصور الحر الذي يحقق بعض النجاح في أوضاع يكون فيها المسحوقون أقلية . ولكن الوضع في جنوب أفريقيا يتطلب في النهاية التخلي عن السلطة إلى الأغلبية المسحوقة . ومهما بلغ ارتياح الأحرار ضمن الصفوة البيضاء لمسألـــة الانبثاق التدريجي لديمقراطية الأجناس المتعددة ، فإن ذلك يبدو بعيداً عن أن يكون النمط الفعلي لأحداث المستقبل . ولكي نفهم سبب استبعاد هذا التوقع فإن ذلك يتطلب منا نظرة أوسع للصراع في دولة جنوب أفريقيا المعاصرة .

الأساس الاقتصادي للصراع

لقد افترض ضمناً في الصفحات السابقة بأن الصراع في جنوب أفريقيا هو عنصري . وهذا ولا شك هو الذي يثير الانتباه في شؤون جنوب أفريقيا عموماً وأهم مظاهر ذلك التفرقة العنصرية البيضاء ضد السود . غير أن الأبعاد الأخرى للصراع قد لمح إليها أيضاً في الصفحات السابقة . هناك صراع حقيقي وكامـــل بين المجموعات السود والبيض . وهناك بعد اقتصادي مُبطّن يمكن أن يكون فيه الصراع الطبقي متفوقاً على الجانب العرقي . ان البناء المكاني لمجتمع جنوب أفريقيا ، بتفاوته الاجتماعي العظيم هو ثمرة لعملية ذات أبعاد متعددة لصراع القرارات . ان مسألة (من Who الذي يحصـــل على ماذا What في جنوب

أفريقيا) . سوف تتوضح كنتاج عمليه تاريخية محددة والتي اتخذ فيها التوسع الرأسمالي والتخلف الاقتصادي ملامح متميزة تماماً .

إن التطور المبكر لجنوب أفريقيا قد سلك نفس المنهج الذي ينهجه التوسع الاستعماري في أى مكان آخر . فلقد سلبت الأرض من السكان المحليين ، كما أن ثقافتهم مُحيت تدريجياً بضغوط العمل من أجل الأجور . ولكن بينما تسارع استيطان البيض في أرض أكثر إعتدالاً من الجهات المدارية فقد نمت الأعداد حتى أصبح (المعمرون) Colonizers يعدون بالملايين بدلاً من الآف قلائل من البيض ، كما هو الحال في الأقطار الأفريقية الأخرى . ولقد تعقد تطور مجتمع جنوب أفريقيا بدرجة أكبر لوجود طبقتين متميزتين من البيض لكل منها لغتها الخاصة وذات مصالح متصارعة بدرجة أدت في نهاية القرن التاسع عشر إلى قيام حرب البوير . ومنذ بداية توغل التعدين في اقتصاد الجمهوريين البوير الأوائل ، والذي كان زراعياً أساساً ، مثل الأنجليز تهديداً لمشاعر الافريكان Africaners القومية القويـة وهويتهم الثقافية كقوم اختبروا للقيام بدور خاص تحت الهام إلهي . ولكن منذ أن هيأت السيطرة على الحكومة (للافريكان) ضماناً نسبياً أخذت مصالح البيض المشتركة تميل إلى التغاضي عن العـداوات القديمة وهناك تعقيدات أخرى وهي أن الافريكان ، لم يعـودوا ينظـرون إلى هولاندا باعتبارها وطناً لهم ، وأخذوا ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم سكاناً وطنيين شأنهم شأن الافريقيين . وقد أضيف إلى هذه التعقيدات السكان الملونين الذين نشأوا من تزاوج المستوطنين البيض والسكان المحليين ، وكذلك الهنود الذين إنحدروا من العمال المتعاقدين الذين احضروا للعمل في صناعة السكـر في ناتال .

ان للبناء المكاني لجنوب أفريقيا كذلك أنواعه Types الخـاصة بالنسبـة لنمط الاستعمار المعروف . وكما هو الحال في الأماكن الأخرى ، فإن التطور الاقتصادي قد تركز أساساً على الزراعة مع توغل نحو الداخل نظم بدءاً مـن

مدينة الكاب (وفيما بعد) من دربان . ولقد عملت هذه الموانىء كمراكز للتجارة الأوروبية ، والتي من خلالها كان يتدفق رأس المال وتمارس السيطرة وتجني الأرباح . غير أن اكتشاف الذهب نقل بسرعة مركز الجذب الاقتصادي نحو الداخل – نحو جوهانسبرج . ولقد قويت بصورة أكبر منطقة القلب للترانسفال الجنوبي ببزوغ بريتوريا Pretoria كعاصمة إدارية لإتحاد جنوب أفريقيا . والحقيقة أن السيطرة الاقتصادية والسياسية الحالية للمركز Core على المحيط Periphery تمارس بصورة كبيرة من جوهانسبرج وبريتوريا على التوالي . وينظر فرانك Frank (سنة ١٩٦٩ ، ص ٣٩) إلى جنوب أفريقيا كجزء من حاضرة العالم الرأسمالي ، ويعتقد أن للسكان الوطنيين Natives نفس مركز التبعية كما هو الحال في الأقطار النامية . وبناء على ذلك فإن المراكز الصناعية – التجارية التي يسيطر عليها البيض ، وعلى النحو الخصوص منطقة الوتووترزراند .. Witwatersrand يمكن أن ينظر إليها بكونها تحتل مستوى ثانوياً في هيكل السلطة العالمية للسيطرة الرأسمالية والاستغلال – وبعبارة أوضح فإنها عبارة عن قاعدة أمامية للحاضرة الأوروبية الأميركية وهي تقوم بانجاز وظيفتها الخاصة في التنظيم المكاني لأفريقيا الجنوبية ممتدة بنفوذها إلى ما وراء حدود الجمهورية نفسها . وفي جميع الأحوال فإن حجم وثروة وسلطة الرأسماليين البيض المحليين تميز القطر عن الأقطار المجاورة التي تعكس الوضع الاستعماري بصورته المعهودة كما في روديسيا و (سابقاً) موزمبيق وانجولا ، ومهما كانت روابط البلاد الخارجية فإن للحيز الاقتصادي لجنوب أفريقيا تماسكاً داخلياً ذا تناغم جميل مع دورة الاستغلالي .

ان التحليل القائم على النظرية العلمية يمدنا بالمفاتيح الضرورية للوظيفة الرئيسية لمجال جنوب أفريقيا الاقتصادي .. Space Economy ويكشف لنا عن البعد المستتر وراء التفسير القائم كلياً على الصراع العنصرى . ان (نجاح) اقتصاد جنوب أفريقيا ، من وجهة نظر الرأسماليين ، يكمن في السهولة التي يمكن بها الاستيلاء على فائض القيمة التي انتجها العمال السود . ان سياسة

التمييز العنصري أو (التطور المنفصل) هي تنظيم مكاني خاص لتسهيل الاستغلال . ان الحجم الضخم (لجيش الصناعة الاحتياطي) في محيط الدائرة ، والاسلوب القشري الذي يطبق عليه لادخاله في سوق العمل ، يُمكّن أصحاب العمل من أن يحققوا فيضاً من العمل يفوق بصورة عظيمة الأجور المدفوعة . إن ذلك يثمر أرباحاً عظيمة ، تيسر بدورها تراكم رأس المال الداخلي ، فضلاً عن اجتذاب الكثير من الاستثمارات من وراء البحار (لجاسيك Legassick سنة ١٩٧٤ ، ص ٢٧١ – ٢٧٤) . ان المقدرة على سد احتياجات العمل في المناجم وبعض الصناعات الأخرى باستخدام المهاجرين بصورة واسعة أمر فعال في تخفيض قائمة الأجور على نحو الخصوص ، ذلك أنها تنقل بعض التكاليف الحقيقية للانتاج المتضمنة صيانة وإعادة تقديم العمال إلى عاتق (المستوطنات) وإلى المناطق الأخرى وراء حدود الجمهورية . وتجسد المناجم هذا التنظيم ، فالعمال في قطاع صناعة تعدين الذهب هم مهمون فقط في حالة تقديم فائض القيمة للرأسماليين فقط ، وان زوجاتهم وبناتهم مهمات فقط في حالة تمكنهم من المحافظة في (معازلهم) Reserves المعيّنة على القوة العاملة الحية التي يستمد منها الرأسماليون فائض قيمتهم (ويليامز .. Williams سنة ١٩٧٥ ص ٢٤ ، ٢٥) . ان من الصعب ان نتصور حالة معاصرة أكثر وضوحاً لسلطة رأس المال بمساندة من الحكومة ، في تحويل الكائنات البشرية إلى مجرد سلطة .. Commodity وكما قال أحد نواب الحزب القومي Nationalist (إننا نستورد العمل وليس العمال كأفراد) (آدام Adam سنة ١٩٧١ ، ص ٧٦) .

لقد فسر وولب .. Wolpe (عام ١٩٧٢ و ١٩٧٤) الدور التقليدي للاحتياطي الريفي كمصدر لتموين العمال الرخيصي الثمرة للمدن باعتباره نمطا غير رأسمالي للانتاج يحافظ عليه عمداً ليسدّ جزءاً من تكاليف إنتاج القوة العاملة (ان الاسرة الممتدة Extended Family) في (المعازل) قادرة ، وينبغي أن تنجز وظائف (الضمان الاجتماعي) الضرورية لانتاج القوة العاملة

المهاجرة وبالاهتمام بمن هم في شرخ الشباب ، ومن طعنوا في السن والمرضى ، والعمال المهاجرين في فترات (الراحة) ، وبتعليم الصغار ، الخ ، فإن عائلات (المعازل) تحل بذلك القطاع الرأسمالي ودولته من الحاجة إلى انفاق الموارد على مثل هذه الوظائف الضرورية (وولب Wolpe سنة ١٩٧٢ ، ص ٤٣٥) . وبعبارة أخرى ، فإن بعض الناتج الزراعي الذي ينتج في مناطق الاطراف والذي يقع خارج نطاق اقتصاد السوق ، يُجلب داخل القطاع الرأسمالي عن طريق العمال المهاجرين ـــ وهو شكل غير مباشر لاحتواء الفائض ان التأكيد الحالي على (المستوطنات) العرقية كبؤرة للطموح السياسي الافريقي يمثل نقلـــه إلى سيطرة أشد عـــلى العمال . ان سياسة التطور المنفصل يجب أن ينظر إليها على أنها محاولة في شكل معدل لبناء المجتمعات (التقليدية) ليس كما كانت في الماضي أي لغرض ضمان إضافة إقتصادية لاجور القوة العاملة المهاجرة ، بل لاغراض إنتاج وممارسة السيطرة على قوة عاملة صناعية أفـــريقية رخيصة في أو قرب (المستوطنات) لاعن طريق المحافظة على الأسلوب ما قبل الرأسمالي للانتاج ، ولكن عن طريق خلق مستويات منخفضة للحياة سياسياً واجتماعيـــاً واقتصادياً وفكرياً . (ولب Wolpe سنة ١٩٧٢ ، ص ٤٥٠) .

وإذ تكون مناجم الذهب المستفيد الرئيسي من العمال المهاجـــــرين فإن التكاليف المنخفضة العامة للعمال السود تساعد جميع قطاعات إقتصاد البيض الرأسمالي . ان درجة الاستغلال قد تكون أعلى في الزراعة ، حيث يكون العمال مشتتين وغير قادرين على أن يمارسوا السلطة الدنيا التي يمارسها عمال الحواضر في السنوات الأخيرة . ولقد امتص نمو القطاع الصناعي الكثيرين من العمـــال الأفريقيين ضمن جمهورية جنوب أفريقية والذي قد يذهبوا أصلاً إلى المناجم وبالتالي خلق ضغطاً عالياً على الأجور من خلال المنافسة . غير أن العمال السود على العموم يباعون في (سوق المشترين) ـــ بمعنى أن أصحاب العمل وحكوماتها تخطط وتسيطر عليهم . ان ذلك لا ينطبق على المناجم وقطاع الصناعة فحسب ، بل ينطبق كذلك على قطاع اقتصادي ثالث هو قطاع الخدمات ، حيث يعمل

الكثيرون من الهنود والافريقيين والملونيين بأجور زهيدة في الحوانيت والدوائر والمكاتب كذلك ينطبق على الخدمة البيتية ، فما يزيد على (٦٠٠) ألـــف أفريقي يمونون بيوت البيض بالعمل ، كما يمونون بيوت الكثيرين من الهنــود والملونيين لقاء أجور تبلغ حوالي (٤٠ — ٥٠) راند Rand في الشهر نقــداً وعيناً (هوريل Horrell سنة ١٩٧٥ ، ص ٢٤٥ — ٣١٢) .

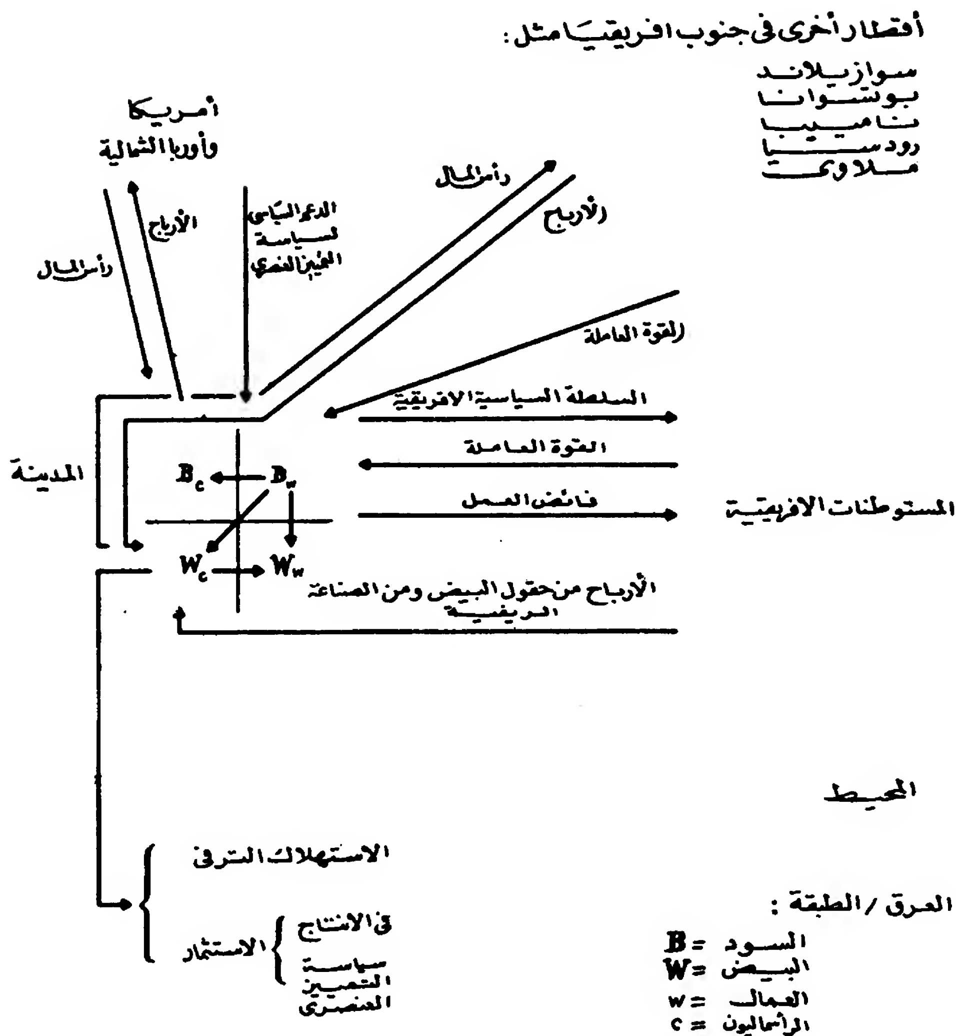
إن المناجم تمد أنظارها اليوم بصورة متنامية وراء حدود جنوب أفريقيـا للحصول على عمالها المهاجرين ، وهذا يمثل جزءاً مــن اتجاه نحو اندمــاج اقتصادي متنام في المستوى العالمي ضمن أفريقيا الجنوبية (ان التركز الهائل لرأس المال والعمل بأيدي حفنة من الشركات المالية والصناعية . . . قد وضع جنوب أفريقيا في مركز المستفيد في طموحها للتحكم في أقطار أفــــريقيا الجنوبية ، (ويليامز Williames سنـــة ١٩٧٥ ، ص ١٦) وحسب هذا الرأي يأخذ الاستعمار الرأسمالي المنطلق من جنوب أفريقيا مجراه ، ويتميز بصلات تجارية تشبه شبهاً كبيراً تلك التي تربط بين الاقطار المتقدمة والاقطار النامية (تحــل « المستوطنات » محل الاقطار النامية) ، وهكذا فإن مناجم الذهب مستمرة في تجميع رأس المال على أساس أن محتوى العمل العالي فيها بدون مكننة رئيسية ، يعتمد في الوقت الحاضر بحدود ٨١٪ على اعمال ليسوا من جنوب أفريقيا .

ولقد ساعدت المكاسب التي تربحها المناجم على توسع الصناعة التي تجد الآن الأسواق والمنافذ للرأسمال الفائض في نفس تلك الاقطار التي ينتج عمالها فائض القيمة لأصحاب المناجم .

ويرى دافيد سون Davidson (عام ١٩٧٥ ، ص ٣٤) في هذا بأنــه (فصل جديد للاستعمار) ، منتجاً شيئاً يشبه (النظام الكوكبي مع توابعــــه في شـــكل جـــيران جنوب أفـــريقيا بانتوستانة Bantustans) ان تشجيــع مثل هذا الاتجاه هو جزء من استراتيجية البقاء التي تتبعها جنوب افريقيا .

لقد جرت محاولة في (الشكل رقم ١٠) لايضاح كيف يمكن أن ينظر

شكل رقم (١٠)
مظاهر الدورة المكانيـــة لفائض القيمـــة في جنـــوب
افريقيـــا في بناء المركز – المحيط المبسط



إلى الاحتـــواء Appropriation وجـــريان قيمـــة الفائض في بنـــاء مكاني مبسط ويمكن أن يتخذ قلب المدينة على أنه (ويتووترزراند) وان محيطها يتكون من هلالها من المستوطنات ويأخذ استخراج فائض القيمة مكانة في كل من المركز الحضري – الصناعي والاطراف الريفية – الزراعية . ويعتبر القلب الأول مهماً جداً ، ذلك لأنه يضم غالبية العمال ذوي الأجور وتستخدم جزءاً من فائض القيمة الذي يتراكم لدى الطبقة الرأسمالية لتمويل استهلاك الترف ، كما يستخدم جزءاً منه في الاستثمار . والبعض منه يعاد إلى أوروبا وأميريكـــا الشمالية كأرباح من الاستثمار في جنوب أفريقيا (منتزعاً تأييداً خارجياً لسياسي التمييز العنصري بالمقابل) ، والبعض منها يستثمر ثانية في التوسع الصناعي المحلي والبعض الآخر يستثمر في أماكن أخرى في أفريقيا الجنوبية . وتستخدم بعض الأرباح لتمويل سياسة التمييز العنصري لكي تضمن التموين المستمر للعمال الرخيصي الثمرة الذين يستوردون من أماكن أخرى .

إن الملامح الرئيسية للمراكز الحضرية .... Urban Cores في جنـــوب أفريقيا تتمثل في اعادة توزيع فائض القيمة التي يحتاح إليها في دعم النظـــام القائم . ان موافقة العمال البيض على سياسة القمع الداخلي التي يتعرض لهـــا السود تُشترى عن طريق التفرقة فيما بينهما في الأجور مما يهيىء للعمال البيض مستوى للحياة أعلى بكثير فيما لو تنافسوا في الاجر مع العمال السود على قدم المساواة . وتقوم بعض المشاريع التي تمتلكها الحكومة ، مثل مشاريع السكة الحديد ، بتهيئة عمل مضمون – بصورة تقليدية – للعمال البيض غير الماهرين بتكاليف سخية . وهكذا فإن العمال البيض (كارستقراطية العمال) يشاركون البورجوازيين البيض بعض فائض القيمة التي تنزع من السود ، ولكن بدون ملكية لوسائل الانتاج . وهم يحتلون في الغالب مراكز تشرف على انتـــزاع فائض القيمة مـــن العمال السود . كما يقومون بدور خاص في تجريد العمال السود من إنسانيتهم في مجريات الحياة اليومية وجعلهم سلعة في السوق أو مورد

غير ذي حياة . وهو عنصر هام في عملية السيطرة العنصرية في جنوب أفريقيا (كوبر Kuper سنة ١٩٧٤ ، ص ١٤) .

كذلك يحدث بعض اعـــادة للتوزيع .... Redistribution ضمـــن المجموعات السود ، فالرأسماليون السود والأسر الأكثر ثروة تستغل السود الآخرين . ان معظم الرأسماليين غير البيض هم من الهنود ، وان قانون مناطق الجماعـــة .. Group Areas Act ، حيث خصصت أراضـــي السكني والعمل لمجموعات عرقية معينة قد أدى إلى تحديد وتركيز النشـــاط التجاري الهندي . وإن تخصيص مساحة قليلة جداً من الأرض بناءا على القانون المذكور لمزاولة النشاط التجاري الهندي قد رفع الايجارات وجرد الكثيرين من التجار الصغار من مصالحهم وهكذا تتم عملية تحويل الطبقة الوسطى إلى طبقة عاملة (ونقلهم من مالكين لرأس مال إلى مجرد مالكين لقوة العمل) . (ماندل .. Mandel سنة ١٩٦٢ ، ص ١٦٤) . وفي دربان والمدن الأخـــرى هناك ملكيات هندسية حقيقية وتجارة وصناعة تتسرب مـــن أيديهـــم بصورة متعاظمة إلى أيدى المؤسسات والشركات الضخمة التي تحل محل مجموعات أسر العمل القديمة . ويدّعي مير Meer (عام ١٩٧٦) أن الحكومات تجتذب مؤيديها من الهنود لسياسة التطوير المنفصل من هؤلاء المستفيدين من تركيز رأس المال وهذا مثل أخر من أمثلة الاتفاق بين رأس المال والحكومة والذي يتجاوز ملابسات التمييز العرقي .

وينبغي أن يكون واضحاً الآن بأن البناء المكاني لاقتصاد جنوب أفريقيـــا في ظل سياسة التمييز العنصري يهدف بصورة بارزة إلى تحقيق نمط الانتاج الرأسمالي . وان مصالح رأس المال متفقة مع أولئك الحاكمين من الصفـــــوة (الافريكان) والتي يهمها أكثر من أى شيء بقاؤها كوحدة طبيعية وثقافية .

إن تفسير الوضع القائم بكونه نوعاً من الصراع بين الفكر العنصري القومي وبين كفاءة الاقتصاد ـ وهو قـــول يتردد كثيراً على ألسنة النقـــاد الليبراليين

يتغاضي عن الاعتراف بالاعتماد المتبادل العميق بين الرأسمالية والسيطـــــرة العنصريـــــة .

إحتمالات التغيير

بما أن التغيير السياسي يكتسح الكثير من أقطار بقية أفريقيا الجنوبية ، فإن الاهتمام يركز بصورة متصاعدة على جمهورية جنوب أفريقيا كآخــر حصن للحكم الأبيض المضمون . والواقع أن جنوب أفريقيا تبدو بالمفهوم الجغرافي الاستراتيجي أكثر تعرضاً للهجوم مما كانت عليه في أوائل السبعينات من هذا القرن ، بعد أن انهار الحكم البرتغالي في موزمبيق وأنجولا ، وإزدادت الشكوك حــول مستقبل ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) وروديسيا (زيمبابوي) . ان موقع جمهورية جنوب أفريقيا في الطرف الجنوبي لشبه القارة الأفريقية يمنحها أهمية استراتيجية بالنسبة لحلفائها من اتباع العالم الحر Free World كمـــا يعتقد حكام الجمهورية . غير أن رد الفعل تجاه سياسة التمييز العنصري يخرس تأييد حلفائها الغربيين. ان احتمالات التغيير في جنوب أفريقيا مرتبطة بالتحركات الخارجية ، والتي ينتظر منها ممارسة الضغط على الجمهورية للتخفيف من سياسة التمييز العنصري بدرجة تكفى لاجتذاب مساعدة خارجية أعظم وبناء قوة داخلية متينة مؤلفة من أجناس متعددة .

وكما ذكرنا أعلاه ، فإن تحليل نمط التغيير المحتمل ونجاح سياسة داخلية عتمد كثيراً على طبيعة فهمنا للصراع والولاء . فلنبدأ توقعاتنا بتفسير قلب — يومحيط علاقات السلطة السياسية ، متجاهلين في اللحظة الحاضرة أساس الصراع الاقتصادى الذي أشرنا إليه في الصفحات السابقة . ويرى شميدت ... Schmidt (عام ١٩٧٥) جنوب أفريقيا عبارة عن مركز يسيطر عليه الصفوة البيضاء متحكماً بدائرة يرتبط بها السود . ان السود الذين يقيمون في المركز من وجهة الحيز الجغرافي يمتون في الحقيقة إلى محيط الدائرة من وجهة المفهوم السياسي ويوجد صراع حول الوصول إلى السلطة السياسية وتوزيع الناتج الوطني بـــين

صفوة المركز وصفوة المحيط المضادة ، وان سياسة حكومة جنوب أفريقيا هي بتعبير فريدمان Fridman (عام ١٩٧٢ و ١٩٧٣) (كبح) الصفوات المضادة في المركز الذي يسيطر عليه البيض و (إحلال) سلطة الصفوة في المحيط عن طريق سياسة (المستوطنات) .

إن مثل هذه السياسة لحل الصراع الحالي تعاني من ثلاث تناقضات أساسية حضاري ، واقتصادي ، وسياسي (شميدت) Schmidt سنة ١٩٧٥ .

فالتناقض الأول يتمثل في سياسة الاحتفاظ بالولاء القبلي وببعض سماته الحضارية السابقة للتطور الصناعي ، وهي سياسة تعتبر جزءاً من سياسة المستوطنات ذلك أن مثل هذه السياسة تتناقض مع دور الملايين من الأفريقيين كعمال صناعيين دائميين أو مهاجرين . (لذلك فهناك اختلال وظيفي في مثل هذه السياسة التي تحاول من جهة إبقاء نظام المهاجرين دون اعاقة لمعدل التطور الحضري الاقتصادي ، كما تحاول من جهة أخرى كبح التغير الحضاري بأساليب مباشرة دون إدراك لطبيعة التغير الحضاري غير المباشر الذي تشهده المجموعات المسحوقة في البيئات الحضرية) (فير Fair وشميدت Schmidt سنة ١٩٧٤ ، ص ١٦٥) وهكذا فإن الطبقة العاملة الحضرية ستعاني بصورة متزايده من الاضطراب والقلق نتيجة لوجودها الحضاري المتعدد الشخصية (الشيزوفرونيك) الذي تتطلبه سياسة التمييز العنصري .

أما التناقض الثاني فيتمثل في عدم وجود الأمل في تحول (المستوطنات) إلى مراكز ثانوية قابلة للنمو . وكما أوضح مسدورب (عام ١٩٧٤) فإن تلك المستوطنات إذا نظر إليها شعوب مستقلة وجد أنها تمتلك معظم نقائص الدول النامية ، في حين أن سياسة الحكومة بعيدة تماماً عن أن تحقق التقدم في النظرية والتطبيق في حقل التطور الاقتصادي . ومن الأمور ذات الخطورة الاعتماد على سياسة الانتشار الصناعي من المراكز البيضاء إلى المناطق الحدودية التي ما تزال تقع في مناطق (بيضاء) — وهي طريقة لتسريب العمال السود

عبر الحدود بدون المغامرة في خسارة رأس مال ثابت إلى دولة سوداء مستقلة في المستقبل . ان ذلك عبارة عن وجه من أوجه استغلال الاستعمار الجديد ، وليس تطويراً للأطراف المحيطية الفقيرة .

أما التناقض الثالث فهو سياسي . فالحاجة إلى فرص العمل في المستوطنات ومتطلبات العمل الاقتصادي والحضري الذي يسيطر عليه البيض أمر يعنى أن من المحتمل أن يحتفظ الأفريقيون بتفوقهم العدد الحالي في المركز ، وفي الوقت نفسه يتوقع منهم أن يظلوا ينسبون أنفسهم إلى المحيط على اعتباره حيزهم السياسي ، ويضاف إلى ذلك وضع الملونين والهنود المجردين من الحيز السياسي على الاطلاق في الماركز أو المحيط .

وهكذا يبدو أن أفضل استراتيجية يمكن اتباعها هي التي أشار إليها شميدت Schmidt (عام ١٩٧٥) وهي تطبيق مبدأ (المشاركة) Cooperation الذي يفسح فيه المجال للصفوة المضادة Counter - elites لتمارس دورها في السلطة . وبدلاً من الطيران في وجه الاتجاهات الطبيعية في التركيز المتروبوليتاني (الحضري ونظام أكثر اندماجاً ، فإن من الأفضل خلق حيز اقتصادي أشد اتحاداً وينبغي أن ينضم الأفريقيون بدرجة متنامية إلى أعمال أكثر مهارة ومسؤولية ، وبذلك يعاد توزيع الثروة وكذلك ينبغي أن يمنح السود بصورة تدريجية بعض السلطة السياسية الفعالة في المناطق الحضرية وفي (المستوطنات) على حد سواء ، وربما أدى ذلك إلى شكل اتحاد فدرالي ذى أجناس متعددة ، وهو الحل الليبرالي التقليدي .

غير أن هناك وجهين لعملية الاندماج Integration ولقد شرحها بيرغ Berghc (سنة ١٩٦٧ ، ص ٧٤) على النحو التالي :

(إن مشاركة المجموعات العرقية المتباينة في نظام عام للانتاج هو عامل

موحد حاسم في جميع الاقطار الأفريقية ، وهو أحد العوامل الرئيسية التي جعلت مجتمعاً يمزقه الصراع مثل مجتمع جنوب أفريقيا متماسكاً لفترة طويلة ، إن الاعتماد الكامل (في مستوى الجوع أو ما يقرب منه) للجماهير الأفريقية على الاقتصاد (الأبيض) في جنوب أفريقيا ، كان أحد العوامل الكابحة لأفعال الاحتجاج الجماهرية كالاضرابات العامة — هناك بطبيعة الحال جانباً معاكساً . . Reverse للاندماج الاقتصادي في جنوب أفريقيا وكلما تزايد الاستقلال الاقتصادي الذاتي ، كلما أصبحت سياسة التمييز العنصري أقل عملية ، وهناك عاملان أساسيان للبناء الاجتماعي ، وهما العامل السياسي والعامل الاقتصادي ، يتجاذبان في جهات متعاكسة ، وبالتالي يخلقان توتراً متصاعداً) .

والآن نصل إلى النقطة الحيوية الحاسمة في المسألة ؛ أن النهاية المنطقية لعملية الاندماج هو نقل السلطة من الصفوة البيضاء إلى الصفوة المضادة ، والتي تعنى السيطرة الأفريقية . ان ذلك لا يهدد بقاء البيض فحسب ومركزهم المتميز ولكنه يهدد بناء النظام الرأسمالي بأكمله الذي يعتمد عليه البيض ، ان مدى التهديد لحكم البيض الحالي يكتسب خطراً أعظم حينما ندرك بأن أولئك الذين يغنمون المكاسب من الوضع الحالي في مجتمع جنوب أفريقيا لا يشتملون على الرأسماليين المحليين البيض وبعض رجال الأعمال السود (وبصورة رئيسية الهنود) ممن يتمتعون بثمار العمل الرخيص فحسب ، بل يشتمل أيضاً على أصحاب الأسهم من مختلف الشركات الاميريكية والأوروبية التي إجتذبت إلى جنوب أفريقيا في السنوات الأخيرة . وهكذا فإن الاعتبارات الاقتصادية والمصالح الطبقية هي التي تتحكم في الصراع بين الأجناس والحضارات في جنوب أفريقيا .

إن التفسير العملي الصارم لصراع الطبقات والثورة يواجه الصعوبات في مجتمع معقد كمجتمع جنوب أفريقيا على أية حال (سيمونس وسيمونس Simons & Simons عام ١٩٦٩ ، كوبر Kuper عام ١٩٧٤ ، ولا سيما الملحق

١ ، ولقد ورد رأي خياري أوضحه برغ Berghe على النحـــو التالي (سنة ١٩٦٧ ، ص ٢٦٧ – ٦٨) .

ممـــا لا شك فيه وجود الطبقات الاجتماعية بالمفهوم الماركسي لعلاقات وسائل الانتاج ، كما هو الحال في أي قطر رأسمالي ، ولكنها لا تكتسب معاني اجتماعية ذات مغزى بيِّن في جنوب أفريقيا . ومن الواضح ان اللون وليس ملكية الأرض أو رأس المال هو المعيار الهام للمنزلة الاجتماعيـــة في جنـــوب أفريقيا . وان محاولة إقران البيض بالرأسماليين ، والأفريقيين بالطبقة العاملة أمر ليس مقبولاً لأنه يشوه الحقيقة . وعلى نقيض ذلك ، فإن تكتيل البيض وغير البيض من ذوي الأجور في طبقة عمالية واحـــدة ذات وعي واحـــد ومصالح واحدة ضد البورجوازيين هو بلا شك كلام فارغ .

وكما يرى كوبر Kuper (سنة ١٩٧٤ ، ص ٢٠٣) فـــإن الاستغـــلال الاقتصادي والعلاقات الحميمة بين السلطة الاقتصادية والسياسية قد تكون عالمية تقريباً ، غير أن هناك بعض الصراع السياسي ، والتي لا يكـــون فيها صراع الطبقات منبع التغيّر الثوري .

إن من الملامح الرئيسية لمجتمع جنوب أفريقيا هو كون أبناء الطبقة العاملة البيضاء من أشد المؤيدين حماسة لسياسات القمع تجاه السود . وهكذا فإن ايجاد مصالح طبقية مشتركة بين الطبقة العاملة على اختلافها تتعارض مع الواقع ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الاميريكية ، حيث يثير التهديد الاقتصادي للعمال السود الرخيصي الأجور مواقف رجعية وعنصرية لدى العمال البيض . ان فشل الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا في أن يكون فعالاً في وضع ثوري واضـــح ينبغي أن يُعزى جزئياً إلى تأكيده على النضال الطبقي متجاوزاً الانفسام العرقي ، حيث يكون الانشقاق الاجتماعي عملياً عرقياً بصورة أساسية ، وحالة الصراع القائم تميل لأن تكون قومية (كوبر Kuper سنة ١٩٧٤ ، ص ٢٧١) . ان مصالح الافريقيين في معظمها تطمح إلى التحرر الوطنـــي وليس إلى إسقـــاط الرأسماليين .

ومع ذلك فإن النظرية العملية قد القت الضوء على طبيعة الصراع في جنوب أفريقيا . فازدهار الاقتصاد يعتمد على السهولة التي يمكن أن ينتج بها فائض القيمة بواسطة العمال السود والذي يستولي عليه طبقة الرأسماليين . ان البناء المكاني لمجتمع التمييز العنصري يمكن أن يفسر بشكل مقبول على أنه يسهل استمرار توريد العمال الرخيصي الاجور — عمال بقيمة أدنى بكثير من قيمتهم الفعلية بحيث يضمنون عملياً فائضاً كبيراً ومعدلاً عالياً للاستثمار . وإذا ما نظرنا إلى الأمر من هذه الوجهة ، فإن سياسة التمييز العنصري تصبح في النهاية عبارة عن نظام اقتصادي ، وبدونه تتوقف وسائل تجميع الثروة ، ان أساس الصراع في مجتمع جنوب أفريقيا المعقد هو إذن في آخر الأمر اقتصادي . وكما ذكر كوبر Kuper (سنة ١٩٧٤ ، ص ٢٦٩) : (ان المجتمعات المتعددة الأعراق تقام عموماً عن طريق القهر ، يتبعها مصادرة الموارد واستغلال جهد العناصر الضعيفة ولا شك في أن أفكار الاختلاف العنصري وتجريد الاقوام المقهورة من انسانيتها أو تحويلهم إلى منزلة (الاشياء) Objects تدخل ضمن مصطلح (التعددية) Pluralissn ولكن البشر لا يقيمون السيطرة على بعضهم البعض لأنهم من أعراق مختلفة ، ولكن لتحقيق مصالح راسخة في السلطة وموارد الثروة الأخرى) .

وكما يؤكد آدام Adam (سنة ١٩٧٨ ، ص ٢١) فإن العجز المركزي في النظرة الجمعية Pluralist Prespective هي في فشلها في إدماج الصراع العرقي في التحليل الواسع للاقتصاد السياسي . .

هل يعنى ذلك إذن بأن المصطلح التقليدي للصراع في جنوب أفريقيا بالمفهوم العنصري هو مضلل أو مجرد تشويش صمم لاخفاء صراع طبقي مستور هل يعنى بأن العمل المخطط لطبقة عاملة ذات أعراق متعددة هو التغير الثوري الأكثر إحتمالاً ؟ الجواب (لا) على كلا السؤالين . فمهما كان الصراع الطبقي المستور حاداً ، فإن العرق هام أيضاً حتى لو لم يكن السبب سوى أن

المواقف ينظر إليها دائماً من وجهة نظر عرقية . ان الصراع العنصري جزء من واقع جنوب أفريقيا ، كما يعيشه سكانها وكما يفسرة الخارجيون . وهكذا فهو مؤشر هام نحو اتجاه التغيير .

إن القومية الافريقية في الحقيقة قوة فعالة في التغيير الثوري أكثر بكثير من من قوة الطبقة العاملة المتعددة الأجناس . وكما هو الحال في أماكن أخرى من أفريقيا الجنوبية (أنجولا مثلاً) فإن الصراع ضد الرأسمالية لا بد له أن يتبع سبيل التخلص من سيطرة البيض . غير أن من الواضح أن التحرر الحقيقي للأقوام الأفريقية يعتمد في النهاية على التخلص من النظام الاستغلالي الذي يضطرهم في الوقت الحاضر إلى بيع جهدهم . ان العدالة الاجتماعية تنبع في النهاية من المجتمع الفعال . وبينما لا تعتبر القومية الأفريقية المناضلة وحدها ضماناً كافياً لتوزيع عادل لثروة جنوب أفريقيا الهائلة ، فإن ادامة النظام الاقتصادي الحالي ليس سوى ضماناً للجور والتعسف .

أنماط العوز
مناطق المشاكل

إن من الأمور الأساسية للتخطيط القومي لتوزيع الموارد هو تمييز الأنماط المكانية للعوز . وتمدنا المؤشرات الاجتماعية الاقليمية بوسائل لقياس مدى ما تواجه به الاحتياجات البشرية المختلفة . ومن الضروري – لاجل أهداف عملية عديدة – أن نحدد (مشكلة) problem و (أولوية) priority و (هدف) target . وقد شهدت السنوات الأخيرة إنبثاق محاولات لوضع هذا الجانب من الجغرافية التطبيقية على قدم أكثر رسوخاً وعلمية . (مثال ذلك سميث smith عام ١٩٧٣ ، ونوكس knox عام ١٩٧٥) . ويوضح هذا الجزء من البحث مظهر من مظاهر استخدام المؤشرات indicators في تخطيط المدن وتمييز مناطق مشاكل عامة problem areas ، وتحديد مناطق الاولويات لبرامج معينة .

وتمثل مدينة تامبا Tampa في فلوريدا Florida الحالة الأولى (سميث سنة ١٩٧٣ ، ص ١٢٠ – ١٢٥) . فكما هو الشأن مع معظم المدن الامريكية جرت محاولات متعددة في السنوات الأخيرة لتحديد مناطق المشاكل . وفيما يلي نوضح أربعة أساليب مختلفة مع نتائجها التي قورنت في (شكل رقم ١١) .

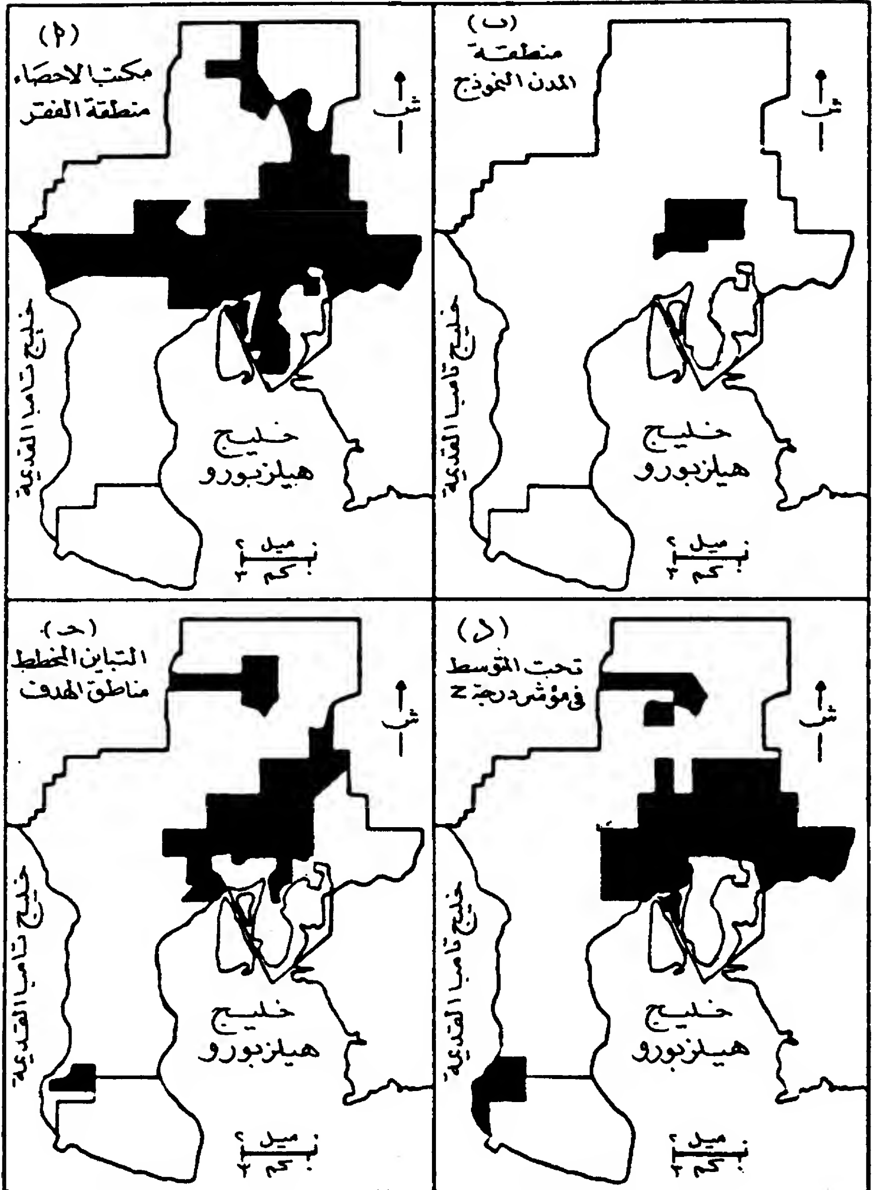
وفي أواسط الستينات قامت دائرة التجارة Department of Commerce في الولايات المتحدة – مكتب الاحصاء Bureau of Cencus (عام ١٩٦٧ بتصنيف ورسم خرائط (لمناطق الفقر) في المدن الكبري والتي يبلغ سكانها حوالي (٢٥٠) ألف نسمة فأكثر . ولقد استخدمت خمس خصائص اقتصادية – اجتماعية مرتبطة بالفقر على النحو التالي :

١– نسبة العوائل التي يبلغ دخلها النقدي دون ٣ آلاف دولار .

٢– نسبة الأطفال دون ١٨ عاماً الذين لا يعيشون مع كلتى أبويهما .

شكل رقم (١١)

التحديدات الخيـــارية لمناطق المشاكل في تامبـــا Tampa - فلوريدا



a = أ ، b = ب ، C = جـ ، d = د

المصدر : سميث ، الاشكال ٩,١ و ٩,٣ .

٣- نسبة الذكور البالغين ٢٥ عاماً وأكثر الذين نالوا تعليماً أقل من ثماني سنوات .

٤- نسبة الذكور غير الماهرين (العمال وعمال الخدمات) الذين يبلغون سن ١٤ عاماً فما فوق والذين يعملون ضمن قوة العمل المدني .

٥- نسبة جميع وحدات السكن التي يعوزها مجاري المياه أو المخرّبة .

ولقد أستخدمت بعض معلومات إحصاء عام ١٩٦٠ لتقديم مؤشر مركب للفقر Composite poverty index . فالحقـــول التي وقعت فـــي الحقول الرباعية الدنيا أعتبرت (فقيرة) وبهذه الطريقة اعتبر حـــوالي نصف مدينة تامبا (منطقة فقر) . (شكل رقم ١١ - أ) .

وفي عام ١٩٦٧ دخلت مدينة تامبا برنامج (المدن النموذج) Model Cities ولقد ميّزت مناطـــق الاحياء النموذج Model Neighbourhood (M.N.A.) (شـــكل ١١ - ب) باعتبارهـــا هدفاً لمشاريع متنـــوعـــة ترمي إلى رفـــع مستوى المعيشة اجتماعياً واقتصاديـــاً وطبيعيا لمجموعات السكان الأشد حرماناً . ويبلغ مجموع عدد سكانها (٣٥) ألف نسمة ، وحـــوالي ثلثهم من السود . ان مشاكل هذه المدينة قاسية جداً ، حيث تعيش ٤٥٪ مـــن الأسر دون مستوى الفقر ، وواحد من خمسة يعتمد على المساعدة الحكومية ، وحوالي ١٤٪ من القوة العاملة عاطلة ، وحوالي ٤٠٪ من المنشآت السكنية دون المستوى ، ونصيبها فوق المعدل من حوادث الأمراض الاجتماعية مثل جنوح الأحداث والامراض الزهرية ، وتتصف بمستوى صحي وتعليمي منخفض . وهكذا كانت منطقة الـ (M.N.A.) منطقة مشاكل القلب الصلب للمدينة .

إن التحديد الدقيق لمنطقة الحي النموذج (M.N.A.) يشتمل عـــلى كل من التحليل العددي والملاحظة الميدانية للاحوال التطبيقية . وفي أواسط عام ١٩٧١ اختيرت تامبا Tampa كواحدة من عشرين مـــدينة لتشارك في

برنامـــج جـــديد أطلـــق عليه اسم (التباين المخطط) Planned Variation ولقد كان ذلك في واقعه امتـــداداً لبرنامج (المدن النموذج) Model Cities الحـــالي لتيسير تحقيق (مشاركة الدخـــل الحكومي) revenue sharing ، والذي من خلاله هيأت بمبالغ فدرالية (اتحادية) أخرى للمساعدة في مقاومة للمشاكل المدينية City Problems . ولقـــد كانت إحـــدى متطلبات هـــذا البرنامج تنفيذ الخطط بناء على قاعدة مدينية عريضة ، وألا تقتصر على مناطق الأحياء النموذج (.M.N.A) الحـــالية ، وقد استوجب ذلك إعادة تغييـــــر المناطق المستهدفة Traget Areas ، ولقد أخـــذت بنظر الاعتبار في تحديـــد أولي المعايير العامة المتعلقة بأحوال السكن والاحوال الطبيعية ، والصحـــة ، والجريمة ، والجنوح ، والبطالة ، وخدمات الرفاة . وقد استخدمت معيطات واحداً وعشرين متغيراً لتكون مشابهـــة لاستقصاءات الاحصـــاء ، وزودت بمعلومات مفصلة عن الأحوال المحلية . ونتيجة لذلك ميزت مناطق هدف أولية Primary Target Areas ، الشكل رقم (١١ ــ حـ) .

ولقد تم التحديد الأولي لهذه المناطق بصورة مستعجلة لمواجهة موعد نهائي لتوزيع الاعتمادات المالية ، ولمراجعة النتائج أجرى استقصاء مفصل (سميث وغراى Smith & Gray عام ١٩٧٢) . ولقد جمعت المعلومـــات لســـبع وأربعين متغير اختيرت لتعكس الرفاة العام للسكان على قـــدر المستطاع . ان المؤشر الاجتماعي العام المستمد من جمع درجات المعيار (Z) يمدنا بأساس لتمييز مناطق المشاكل . فالبقاع ذات الدرجات التي هي أقل من المعدل عـــلى هذا المؤشر قد رسمت في (الشكل رقم ١١ ــ حـ) . وهكذا فإن التحديـــــد الأول لمناطق الهـــدف قـــد عزز مـــع بعض التعـــديلات الثانوية definition حول الحافات ، باعتبارها التغيير الوحيد الذي يزكى .

وبطبيعة الحال فإن تحديد مناطق الهـــدف على خارطة لا يمكن أن يعتـــبر ضماناً لحل المشاكل فيها بصورة فعالة بواسطة البرنامج المعنى . ففي حالـــــة

(المدن النموذج تنوعت أساليب العمل ، وقد ساهم المواطنون المحليـــون مساهمة فعالة في بعضها ، كما ساهم في البعض الآخـــر منها مواطنون بتوجيه من « الصفوة » .

ولقد توضح على العموم لدائرة السكن والتطوير المدني في الولايات المتحدة الأمـــريكية U. S. Department of Housing and Unrban Development (عدم إمكانية تحقيق الأهداف التي قررها التشريع لتحقيق نوعية الحيـــاة المطلوبة) . (عام ١٩٧٣ ، ص ٦) . ولا تكمن الأسباب في عدم النجاح في تمييز مناطق المشاكل في المدن المعنية ، بل في عدم المقدرة للتوصل إلى جـــذور أسباب انخفاض نوعية الحيـــاة والتي ليس من الضروري أن تكون أصولها نابعة من المناطـــق المحرومـــة نفسها . ان عملية تحسين الاحياء neighbourhood التي ميّزت الكثير من نشاط (المدن النموذج) كانت عبارة عن هجوم سطحي على إحدى علامات الحرمان الاجتماعي ، اما الممارسات الاقتصادية العريضة التي تخلق أحياء الفقراء فقد بقيت بلا تغيير .

ولقد إخترنـــا حالتين من لوس انجلس Los Angles لتـــوضيح تطبيق المؤشرات الاجتماعية الاقليمية في بيئة مشاكل تخطيطية معينة . ويتعلق الأول بالصحة ويوضح كيف أن مؤشراً عاماً لصحة المجتمع يمكن أن يطور ليبرز مناطـــق في عوز خاص . (دونابديان Donabedion عـــام ١٩٧٣) . ان مثل هـــذا المـــؤشر يمكن أن يخدم برنامج تقييمي يصلح لأغراض وصفية أو تشخصية . ان قياس مستويات الصحة تميل إلى أن تركز على المرضى حيث أن المعطيات حـــول الوفيات والمـــوت هي متوفرة عموماً ، في حـــين أن عـــدد الأشخاص الأصحاء (مهما عنى هذا) ليست مسجلة .

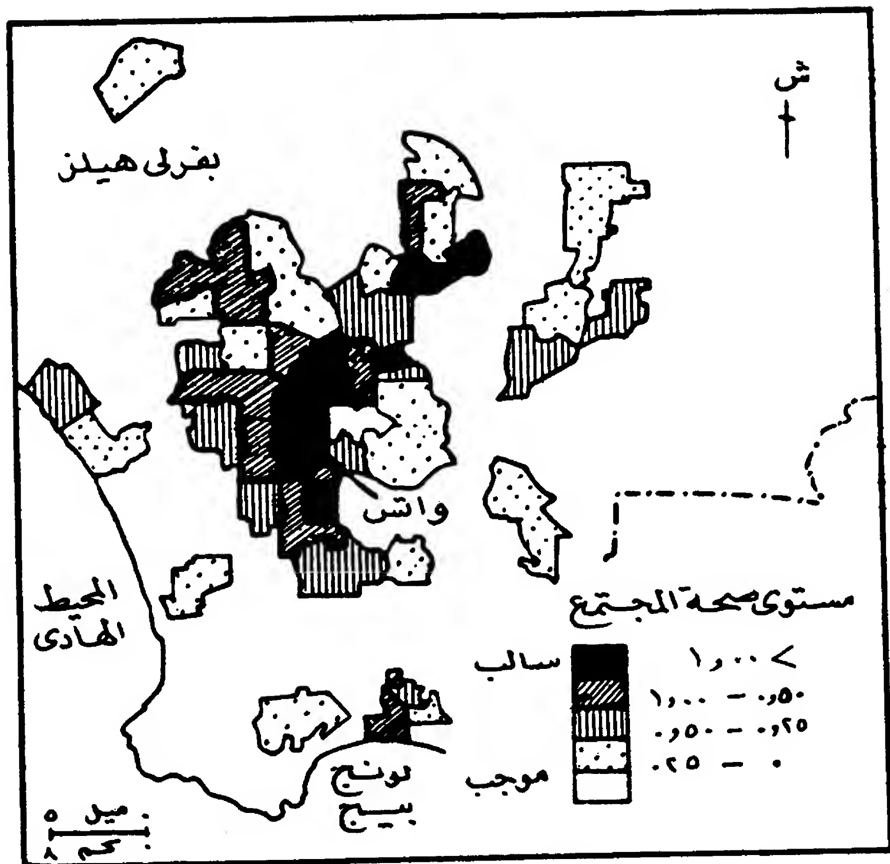
الجدول رقم (٥)

تركيب مؤشر صحة المجتمع لمحافظة لوس انجلس لعام ١٩٧٠
مع أرقام المناطق ذات الصحة الفضلى والصحة الدنيا

الحالة	بفرلي هيلز	واتس
– الإحصاءات الحيوية :		
وفيات الأطفال	٢ر٦٣٠	٠ر٩٩٧
وفيات الجنين	١ر٤٤٣	٠ر٥٣٤
وفيات الحوادث	١ر٠٧٥	١ر٤٦٣
وفيات المسكرات	٠ر٤٤٢	٠ر٤٠٤
وفيات المخدرات	٠ر٠١٦	٠ر٧٩٤
الولادات الحية	٢ر١٦٣	١ر٥٤٢
– الأمراض السارية :		
السيلان	٠ر٤٢٣	٣ر٠٦٣
السفلس	٠ر٤٠٥	٢ر٥٣٤
أمراض الكبد	٠ر٦٨٨	١ر٥٩٤
السل	٠ر٢٦٤	١ر٠٨٦
أمراض الأطفال	٠ر٧٦٩	٣ر٤٠٧
متوسط الأرقام	٠ر٩٣٦	١ر٥٨٨

ملاحظة : ان المؤشر هو متوسط ارقام المقياس (Z) عن كل من الحالات المذكورة مقاسة كمتوسطات للسكان المعرضين . فالحالات السلبية سيئة ، والايجابية جيدة .

شكل رقم (١٢)
مستويات صحــــة المجتمع في لوس انجلس مقامــــة عــلى
اســـاس مؤشر مـــــركب



ملاحظة : مصدر المعلومات دونبديان . . . . Donebedian عام ١٩٧٣ .

ولقد اختيرت إحدى عشرة حالة لقياس المرضى في (١٤١) من المناطق الثانوية لمحافظة (Country) لوس انجلس . وان ستة منها هي إحصاءات حيوية ، وخمسة منها هي متوسطات لأمراض معدية . أن المؤشر المركب قد اشتق من المنطقة القياسية المألوفة الآن (Z) . والتي هي تحويل لكل متغير — وإن مؤشر القيمة النهائي هو متوسط المنطقة area average Scores للطواقم الإحدى عشر من الدرجات .

إن الجدول رقم (٥) يدرج الحالات والدرجات Scores لأفضل المناطق صحة (بيفرلي هيلز Beverly Hills) ، والأدنى صحة (واتس watts) أما في المنطقة المركزية (C.B.D.) فيؤدى تركيز الانحرافات الاجتماعية في (سكيدرو) Skid Row إلى أرقام استثنائية وإن التناقض في المعطيات للمنطقتين توضح شيئاً عن المدى range في فرص الحياة بين نموذج للضواحي الأمريكية الفنية وبين موقع أحد أحياء الاقليات في الستين من هذا القرن . فأرقام وفيات الأطفال مثلاً تظهر بفرلي هيلز أفضل من متوسط المحافظة Country بحوالي ٢٫٦٣ درجة من درجات الإنحراف المعياري Standard deviation ، في حين أن (واتس) هي أقل درجة من متوسط الإنحراف المعياري . وان أرقام (واتس) سيئة في جميع الحالات . أما بفرلي هيلز فأرقامها جيدة جداً في البعض ، ولكنها ليست جيدة بالنسبة للوفاة المرتبطة بالكحول والمخدرات ، وفي حالات الأمراض الزهرية والسل . ومن الواضح أن حياة هوليود المفعمة باللذة تتقاضى ثمنها .

إن الشكل (رقم ١٢) يوضح المناطق ذات درجات مؤشر الصحة العامة التي تقع تحت المتوسط لمحافظة Country لوس انجلس . وهناك تسع مناطق على الأقل ذات انحراف معياري (١) عن المتوسط قد اعتبرت ضمن ذات الصحة المتدهورة . وهي تقع بصورة رئيسية في الجزء الأوسط من المدينة . وهناك خمسة عشر منطقة ذات أرقام تقع بين (١ — ٠٫٥) ، وقد

أعتبرت ذات (صحة ليست متدهورة تماماً) . ومرة أخرى تميل تلك المناطق إلى التركز حول الوسط . ان الصنفين الآخرين من المناطق التي تقع دون متوسط المحافظة هي أكثر تبعثراً . ويمكن تمييز المناطق ذات الحاجة العظمى للعناية الصحية بسهولة كبيرة . ولا شأن لنا هنا بكيفية مواجهة هذه الاحتياجات ، ولكن يبدو واضحاً مما قيل أعلاه بأن حل مشاكل الصحة الحادة كما هي في مدينة (واتس) watts لا يمكن أن تنبع من التنظيم الحالي للعناية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتبع خطوط العمل التقليدية .

إن إدارة عامة للصحة الوطنية ضرورية — ان لم تكن أقل من الضرورية لتحقيق المساواة في الحصول على الخدمة الصحية .

أما الحالة الثانية فتعالج مشكلة تعيين مشاريع الإسكان المدعمة الجديدة في مدينة لوس أنجلس (دائرة تخطيط مدينة لوس انجلس عام ١٩٧٣) . إن إحدى أهداف المدينة هو (زيادة المساكن المعقولة والمرغوبة للمواطنين ذوي الدخل الوطني والمعتدل) . ان الاستراتيجية المفضلة لذلك هي إقامة مشاريع صغيرة مبعثرة خلال المدينة ضمن مناطق السكن المفضلة بدلاً من بناء مجمعات ضخمة للمساكن الشعبية من النوع الذي أدى إلى خلق الكثير من المشاكل في مدينة شيكاغو وسانت لويس ومدن أخرى . ان وظيفة المخطط هي ايجاد مواقع مناسبة . ويتطلب ذلك عملية ذات مرحلتين : الأولى ايجاد مناطق مفضلة بمعاييرها التي تشبع احتياجات السكني ، ثم تقرر فيما بعد الموقع المضبوطه .

ولقد قسمت المدينة إلى (٣٥) منطقة مخططة . وقد قيمت صلاحيتها كمواقع عامة للسكنى الشعبية بالاعتماد على المعايير التالية :

١— النقل (المشي ووقت انتظار الباص) .

٢— توفر العمل (متوسط عدد الأعمال للشخص الواحد) .

٣- البيئة الطبيعية (مقاييس المناخ ، وتلوث الهواء ، وضوضاء الطيران والبيئة) .

٤- التعليم (عدد اختبارات القراءة في المدارس) .

٥- تكاليف الأرض (تكاليف الضريبة للأرض المناسبة) .

٦- كثافة السكن المدعم subsidized حكومياً في الوقت الحالي (الوحدات بالنسبة لكل فرد) .

إن أسباب اختيار تلك المعايير واضحة . فالسكان ذوي الدخل الواطيء هل هم في حاجة خاصة إلى سهولة الوصول إلى العمل ومن حقهم كأي فرد منا التمتع ببيئة جيدة : والتعليم وسيلة هامة لنيل فرص أفضل لأطفالهم . أما تكاليف الأرض فهامة بالنسبة لإمكانات ميزانياتهم ولقد اعتبرت زيادة الكثافة القائمة للبيوت المدعمة في منطقة ما أمراً غير مرغوب فيه من وجهة نظر تخطيط المجتمع .

ولقد تم حساب مؤشر لكل من المعايير الخمسة وحول إلى درجات المعيار (Z). ولا بدمن معاملة متغير الكثافة بصورة مختلفة ، ولكنه حسب بطريقة بحيث يكون له نفس الوزن شأن الآخرين . ان مؤشراً عاماً للصلاحية النسبية لكل منطقة للبيوت المدعمة يمكن أن يحسب إذن بجمع درجات المؤشر الستة .

وفي هذه الحالة يمكننا أن نقدم ملابسات Complications أهداف التصميم الخيارية . فهناك عشرة تصميمات plans ذات تأكيدات مختلفة قد أدرجت في جدول رقم (٦) وكل منها يتطلب أوزاناً مختلفة لكل من المؤشرات الستة . وهكذا يبدو لنا مثالاً لمؤشر للرفاه القومي (S.W.F.) ، أو مؤشر تحقيق الهدف من النوع التالي :

$$S = \sum_{i=1}^{n} Z_i w_i \quad (i = 1, \ldots 6)$$

الجدول رقم (٦)

استراتيجيات التصميم لتحقيق موقع المساكن المدعمة في لوس انجلس

تأكيد emphasis التصميم	أوزان			المؤشر			مناطق الأولوية* Priority		
	T	J	P	E	L	D	أول	ثاني	ثالث
١- وزن متساوي	١	١	١	١	١	١	٢٠	١٥	١٧
٢- النقل	٢	١	١	١	١	١	٢٥	١٥	١٧
٣- توفر العمل	١	٢	١	١	١	١	٣٠	١٥	٢٠
٤- النقل والعمل	١,٥	١,٥		١	١	١	٣٠	١٥	٢٠
٥- التعليم	١	١	صفر	صفر	صفر	١	٣١	٣٠	٢٦
٦- التعليم ولا عمل	١	١	١	٢	١	١	٢٠	١٥	١٧
٧- احتياجات الكهول	١	صفر	١	صفر	١	١	٢٥	١٧	٢٨
٨- ثمرة الأرض (تأكيد بسيط)	١	١	١	١	١,٥	١	٢٠	١٥	١٧
٩- ثمرة الأرض (تأكيد شديد)	١	١	١	١	٢,٥	١	٢٥	١٧	١

الكثافة = D ثمن الأرض = L التعليم = E البيئة الطبيعية = P توفر العمل = J النقل = T

* انظر شكل رقم (١٣) لتعيين مواقع هذه المناطق المخططة .

المصدر : دائرة تخطيط المدن – لوس انجلس (١٩٧٣) .

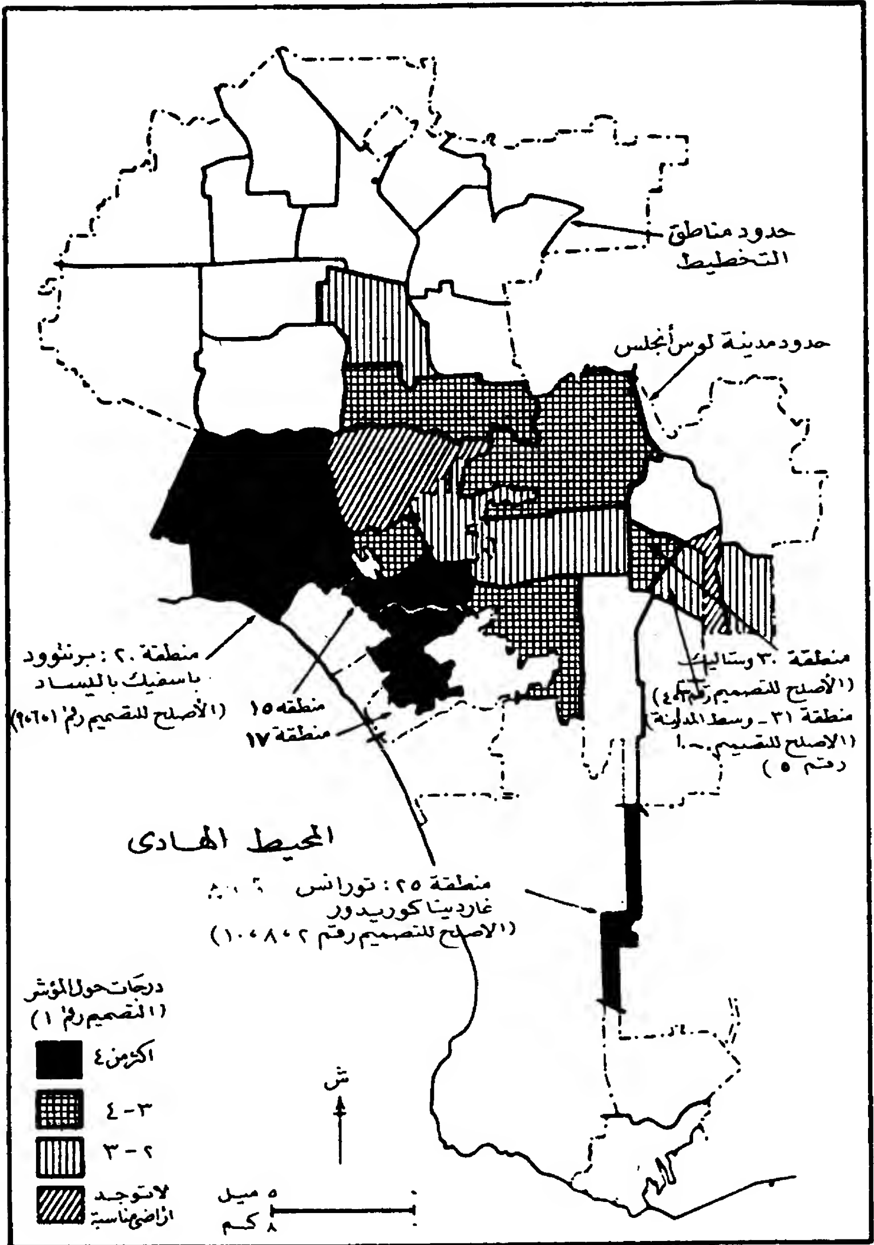
حيث تعكس (W) الأوزان التي تعطى لمختلف الأهداف. ويزن التصميم (رقم ١) المعايير الستة بصورة متساوية بينما يؤكد التصميم (رقم ٢) على النقل بمضاعفة هذا المعيار . ويضاعف التصميم (رقم ٣) معيار توفر العمل وهكذا .

إن الأوزان المتباينة يمكن أن تغيّر أولوية المناطق . فمثلاً في التصميم (رقم ١) ، plan No. L يكون أفضل موقع هو منطقة التخطيط (رقم ٢٠) ، في حين أنه بالنسبة للتصميم (رقم ٢) تكون المنطقة المفضلة هي منطقة (٢٥) . وعلى أية حال فإن النتائج هي بصورة أساسية نفسها بالنسبة لمعظم التصميمات الخيارية مع شواذ قليلة .

إن بعض النتائج قد رسمت في (شكل رقم ١٣) ، وهي تميز أشد المناطق أولوية حسب التصميم (رقم ١) (الوزن المتساوي) ، وأفضل المناطق لكل من التصاميم الأخرى . ان التكنيك المتبّع يميل إلى حذف معظم مناطق المدينة الداخلية ، وكذلك الضواحي الشمالية .

أما المرحلة الثانية في تعيين موقع المساكن المدعمة فهي تمييز موضع معين في المنطقة ذات الأفضلية القصوى (مثل منطقة برنتودر باسيفيك — باليساد للتصميم « رقم ١ » ، Brentwood – Pacific – Palisades No, 1) وهذه هي المرحلة التي ينبغي أن يؤخذ فيها بنظر الاعتبار خصائص الموضع الطبيعية وأثمان الأرض الفعلية . ومن الأمور الهامة التي تلعب دورها في هذه النقطة هي العوامل السياسية ، ومن أمثلتها سلطة السكان المحليين في معارضة بناء مساكن لذوي الدخل المنخفض ضمن أحيائهم — وهو اعتبار أساسي في كثير من المدن الأمريكية . وعلى أية حال ، فإذا ما أختير الموضع وعينت له المبالغ ، فإن من الممكن إستخدام معطيات الكثافة الجديدة لتعديل الكثافة القائمة في المنطقة المعنية . ثم يصبح من الممكن إعادة حساب المؤشرات لايجاد المنطقة المفضلة لمشروع السكن التالي ، ان هذا التكنيك ما يزال في مراحله التجريبية ،

الشكل رقم (١٣) : المناطق ذات الأولوية لموقع المساكن المدعمه في لوس انجلوس



المصدر : دائرة تخطيط المدن – لوس انجلوس ، سنة ١٩٧٣ .

Palninng Area boundaries — حدود مناطق التخطيط

لكنه يمدنا بمثال نادر للمؤشرات الاجتماعية الاقليمية التي ترتبط بنموذج توزيع داينميكي للتخطيط المكاني .

وإذ تنتشر فكرة استخدام المؤشرات الاجتماعية الاقليمية في التخطيط ، فإن التطبيق العملي يصبح أكثر تكراراً . ومثال ذلك أن دائرة التعليم للندن الداخلية Inner London Education Authority تميز مناطق تعليم ذات أولوية Education Priority Areas لتخصص مساعدات مالية إضافية للمناطق التي هي في حاجة إلى عون خاص على اعتبار أن مستوى التعليم المنخفض يرتبط بالحرمان الاجتماعي . ان الأسلوب المتبع يستخدم تكنيك معيار الدرجات الجمعي مع معطيات لعشرة متغيرات تعليمية واجتماعية (لتيل ومابي Little & Mabey عام ١٩٧٢ ، نوكس Knox عام ١٩٧٥ ، ص ١٤ — ١٥) . ان مجلس لندن الكبرى The Greater London Council قد ميز أيضاً مناطق ذات (ضغط سكني) Housing stress معتمداً على مؤشر يتضمن مؤشرات سبع إحصاءات تقيس نوعية السكن وخصائص السكني (نوكس Knox سنة ١٩٧٥ ، ص ١٦ — ١٧) ، وهناك دراسات مشابهة نوعاً ما ، وان كانت أوسع في مجالها ، وهي الدراسات للتباينات المكانية في الحرمان المركب والقلق الاجتماعي أو الاجهاد في المدن البريطانية مثل ليفربول (آموس Amos عام ١٩٧٠) وبلفاست (بول Bool عام ١٩٧٤) .

إن تمييز (من who يحتاج ماذا what وأين Where) يقدم مجالاً عظيماً للجغرافية التطبيقية . غير أن هذا المنهج المكاني الخاص يحمل معه خطر جعل المشاكل محلية localizing ، في حين أن أصولها تكمن في الحقيقة في التوزيع المجتمعي العام والتقنية التوزيعية distributional mechanism وليس في البشر أو بيئة أقاليم معينة تميزت بالعوز . وهكذا فإن مستوى السكن واطيء بالنسبة لأناس في بعض إجزاء لوس أنجلس ولندن لأن الاقتصاد لا يمدهم

بدخل كاف للحاجة الفعالة في وضع تكون فيه المشاريع الخاصة في البناء محددة باستثمار رؤوس الأموال في قنوات أكثر ربحاً . وبالمثل فإن الاعتمادات المالية الشعبية لاسكان أولئك المحتاجين قد تكون محددة بالضغوط من أجل إنفاق أعظم على النقل الواسع والطائرات الأسرع من الصوت والأسلحة الحديثة وإلى آخره من أمور ، والتي لا يكسب منها الفقراء إلا القليل . وهكذا فإننا نعود إلى مضموننا theme الأساسي في الاستقلال الداخلي للتنظيم المكاني وبناء النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي . إن ما يمكن عمله للمحتاجين يعتمد إعتماداً كبيراً على طبيعة المجتمع ككل .

المصادر

Alber, R., Adams, J.S. and Gould, P., 1971: *Spatrial Organization: The Geographer's View of the World.* Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ.

Adam, H., 1971a: *Modernizing Racial Domination: The Dynamics of South African Politics.* University of California Press, Berkeley.

Editor, 1971lb: *South Africa; Sociological Perspectives.* Oxford University Press, London.

Albaum, M., editor, 1972: *Geography and Contemporary Issues.* Wiley, New York.

Amos, J.C., 1970: *Social Malaise Liverpool: Interim Reports on Social Problems and their Distribution.* City of Liverpool.

Barker, E.A., 1971: Distress in the Reserves. P. Randall, editor, *Some Implications of Inequality.* Spro-cas, Johannesburg, 13-16.

Barrett, J., Brand, S., Collier, D.S. and Glaser, K., 1974: *Accelerated Development in Southern Africa.* Macmillian, London.

Bell, R.T., 1973a: *Industrial Decentralisation in South Africa.* Oxford University Press, Cape Town.

1973b: Some Aspects of Industrial Decentralisation in South Africa. *South African Journal of EconoAics* 41, 401–37.

Berghe, P. van dem, 1967: *South Africa: A Study in Conflict.* University of California Press, Berkeley and Los Angeles.

Berry, B.J.L., 1964: Approaches to Regional Analysis: A Synthesis. *Annals, AAG* 5, 2–11.

1972: More on Relevance and Policy Analysis, *Area* 4, 77–80.

Berry, B.J.L., and Marble, D.F., editors, 1968: *SSpatial Analysis: A Reader in Statistical Geography.* Prentice-Hall, Englewood Cliffs. NJ.

Best, A.G.C. and Young, B.S., 1972: Homeland Consolidation: The Case of Kwa-Zulu. *South African Geographer* 4, 63–74.

Biesheuvel, S., 1972: *The Black-White Wage Gap.* SAIRR, Johannesburg.

Blowers, A.T., 1972: Relevance: Bleeding Hears and Open Values. *Area* 4, 290–3.

1974: Relevance, Research and the Political Process. *Area* 6, 33–6.

Boal, F.W., Doherty, P. and Pringle, D.G., 1974: *The Spatial Distribution of Some Social Problems in the Belfast Urban Area.* Research Paper, Northern Ireland Community Relations Commission, Belfast.

Board, C., 1976: Migrant Labour. D.M. Smith, editor, *Separation in South Africa: People and Politics,* Occassional Paper No. 6, Dept. of Geography, Queen Mary College, 63–76.

Board, C., Davies, R.J. and Fair, T.J.D., 1970: The Structure of the South African Space Economy: An Integrated Approach. *Regional Studies* 4, 367–92.

Bunge, W., 1962: *Theoretical Geography.* Lund Studies in Geography, Series C, I. Gleerup, Lund.

Buttimer, A., 1974: *Values in Geography.* Commission on College Geography, Resources Paper 24, AAG, Washington, D.C.

Chisholm, M., 1971a: In Search of a Basis for Location Theory: œicroeconomics or Welfare Economics. C. Board et. al. editors, *Progress in Geography* 3, 111–33.

1971lb: Geography and the Question of Relevance. *Area* 3, 63–8.

1975: *Human Geography: Evolution or Revolution?* Penguin, Harmondsworth.

Chorley, R.J. and Haggett, P., editors, 1967a: *Models in Geography,* Methuen, London.

1967b: Models, Paradigms and the New Geography. R.J. Chorley and P. Haggett, editors, *Models in Geography,* Methuen, London, 19–41.

Christaller, W., 1933: *Die zentralen Orte in Suddeutschland.* Translated by C. Baskin (1966) as *Central Places in Southern Germany,* Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J.

Coates, B.E. and Rawstron, E.M., 1971: *Regional Variations in Britain: Studies in Economic and Social Geography.* Batsford, London.

Cole, J.P. and King, C.A.M., 1968: *Quantitative Geography.* John Wiley, London.

Cox, K.R., 1972: *Man, Location and Behavior: An Introduction to Human Geography.* John Wiley, New York.

Culyer, A.J., 1973: *The Economics of Social Policy,* Martin Robertson, London.

Culyer, A.J., Lavers, R.J. and Williams, K., 1972: Health Indicators, A. Shonfield and S. Shaw, editors, *Social Indicators and Social Policy.* Heinemann, London.

Davidson, B., 1975: *Can Africa Survive? Heinemann,* London.

Desmond, C., 1971: *The Discarded People.* Penguin, Harmond-sworth.

Dickinson, J.P. and Clarke, C.G., 1972: Relevance and the "Newest Geography". *Area* 4, 25–7.

Donabedian, J.M., 1973: *Research and Development of a Relative Community Health Index.* Bureau of Records and Statistics, Community Health Services, Los Angeles County Dept. of Health Services.

Duncan, S., 1970: The Plight of the Urban African. *Topical Talks* 23, SAIRR, Johannesburg.

Eyles, J., 1971: Pouring New Sentiments into Old Theories: How Else Can We Look at Behavioural Patterns? *Area* 3, 242–50.

Fair, T.J.D., 1965: The Core-Periphery Concept and Population Growth in South Africa, 1911–1960. *South African Geographical Journal* 47, 29–71.

1970: Population Indicators and Regional Economic Development. *South African Geographical Journal* 52, 124–8.

1971: Southern Africa: Bonds and Barriers in a Multi-Racial Region. V. Mansell Prothero, editor, *A Geography of Africa,* Routeledge & Kegan Paul, London: 325–79.

1972: The Metropolitan Imperative. Inaugural Lecture, Wit-watersand University Press, Johannesburg.

Fair, T.J.D. and Schmidt, C.F., 1974: Contained Urbanisation: A Case Study. *South African Geographical Journal* 56, 155–66.

Fair, T.J.D. and Shaffer, N.M., 1964: Populations Patterns and Policies in South Africa, 1951–1960. *EconoAic Geography* 40, 261–74.

Frank, A.G., 1969: *Capitalism and Underdevelopment in Latin America,* Harmondsworth.

Frankena, W.K., 1962: The Concept of Social Justice. R.B. Brandt, editor, *Social Justice.* Prentice-Hall, Englewood Cliffs, '.J. 1–219.

Friedmann, J., 1972: A General Theory of Polarized Development. M. Hansen, editor, *Growth Centres in Regional Economic Development,* The Free Press, New York.

Garrison, W.L., and Marble, D.F., editors, 1967: *Quantitative Geography. Part* 1: *Economic and Cultural Topics.* Studies in Geography 13, Department of Geography, Northwestern University, Evanston, Ill.

Gould, P., 1969: Problems of Space Preference Measures and Relationships. *Geographical Analysis* 1, 31–44.

1973: The Open Geographic Curriculum. R.J. Chorley, editor, *Directions in Geography,* Methuen, London, 243–84.

Greenhut, M.L., 1956: *Plant Location in Theory and Practice.* University of North Carolina Press, Chapel Hill.

Gregory, S., 1963: *Statistical Methods and the Geographer.* Longmans, London.

Haggett, P., 1965: Locational Analysis in Human Geography. Arnold, London.

1972: *Geography: A Modern Synthesis.* Harper & Row, New York.

Hammond, V. and McCullogh, P.S., 1974: *Quantitative Techniques in Geography: An Introduction* Clarendon Press, Oxford.

Harries, K.D., 1974: *The Geography of Crime and Justice.* McGraw-Hill, New York.

Hartshorne, R., 1939: *The Nature of Geography.* AAG, Lancaster, Penn.

Harvey, D., 1969: *Explanation in Geography.* Edward Arnold, London; St. Martin's Press, New York.

1972a: Social Justice in Spatial Systems. R. Peet, editor, *Geographical Perspectives on American Poverty, Antipode* Monographs in Social Geography 1, Worcester, Mass., 87–106.

1972b: Revolutionary and Counter-Revolutionary Theory in Geography and the Problem of Ghetto Formation. *Antipode* 4(2), 1–18; and *Perspectives in Geography* 2, Northern Illinois University Press.

1973: *Social Justice and the City.* Edward Arnold, London; Johns Hopkins University Press, New York.

Heerden, . van, 1960: The Road to Separate Racial Development in South Africa. *Optima* 10, 184–93.

Henderson, J.M. and Quandt, R.E., 1958: *Microeconomic Theory: A Mathematical Approach.* McGraw-Mill, New York.

Horner, J.A., 1972: *Black Pay and Productivity in South Africa.* SAIRR, Johannesburg.

Horrell, M., Horner, D., Kane-Berman, J. and Margo, V., 1973: *A Survey of Race Relations in South Africa* 1972. SAIRR, Johannesburg.

Horrell, M., Horner, D. and Hudson, J., 1975: *A Survey of Race Relations in South Africa* 1974. SAIRR, Johannesburg.

Horrell, M. and Hodgson, T., 1976: *A Survey of Race Relations in South Africa* 1975. SAIRR, Johannesburg.

Howe, *N*.M., 1972: *Man, Environment and Disease in Britain.* David & Charles, Newton Abbot; Barnes & Noble, New York.

Isard, W., 1956: *Location and Space-Economy.* MIT Press, Cambridge, Mass.
et al., 1960: *Methods of Regional Analysis.* MITT Press, Cambridge, Mass.
et al., 1969: *General Theory: Social, Political, Economic and Regional.* MIT Press, Cambridge, Mass.

Kahn, E., 1970: Apartheid or Separate Development. *Standard Encylopedia of Southern Africa.* Nasau, Cape Town, Vol. 1, 472–86.

King, L.J., 1969: *Statistical Analysis in Geography.* Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ.

Knox, P.L., 1974: Level of Living: A Conceptual Framework for Monitoring Regional Variations in Well-Being. *Regional Studies* 8, 11–19.
1975: *Social Well-Being: A Special Perspective.* University Press, Oxford.

Kolars, J.F. and Nytsuen, J.D., 1974: *Geography: The Study of Location, Culture, and Environment.* McGraw-Hill, New York.

Kuper, L., 1974: *Race, Class and Power: Ideology and Revolutionary Change in Plural Societies.* Duckworth, London.

Lasswell, H.D., 1958: *Politics: Who Gets What, When, How.* World Publishing Co., Cleveland, Ohio.

Legassick, M., 1974: South Africa: Capital Accumulation and Violence. *Economy and Society* 3, 253–91.

Lewis, *N*.M., 1968: Levels of Living in the Northeastern United States c. 1960: A New Approach to Regional Geography. *Transactions,* IBG 45, 11–37.

Little, A. and Mabey, C., 1972: An Index for Designation of Educational Priority Areas. A, Shonsfield and S. Shaw, editors, *Social Indicators and Social Policy,* Heinemann, London, 67–93.

Lösch, A., 1954: *The Economics of Location.* Yale University Press, New Haven, Conn.

Maasdorp, G.C., 1974: *EconoAic Development Strategy in the African Homelands.* SAIRR, Johannesburg.
1976: The Development of the African Homelands, with Special Reference to KwaZulu. D.M. Smith, editor, *Separation in South Africa: People and Policies.* Occassional Paper No. 7, Dept. of Geography, Queen Mary College, London.

McCarry, H.H., Hook, J.C. and Knos, D.S., 1956: *The Measurement of Association in Industrial Geography.* Dept. of Geography, University of Iowa, Iowa City.

McGlashan, N.D., editor, 1972: *Medical Geography.* Methuen, London.

Mandel, E., 1962: *Marxist Economic Theory.* Merlin Press, London.

Meadows, D.M., Meadows, D.L., Randers, . ., 1972: *The Limits to Growth.* Potomac Associates, London.

Meer, F., 1976: The Group Areas Act and its Operation. *The Ghetto People.* Africa Publications Trust.

Mishan, E.J., 1964: *Welfare Economics: Five Introductory Essay.* Random House, New York.

Morrill, R.L., 1970: *The Spatial Organization of Society.* Wadsworth, Belmont, Calif.

Morrill, R.L., and Wohlenberg, E.H., 1971: *The Geography of Poverty in the United States.* McGraw-Hill, New York.

Myint, M., 1948: *Theories of Welfare Economics.* Augustus Kelley, New York (1962 Reprint).

Nath, S.K., 1973: *A Perspective of Welfare EconoAics.* Macmillan, London.
Nel, P.A., 1974: The Non-White Worker in South Africa. *South African Progress,* 1964–7.
Niddrie, D.L., 1968: *South Africa: Nation or Nations?* Van Nostrand, D.L., Princeton, NJ.
Patten, J.W., 1963: Separate Development: A Look at the Facts. *Optima* 13, 17–23.
Peet, R., editor, 1970: *Geography of American Poverty.* Special Issue of *Antipode* 2,(2), Worcester, Mass.
editor, 1972: *Geographical Perspectives on American Poverty. Antipode* Monographs in Social Geography, Worcester, Mass.
Prince, H., 1971: Questions of Social Relevance. *Area* 3, 150–3.
Randall, P., editor, 1971: *Education Beyond Apartheid.* Sprocass, Johannesburg.
1972a: *Power, Previlege and Poverty,* Spro-cas, Johannesburg.
1972a: *Law, Justice and Society.* Spro-cas, Johannesburg.
Rhoodie, '., 1972: *South African Dialogue.* McGraw-Hill, Johannesburg.
Rivlin, A.M., 1971: *Systematic Thinking for Social Action.* The Brookings Institution, Washington, D.C.
Rose, H.œ., 1971: *The Black Ghetto: A Special Behavioural Perspective.* McGraw-Hill, New York.
Samuelson, P.A., 1973: *E ⅜n⅜mi s.* 9th edn., McGraw-Hill, New York.
Schlemmer, L., 1972: *Social Change and Political Policy in South Africa.* SAIRR, Johannesburg.
Schmidt, C.F., 1975: A Spatial Model of Authority-Dependency Relations in South Africa. *Journal of Modern African Studies* 13(3), 483–90.
Shannon, G. . and Dever, G.E.A., 1974: *The Geography of Health Care.* McGraw-Hill, New York.
Simons, H.J. and Simons, R.E., 1969: *Class and Colour in South Africa* - 1850–1975. Penguin, Harmondsworth.
Smith, D.M., 1971: Redical Geography: The Next Revolution? *Area* 3, 153–7.
1972: Towards a Geography of Social Well-being: Interstate Variations in the United States. R. Peet, editor, *Geographical Perspectives ⅜n American P⅜verty, Antipode* Monographs in Social Geography, 1, Worcester, Mass., 17–46.
1973a: *The Geo½raphy of Social Well-being in the United States.* McGraw-Hill, New York.
1973a: Alternative "Relevant" Professional Roles. *Area* 5, 1–4.
1973c: *An Introduction t⅜ We fare Geo½raphy.* Occasional Paper 11, Dept. of Geography and Environmental Studies, University og the Witwatersand.
1974a: Race-Space Inequality in South Africa: A Study in Welfare Geography. *Antipode* 6(2), 42–69.
1974b: Who Gets What, Where and How: A Welfare Focus for Human Geography. *Geography* 49, 289–97.
1975a: On the concept of Welfare. *Area* 7(1), 33–6.
1975bb: *Patterns in Human Geography: An Introduction to Numerical Methods.* David & Charles, Newton Abbot; Penguin, Harmondsworth, 1976.
Smith, D.M. and Gray, R.J., 1972: *Social Indi ators for Tampa.* Florida, Studies Bureau, University of Florida, Gainesville (mimeo).

Stamp, L.D., 1964: *The Geography of Life and Death.* Collins, London.

Theakstone, W.H. and Harrison, C., 1970: *The Analysis of Geographica Data.* Heinemann, London.

Thompson, J.H., Sufrin, S.C., Gould, P.R. and Buck, M.A. 1962: Towards a Geography of Economic Health: The Case of New York State. *Annals. AAG* 52, 1–20.

Tidswell, W.V. and Barker, S.M., 1971: *Quantitative Methods: An Approach to Socio-Economic Geography.* University Tutorial Press, London.

Watts, H.L., 1971: Poverty. P. Randall, editor, *Some Implications of Inequality,* Spro-cas, Johannesburg, 40–57.

Williams, M., 1975: An Analysis of South African Capitalism–Neo-Ricardianism or Marxism? *Bulletin of the Conference of Social Economists* 4(1), 1–38.

Wilson, T., 1972: *Migrant Labour in South Africa.* South African Council of Churches and Spro-cas, Johannesburg.

Wolpe, H., 1972: Capitalism and Cheap Labour-power in South Africa: from Segregation to Apartheid. *Economy and So iety* 1, 425–56.

1974: The Theory of Internal Colonialism the South African Case. *Bul etin of the Conference of Socialist Economists* 9, Autumn, 1–12.

Yeates, œM., 1968: *An Introduction to Quantitative Analysis in Economic Geography.* McGraw-Hill, New York.

1974: *An Introduction to Quantitative Analysis in Human Geography.* McGraw-Hill, New York.

صدر من هذه النشرة

١ ـ زراعة الواحة في وسط وشرق شبه الجزيرة العربية
ترجمة الدكتور زين الدين عبدالمقصود

٢ ـ أسس البحث الجمرفلوجي مع الاهتمام بالوسائل العلمية المناسبة للبيئة العربية
بقلم : الدكتور طه محمد جاد
الدكتور عبدالله الغنيم

٣ ـ توطين البدو في المملكة العربية السعودية (الهجر)
ترجمة : الدكتور عبدالاله ابو عياش

٤ ـ اثر التصحر كما تظهره الخرائط
ترجمة : الدكتور علي علي البنا

٥ ـ سكان ايران ، دراسة في التغير الديموجرافي
ترجمة : الدكتور محمد عبدالرحمن الشرنوبي

٦ ـ القبائل والسياسة في شرقي شبه الجزيرة العربية
ترجمة : حسين علي اللبودي

٧ ـ سكان دولة الامارات العربية المتحدة
بقلم : الدكتورة امل يوسف العذبي الصباح

٨ ـ السياسات السكانية في افريقية .
ترجمة : أ.د.محمد عبدالغني سعودي

٩ ـ اثر التجارة والرحلة في تطور المعرفة الجغرافية عند العرب
أ.د.محمد رشيد الفيل

١٠ـ نحو تصنيف مورفولجي لمنخفضات الصحراء

بقلم : دكتور صلاح الدين بحيري

١١ـ مواد السطح في البحرين ـ مسح المصادر واهميته التطبيقية للتخطيط الاقليمي

ترجمة : ا.د.حسن طه نجم

١٢ـ الطاقـــة والمنـــاخ

ترجمة : د. زين الدين عبدالمقصود

١٣ـ التطبيق الهندسي للخرائط الجيومورفولوجية

بقلم : د. يحيى عيسى فرحان

١٤ـ بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية الريفية في الجمهورية العربية اليمنية

ترجمة : د. عبدالاله ابو عياش

١٥ـ البعثة العلمية الى شبه جزيرة مسندم (شمال عمان)

ترجمة : ا.د. محمود طه ابو العلا

١٦ـ نظام النقل العام والخدمات الترويحية في الكويت

أستاذ عبد الوهاب الهارون

د. عبد الاله ابو عياش

١٧ـ مدن الشرق الاوسط

ترجمة : د. محمد عبد الرحمن الشرنوبي

١٨ ـ تجارة الخليج بـين المـد والجزر في القرنين الثاني والثالث الهجريين

بقلم : د. عطية القوصي

١٩ ـ نظرات في الفكر الجغرافي الحديث

بقلم : د. طـه محمد جاد

٢٠ ــ القوة البحرية السوفيتية

ترجمة أ.د. محمد عبد الغني سعودي

٢١ ــ مشكلة التصحر في العالم الاسلامي

بقلم : د. زين الدين عبد المقصود

الغنيمي

٢٢ ــ علم الجغرافيا دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والمدارس والاتجاهات الحديثة في البحث الجغرافي

بقلم : د. محمد الفـــرا